الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

مدخل إلى علم الاقتصاد

الدكتورة ثناء أبا زيد

ISSN: 2617-989X

Books

مدخل إلى علم الاقتصاد

الدكتورة ثناء أبازيد

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2018

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل الآتي حصراً:

ثناء أبازيد، الإجازة في تقانة المعلومات، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

Introduction to Economics

Thanaa Abazid

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2018

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode

Available for download at: https://pedia.svuonline.org/

الفهرس

مفهوم الاقتصاد وأهميته ١
مفهوم علم الاقتصاد ٣
دواعي دراسة علم الاقتصاد ٣
تعريف علم الاقتصاد ٤
أهداف علم الاقتصاد ٥
علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى ٦
فروع علم الاقتصاد ٨
المراجع ١٠
أسئلة متعددة الخيارات ١١
أسئلة كتابية ١٤
المشكلة الاقتصادية وعناصرها ١٥
مقدمة ١٨
الموارد الاقتصادية ١٨
السلع ٢٠
الحاجات الإنسانية ٢١
خصائص الحاجات الإنسانية ٢١
الندرة ٢٣
الاختيار ٢٣
التضحية ٢٣
منحنى إمكانيات الإنتاج ٢٤
المراجع ٢٧
أسئلة متعددة الخيارات ٢٨
أسئلة كتابية ٢٩
أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية ٣٠
مقدمة ٣٣
المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسية الثلاث ٣٣
أنواع النظم الاقتصادية ٣٥
النظم الاقتصادية وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية ٣٦
المراجع ٣٩
أسئلة متعددة الخيارات ٤٠

أسئلة كتابية ٤٢
طرق البحث العلمي في الاقتصاد ٤٣
مقدمة ٤٦
النظرية الاقتصادية ٤٦
القوانين الاقتصادية ٤٨
التعميمات الاقتصادية ٤٨
الفروض ٤٩
البحث العلمي ٥٠
مناهج البحث الاقتصادي ٥٠
أساليب التعبير في الاقتصاد ٥٢
المراجع ٥٣
أسئلة متعددة الخيارات ٥٤
أسئلة كتابية ٥٦
الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى ٥٧
مقدمة ٥٩
الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة ٥٩
الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى ٦٣
المراجع ٦٧
أسئلة متعددة الخيارات ٦٨
أسئلة كتابية ٧٠
الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة ٧١
الفكر الاقتصادي الرأسمالي ما قبل الرأسمالية الصناعية (المدرسة التجارية) ٧٣
الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية ٧٥
الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية)) رأسمالية الدولة الاحتكارية) ٧٩
الفكر الاشتراكي ٨٠
المراجع ٨٢
أسئلة متعددة الخيارات ٨٣
أسئلة كتابية ٨٥
نظرية القيمة ٨٦
الإنتاج والمنفعة ٨٩
القيمة والمنفعة ٨٩

القيمة والسعر ٩٠
تطور نظرية القيمة ٩٠
لغز القيمة..... ٩٤
القيمة في الاقتصاد المعاصر ٩٦
المراجع..... ٩٧
أسئلة متعددة الخيارات ٩٨
أسئلة كتابية..... ١٠٠
عناصر الإنتاج..... ١٠١
مقدمة ١٠٣
العمل ١٠٣
رأس المال..... ١٠٤
الطبيعة (الأرض) ١٠٦
التنظيم (الاستحداث) ١٠٨
النتيجة ١٠٩
المراجع..... ١١٠
أسئلة متعددة الخيارات ١١١
أسئلة كتابية..... ١١٣
طلب وعرض السوق ١١٤
تعريف الطلب ١١٧
دالة الطلب..... ١١٧
جدول الطلب ١١٧
منحنى الطلب..... ١١٨
قانون الطلب..... ١١٩
الحالات الاستثنائية للطلب ١٢٠
مرونة الطلب..... ١٢٠
تعريف العرض ١٢٥
دالة العرض..... ١٢٦
قانون العرض..... ١٢٦
جدول العرض ١٢٦
منحنى العرض..... ١٢٧
مرونة العرض ١٢٨

المراجع ١٣٠
أسئلة متعددة الخيارات ١٣١
أسئلة كتابية ١٣٣
التكاليف والإنتاج ١٣٤
مقدمة ١٣٦
دالة الإنتاج ١٣٦
الإنتاج في المدى القصير ١٣٧
قانون تناقض الغلة ١٣٨
الإنتاج في المدى الطويل ١٣٨
مفهوم التكاليف ١٤٠
التكاليف في الأجل القصير ١٤١
التكاليف في الأجل الطويل ١٤٣
المراجع ١٤٧
أسئلة متعددة الخيارات ١٤٨
أسئلة كتابية ١٥٠
سلوك المستهلك ١٥١
مقدمة ١٥٣
مضمون نظرية المنفعة ١٥٣
دراسة سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء ١٥٦
المراجع ١٦١
أسئلة متعددة الخيارات ١٦٢
أسئلة كتابية ١٦٤
السوق وأشكال تنظيمها ١٦٥
مفهوم وتعريف السوق ١٦٧
أشكال السوق ١٦٧
جدوى دراسة مختلف أشكال الأسواق ١٧٢
المراجع ١٧٣
أسئلة متعددة الخيارات ١٧٤
أسئلة كتابية ١٧٥

الفصل الأول:
مفهوم الاقتصاد وأهميته

ISSN: 2617-989X

عنوان الموضوع:

مفهوم الاقتصاد وأهميته

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد، علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الجزئي, التحليل الاقتصادي الكلي, علم السياسة, علم النفس, علم الجغرافيا, علم التاريخ, علم التشريع, علم الإحصاء.

ملخص:

نوضح في هذا الفصل مفهوم الاقتصاد وأهميته ومختلف التعاريف التي أعطيت له من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين وفقاً للزوايا المختلفة التي ينظر منها إلى الاقتصاد. كما نتطرق لدواعي دراسة الاقتصاد وأهمية دراسة هذا الفرع من العلوم الاجتماعية, بالإضافة للتركيز على علاقته بأهم فروع العلوم الاجتماعية والتطبيقية, مع ذكر لأهم الفروقات بين فرعي علم الاقتصاد التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على تعاريف ومفاهيم الاقتصاد.
- الإلمام بمختلف الزوايا التي ننظر بها إلى مفهوم الاقتصاد.
- إدراك دواعي دراسة علم الاقتصاد.
- التعرف على الجانبين الجزئي والكلي لعلم الاقتصاد.
- الربط بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى.

المخطط:

- مفهوم علم الاقتصاد
- دواعي دراسة علم الاقتصاد
- تعريف علم الاقتصاد
- أهداف علم الاقتصاد.
- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.
- فروع علم الاقتصاد.

1. مفهوم علم الاقتصاد:

بدأ استخدام كلمة "الاقتصاد" (Economics) في العصر اليوناني القديم ،من قبل الفيلسوف اليوناني (أرسطو) لتشير إلى ما معناه (التدبير المنزلي) أو إلى (الطريقة الحكيمة في إدارة شؤون المنزل من خلال الدخل المحدود لرب الأسرة)، وهذه الكلمة مشتقة من الكلمتين اليونانيتين (Oikos) أي المنزل و (Nomos) وتعني القانون .

وقد شاعت فيما بعد مصطلحات عديدة أهمها (الاقتصاد السياسي) في العام 1615 علماً أن كلمة (سياسي) لا تحمل معنى يمت بصلة إلى علم السياسة حيث أن الكلمة اليونانية (Politicos) تعني (اجتماعي).

مفهوم **الاقتصاد:** الاقتصاد كأحد فروع العلوم الإنسانية –الاجتماعية، هو معارف علمية منهجية منظمة تقوم على مراقبة واستقراء الواقع والسلوك الاقتصادي والاستنباط منه، للوصول إلى القوانين عن طريق إيجاد الروابط المنطقية بين الظواهر والوقائع والأحداث والحقائق المتكررة والثابتة.

مفهوم **العلوم الاقتصادية:** العلوم الاقتصادية عموماً، تبحث في (القوانين الاقتصادية) التي تحكم الحقائق المجردة والسلوك المادي الفردي والجماعي، والتي تعبر عن نفسها بعلاقات سببية أو بلغة إحصائية أو رياضية وهي في النهاية تصوغ هذه القوانين بالشكل المناسب الذي يعكس الحقيقة أو يمثل السلوك الواقعي.

إن هناك أسباباً كثيرة تدفعنا لدراسة علم الاقتصاد، فطيلة حياتنا علينا أن نتخذ قرارات تتعلق باختيار المهنة، وكيف نستثمر مدخراتنا، كيف ولماذا ندفع الضرائب، وكيف أحدد خياراتي كمستهلك ضمن ميزانية معينة، وهناك الكثير من الأسئلة التي يساعدنا علم الاقتصاد على فهمها.

2. دواعي دراسة علم الاقتصاد:

لا يعيش الإنسان منفرداً وإنما في صلة مستمرة مع أبناء جنسه، ينتظم في مجتمع ويخضع لسلطة نظام في كيان دولة، ولذلك فإن نشاطه يأتي خيطاً في نسيج متشابك من العلاقات المختلفة، سياسية وقانونية واجتماعية وغيرها. ولكن جميع هذه العلاقات تتمحور وترتكز على النشاط الاقتصادي مما دفع غالبية الاقتصاديين إلى اعتبار الظروف الاقتصادية الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة مجالات النشاط الأخرى. وعلى هذا فإن دواعي دراسة هذا العلم تنبع من الآتي:

أ- هو أنه يرتبط بالإنسان وبالمجتمع البشري ارتباطاً وثيقاً، لأنه يأخذ على عاتقه أمر الكشف عن "القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض حينما تتدخل الظروف الاقتصادية وأساليب إنتاج الخيرات المادية والخدمية في تحديد شكل تلك العلاقات".

ب- كفاءة الاستخدام، أي يهتم بدراسة طريقة استخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات، أي استخدام الموارد بأقصى كفاءة ممكنة.

ت- طريقة التوزيع، أي يهتم بطريقة توزيع السلع والخدمات المنتجة على مختلف أفراد المجتمع، أي عدالة التوزيع للسلع والخدمات.

3. تعريف علم الاقتصاد:

إن وضع تعريف شامل ومحدد ومكتمل لعلم الاقتصاد يعد مسألة شائكة بسبب تشعب الموضوعات والمجالات التي يهتم بها هذا العلم، ولكن نستطيع أن نصنف تعاريف علم الاقتصاد بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى هذا العلم:

1.3 علم الاقتصاد هو علم الندرة (Scarcity):

يركز هذا التعريف على مسألة ندرة الموارد الاقتصادية، حيث أن الحاجات الإنسانية تعتبر لامتناهية، وبالقياس إلى هذه الحاجات فإن العرض الموجود من الموارد غير كاف لإشباع جميع هذه الحاجات.
وبالتالي من الضروري إيجاد طريقة مناسبة لتخصيص هذه الموارد، ومن هنا جاء تعريف علم الاقتصاد على أنه "العلم الذي يبحث في الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبياً".

2.3 علم الاقتصاد هو علم الثروة (Wealth):

ركز الاقتصادي الانكليزي آدم سميث Adam Smith، في كتابه ثروة الأمم على المنشور عام 1776 على الثروة والبحث في الوسائل الممكنة لزيادتها، لتكون علم الاقتصاد، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذي يبحث بالوسائل التي تزيد من ثروة الأمم".

3.3 علم الاقتصاد هو علم دراسة الدخل وتوزيعه(Income and Allocation):

عرف الاقتصادي (Alfred Marshall)، في كتابه "مبادئ الاقتصاد" والمنشور عام 1890 علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يقوم بدراسة النشاط الاقتصادي للإنسان والمتعلق بكيفية حصوله على الدخل وكيفية التصرف به.
ويتشابه بذلك مع التعريف الذي أورده (Oscar Lange)، في كتابه "الاقتصاد السياسي" على أنه علم قوانين النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تحكم إنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين. يلاحظ من هذا التعريف أنه انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع.

4.3 علم الاقتصاد هو علم الرفاهية (Welfare Economic):

ركز العالم الاقتصادي (Arther Pigou)، في كتابه "اقتصاديات الرفاهية" والمنشور عام 1920 الجانب الخاص بإشباع الحاجات المتعددة والمتكررة واللانهائية عبر الزمن. وبذلك فقد عرف علم الاقتصاد على أنه "العلم الذي يدرس ويبحث في كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن وزيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع".

5.3 علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية (Economic Problem.):

يعتبر هذا التعريف لعلم الاقتصاد من أكثر التعريفات المتداولة في الوقت الحالي، ويعود هذا التعريف إلى الاقتصادي (Lionel Robbins)، حيث عرفه "بأنه العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة".

وبالتالي فإنه يمكننا تعريف علم الاقتصاد بأنه "ذلك العلم الذي يبحث النشاط الإنساني عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية والتي تعني أن الموارد محدودة ونادرة نسبياً مقارنة بالحاجات المتعددة اللانهائية، ومن ثم يدرس الاستخدام الأمثل لهذه الموارد للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد.

يعتبر التعريف الأخير الأقرب إلى المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد، كونه يعنى بشكل أوبآخر بدراسة مسألة الندرة النسبية، أي الاهتمام (بمشكلة إدارة واستعمال الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع).

فهو إذاً يحلل ويشرح الكيفية التي يقوم بها شخص اقتصادي أو جماعة (بتخصيص الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة)، بهدف إشباع الحاجات (المتطورة والمتغيرة وغير المحدودة).

4. أهداف علم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد لم يعد علماً نظرياً مجرداً بل أصبح علماً تطبيقياً يرمي إلى تحقيق عدة أهداف:

أ- استخدام القوانين الاقتصادية باعتبارها أداة للتنبؤ بما يحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية. هذا التنبؤ يسمح للإداريين وأصحاب الأعمال برسم السياسة التي يسيرون عليها.

ب- استخدام النظريات الاقتصادية لعلاج مناسب للمشكلات التي قد تعاني منها اقتصاديات بعض الدول، كما يمكنها من تفادي الأزمات الاقتصادية المحتملة.

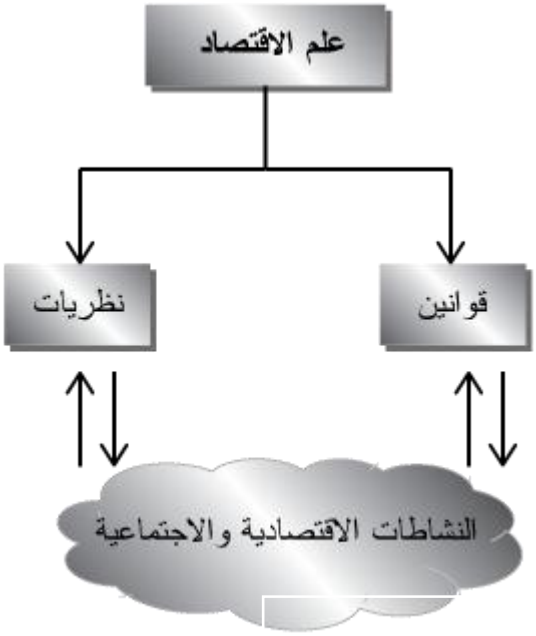

5. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يتصل علم الاقتصاد اتصالاً وثيقاً بعلوم مختلفة وبشكل أساسي العلوم الاجتماعية:

1.5.علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

إن الاقتصاد وخاصة الاقتصاد التطبيقي لا يمكن أن يهمل مبادئ علم الأخلاق. حيث يجب أن تحكم جميع التصرفات والنشاطات الاقتصادية بقواعد الأخلاق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك.

2.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

لجأ الاقتصاديون كثيراً إلى علم النفس، إن قانون الاختيار الذي يعتبر من أهم القوانين الاقتصادية له أساس نفسي وقد وصف "ميل" الاقتصاد السياسي بأنه علم أدبي أو نفساني. وقد اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على علم النفس في تحليل الظواهر الاقتصادية عندما استعانت بفرض "الإنسان الاقتصادي الذي يحفزه دافع المصلحة الذاتية فحسب، والمجرد من أي دوافع أخرى".

3.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يقدم لنا التاريخ الأساس اللازم لتفهم النظريات والمشاكل الاقتصادية فهماً سليماً. فمن خلال التاريخ بوسعنا تأكيد أو رفض النظريات القديمة، ثم اكتشاف أو تطوير نظريات جديدة، إن ظهور الأوبئة واندلاع الحروب أبرز مسائل العرض والطلب على الأيدي العاملة **مثال:** إن التحليل التاريخي يمتاز بأنه يقرب النظريات من الواقع ويبعدنا عن المبالغة في التجريد والتعميم.

ويلخص البعض العلاقة بين الاقتصاد والتاريخ (إن الاقتصاد بدون تاريخ ليس له جذور، والتاريخ بدون اقتصاد ليس له ثمار).

4.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

يقدم علم الجغرافيا وصفاً للبيئة الطبيعية والموارد الاقتصادية، ويحدد مصادر الطاقة، ويشير إلى المناطق السكانية أو يهتم بطرق المواصلات والأسواق داخل الدولة وفيما بين الدول. إن الجغرافية الاقتصادية من أهم فروع الجغرافيا وقد ظهر مؤخراً علم الجغرافيا السياسية وهويحلل أثر الخصائص الجغرافية في مركز الدولة السياسي وأثرها على الصراع بين الدول.

ويحتاج علم الاقتصاد إلى الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، حيث تفيد هذه الدراسات في تقدير إمكانيات البلاد، أي أن (الجغرافي يصف والاقتصادي يفسر).

5.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم التشريع

للتشريع والقوانين المختلفة أثر واضح في الحياة الاقتصادية فهويحدد القواعد التي تنظم توزيع الثروات والدخول بين الأفراد بشكل معين، وكذلك ينظم العلاقات التجارية في المجتمع ويقرر الأحكام المتعلقة بالشركات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى القوانين الناظمة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. حيث أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تتم داخل إطار قانوني.

وكذلك أيضاً تؤثر الأوضاع الاقتصادية في القواعد القانونية، **مثال**

الثورة الصناعية التي أدت إلى استخدام الآلة بدلاً من القوة العضلية وتسريح عدد من العمال أدت إلى التوسع في التشريعات العمالية والصناعية والاجتماعية على وجه العموم.

6.5 علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم المتصلة بعلم الاقتصاد، والصلة متبادلة بينهما، فالأحزاب السياسية في نضالها وتتابعها في الحكم، لها أثر على الإيديولوجية الاجتماعية والاقتصادية، فالأحزاب الرأسمالية والمحافظة الرجعية تدين بالفردية أساساً وتنادي بأهمية الحافز الشخصي، أما الأحزاب الاشتراكية فتنادي بالتدخل الحكومي لزيادة الإنتاج القومي، وإعادة توزيعه بين الطبقات حتى تعم الرفاهية ويختفي النظام الطبقي. وتؤثر أيضاً الأوضاع الاقتصادية على الأوضاع السياسية، **مثال**

إن الثورات والانقلابات كثيراً ما ترجع إلى سوء الأحوال الاقتصادية، والحروب بين الأمم ترجع إلى الصراع على المواد الخام والأسواق. بل إن التقدم الاقتصادي نفسه قد يؤدي إلى التوسع الاستعماري بغرض فتح مجالات جديدة للاستثمار.

7.5 علاقة علم الرياضيات والإحصاء بعلم الاقتصاد:

إن الباحث الاقتصادي في أشد الحاجة إلى علم الاحصاء والرياضيات للتأكد من نظرياته وإعادة النظر فيها إذا ما برهنت الحقائق والأرقام عدم صحتها، حيث أن أي سياسة عملية حديثة وبخاصة البرامج والخطط الاقتصادية، تعتمد أساساً على إحصائيات مختلف القطاعات الاقتصادية وعدد السكان وكمية النقود المتداولة وحجم التجارة وغير ذلك.

6. فروع علم الاقتصاد:

يقسم التحليل الاقتصادي وفق معيار الحجم والشمولية التي يتناولها، إلى تحليل اقتصادي جزئي (Micro- economic Analyses) وتحليل اقتصادي كلي (Macro- economic Analyses). ويختلف كل منهما عن الآخر كما هومبين في **الجدول**:

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
يهتم بالوحدات الاقتصادية أوالأجزاء التي يتشكل من مجموعها نشاط الاقتصاد الوطني ككل.	يهتم بالسلوك الاقتصادي للمجتمع ككل ويحلل العلاقات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
يتناول السلوك أوالنشاط الاقتصادي على المستوى الفردي سواء على مستوى المستهلك أو على مستوى المنشأة الإنتاجية أو الفرع الاقتصادي.	يتناول السلوك الاستهلاكي الإجمالي والناتج القومي للمجتمع ككل على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله.
يهتم بقضايا تشكل أسعار السلع والخدمات وقضايا الطلب والاستهلاك الفردي والعرض وعناصر التكلفة وعناصر الإنتاج على مستوى المنشآت الفردية وأسواق السلع والخدمات.	يهدف إلى دراسة القوى والعوامل التي تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، أي دراسة العوامل الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي، الناتج المحلي، العمالة والركود والكساد وميزان المدفوعات..الخ

يهتم بكيفية قيام الأفراد والمنشآت بتوزيع دخولهم ومواردهم الاقتصادية على أوجه الاستخدامات والاحتياجات، في إطار سعيهم لتحقيق أقصى درجة ممكنة من المنفعة أو الإشباع أو العائد أو الربح.	يهتم بتخصيص واستخدامات الدخل القومي على مجالات الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذلك السياسات المالية والنقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف وحجم الصادرات والواردات ومعدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن المتحولات الكلية هي عادة حاصل جمع الكميات الجزئية وأن القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل الوحدات الجزئية التي يتكون منها الاقتصاد القومي كله، إلا أن هذا لا ينطبق تماماً على مسألة المرور من "الاقتصاد الجزئي" إلى "الاقتصاد الكلي"، حيث أن الكل في الاقتصاد ليس مجرد مجموع جبري أو رقمي لجميع الأجزاء التي يتكون منها هذا الكل، فلا يمكن أن يكون سعر سلة المواد الغذائية على سبيل المثال هو ذاته مجموع أسعار المواد الغذائية كافةً، بل "متوسط أو مؤشر" الأسعار لهذه المواد، كما أن سلوكاً فردياً ما قد يكون إيجابياً، كأن يسحب أحدهم مدخراته النقدية لينفقها على شراء سلع استهلاكية فسوف يؤدي هذا السلوك إلى تنشيط أسواق هذه السلع، ولكن إذا حذا الجميع حذو هذا الفرد وسحب المودعون كافة مدخراتهم من المصارف لينفقوها على شراء السلع الاستهلاكية فسوف يؤدي ذلك إلى أزمة على المستوى الكلي، كنفاذ السيولة من المصارف وإفلاسها، وبذات الوقت إلى ارتفاع أسعار تلك السلع الاستهلاكية وفقدانها من السوق.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. خضور، رسلان: فضلية عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. الكفري، مصطفى؛ ابراهيم، غسان، (2013)، المدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
3. قنوع، نزار؛ هرمز
4. نور الدين، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
5. الشمري، ناظم محمد نوري؛ الشروف، محمد موسى، (1999)، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة بلون مميز، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. يعتبر الاقتصاد نشاطاً إنسانياً: أ– حديثاً يرتبط بالثورة الصناعية في الغرب. ب–قديماً يعود إلى العصر اليوناني. ت–قاصراً على المجتمعات المتقدمة. ث–يركز السلوك الفردي فقط.	1. مفهوم الاقتصاد	2
2. تشير كلمة (Economics) إلى: أ– الطريقة الحكيمة في إدارة الفرد لشؤونه. ب–العلاقة بين الحاجات والموارد. ت–الطريقة الحكيمة في إدارة شؤون المنزل. ث–كلمة مشتقة من كلمتين انكليزيتين.	1. مفهوم علم الاقتصاد	2
3. إن التعريف الذي يتناوله علم الاقتصاد ويعتبر أكثر التعريفات تداولاً في الوقت الحاضر هوأن: أ– علم الاقتصاد هوالعلم الذي يتناول المشكلة الاقتصادية. ب–علم الاقتصاد هوعلم الرفاهية. ت–علم الاقتصاد هوعلم الثروة. ث–علم الاقتصاد هوعلم الندرة.	3. تعريف علم الاقتصاد	2
4. 4. من دواعي دراسة علم الاقتصاد: أ– اهتمامه بعدالة توزيع السلع والخدمات. ب–ربط الفرد بالقطاع الذي يعمل به. ت–اهتمامه بدراسة طريقة استخدام الموارد بالحدود الممكنة. ث–لاشيء مما ذكر.	3. دواعي دراسة علم الاقتصاد	2

5. إن قانون الاختيار الذي يعتبر من أهم القوانين الاقتصادية له أساس: أ- نفسي. ب-اجتماعي. ت-سلوكي. ث-مادي.	. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.	2
6. -واحدة من العبارات التالية غير صحيحة: أ- يهدف علم الاقتصاد إلى استخدام القوانين الاقتصادية للتنبؤ بما يحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية. ب-استخدام النظريات الاقتصادية لتفادي الأزمات الاقتصادية المحتملة. ت-استخدام النظريات الاقتصادية لعلاج مناسب للمشكلات الاقتصادية. ث-تبني سياسات اقتصادية واحدة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة.	أهداف علم الاقتصاد	2
7. يقسم علم الاقتصاد إلى: أ- فرعين. ب-ثلاثة فروع. ت-فرع واحد. ث-خمسة فروع.	. فروع علم الاقتصاد	2
8. يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بـ: أ- السلوك الاقتصادي للمجتمع. ب-الناتج القومي. ت-تخصيص الدخل القومي على مجالات الاستهلاك والادخار والاستثمار. ث-كيفية قيام الأفراد بتوزيع دخولهم على أوجه الاستخدامات المختلفة.	6. فروع علم الاقتصاد	2

9. الباحث الاقتصادي الذي ركز في تعريفه لعلم الاقتصاد على " الثروة" هو: أ- آدم سميث(Adam Smith). ب-ألفريدمارشال(Alfred Marshall). ت-أوسكار لانج(Oscar Lang e). ث-آرثر بيجو(Arthur Pigou).	**3.** تعريف علم الاقتصاد	2
10. إن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة هي: أ- أ-يؤثر علم الاقتصاد على علم السياسة فقط. ب-يؤثر علم السياسة على علم الاقتصاد فقط. ت-تأثير متبادل بينهما. ث-لا يوجد أي علاقة بينهما.	**2.** علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	2

يجب الحصول على الأقل على 12 علامة من عشرين.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. يرتبط علم الاقتصاد بعلاقات متشابكة مع عدد من العلوم الأخرى، حدد بشكل مختصر هذه العلاقات
(الحل في الفقرة: 5– علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى)
2. هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد كل ينظر إلى هذا العلم من زاوية مختلفة, ماهو التعريف الذي تعتبره الأكثر شمولا وإحاطة بمفهوم الاقتصاد، ولماذا؟
3. (الحل في الفقرة: 3– تعريف علم الاقتصاد)
ما هي الفروقات الرئيسية بين التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي؟
(الحل في الفقرة: 6– فروع علم الاقتصاد)

الفصل الثاني:
المشكلة الاقتصادية وعناصرها

عنوان الموضوع:

المشكلة الاقتصادية وعناصرها

الكلمات المفتاحية:

المشكلة الاقتصادية، الموارد الاقتصادية، العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم، السلع، السلع الاقتصادية، السلع الحرة، الحاجات الإنسانية، الندرة، الاختيار، التضحية، تكلفة الفرصة البديلة، منحنى إمكانيات الإنتاج.

ملخص:

نوضح في هذا الفصل مفهوم المشكلة الاقتصادية وعناصرها من خلال التعرف على الموارد الاقتصادية بعناصرها الأربعة (رأس المال، العمل، الأرض. التنظيم)، والتي تعتبر محدودة والجانب الآخر هو الحاجات الإنسانية اللامتناهية. كما نقوم بالتركيز على أنواع الحاجات وخصائصها، والسلع التي تنتج لتلبية هذه الحاجات وأنواع هذه السلع المختلفة ومن ثم التعرف على الندرة والاختيار والتضحية مع التركيز على تكلفة الفرصة البديلة. وأخيرا يتم في هذا الفصل شرح استخدام نموذج منحنى إمكانيات الإنتاج لتوضيح المشكلة الاقتصادية.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم المشكلة الاقتصادية.
- التعرف على عناصر المشكلة الاقتصادية، الحاجات اللامحدودة والموارد المحدودة.
- توضيح أنواع الحاجات الانسانية.
- توضيح ماهي الموارد الاقتصادية.
- التمييز بين أشكال السلع المختلفة وخاصة الاقتصادية وغير الاقتصادية.
- التعرف على مفاهيم:الندرة، الاختيار والتضحية.
- مناقشة مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.
- عرض نموذج مبسط (منحنى إمكانيات الإنتاج) لتوضيح المشكلة الاقتصادية.

المخطط:

- مقدمة
- الموارد الاقتصادية
- السلع.
- الحاجات الإنسانية.
- خصائص الحاجات الإنسانية
- الندرة.
- الاختيار.
- التضحية.
- منحنى امكانيات الإنتاج.

1. مقدمة:

إذا عدنا إلى تعريف الاقتصاد الذي قدمناه في الفصل الأول سنلاحظ أن التعريف الذي اعتبرناه أكثر شيوعاً اعتمد على مسألة الندرة في توفر الموارد مع تزايد في الحاجات، وعليه فإن المشكلة الأساسية في علم الاقتصاد هي (الندرة)، حتى أنه ذهب بعض الاقتصاديين إلى إطلاق صفة الندرة على الاقتصاد (علم الندرة). وتنجم الندرة في الاقتصاد عن تعدد رغبات الإنسان وتجددها مقارنة بالموارد الاقتصادية المتاحة. أي أن أسباب المشكلة الاقتصادية ترتكز على نقطتين:

- أن حاجات المجتمع بأفراده ومؤسساته للسلع والخدمات غير محدودة ولا يمكن إشباعها نهائياً.
- أن الموارد الاقتصادية أو الإمكانات المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً.

وقبل أن نتطرق إلى المشكلة الاقتصادية لابد من التعرف أولاً على الموارد الاقتصادية والحاجات.

2. الموارد الاقتصادية:

يبين الشكل الآتي أنواع الموارد الاقتصادية:

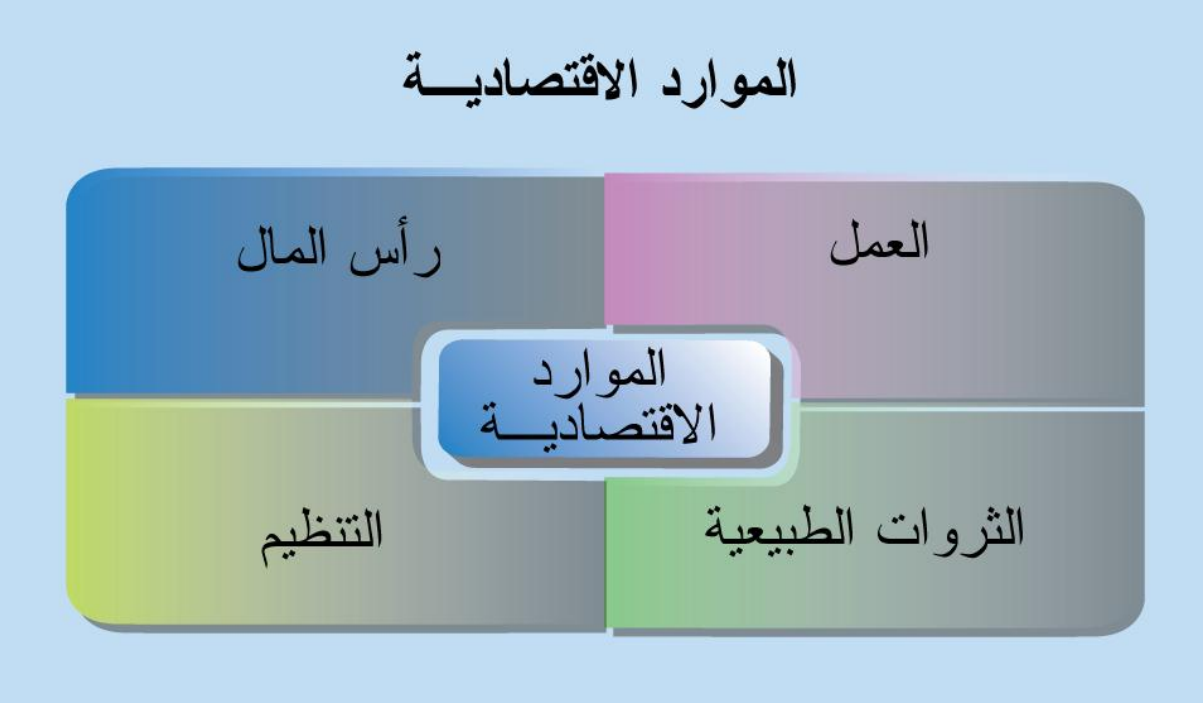

وقبل الخوض ببعض التفاصيل حول هذه الموارد الاقتصادية، نوجه الانتباه بأنه قد نصادف بعض المرادفات لهذا المصطلح (كالموارد الانتاجية، عناصر الانتاج، المدخلات،...).

1.2.أنواع الموارد الاقتصادية:

1.1.2. العمل (Labor):

تعريف العمل: هو الجهد الإنساني المبذول، وقد يكون هذا الجهد عضلياً (كعامل البناء) أو ذهنياً (كالمعلم)، وكلا النوعين من الجهد الانساني يكمل بعضهما البعض. وهكذا وحسب هذا التعريف نعتبر جميعاً في المجتمع عمالاً، ويسمى الدخل المتأتي من العمل الأجر.

2.1.2. رأس المال (Capital):

إن لرأس المال في الاقتصاد مفهوماً مختلفاً عن ذلك الذي نستخدمه في حياتنا اليومية والذي نعتبره ما يتوفر للشخص أو مؤسسة من نقود. حيث نستطيع تعريف رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية بأنه: ما يقوم الانسان بتصنيعه من وسائل الإنتاج المختلفة، من آلات وأجهزة ومعدات ومبان. وتعتبر المواد الخام بعد استخراجها من باطن الأرض جزءاً من رأس المال.

أما الدخل المتأتي لأصحاب رؤوس الأموال فيسمى الفائدة.

3.1.2.الثروات الطبيعية أو الأرض(Land):

تعريف الأرض: من وجهة نظر اقتصادية ليست هي الأرض بالمفهوم العام كالأرض الزراعية أو المخصصة للبناء أو كل اليابسة الموجودة على سطح الكرة الأرضية، وإنما هي: الموارد الطبيعية التي وهبنا إياها الخالق عز وجل. فأي شيء لم يسهم الإنسان عن قصد في إنتاجه يعتبر جزءاً من الأرض. فالأرض نفسها، وجميع الأشياء التي على سطحها، مثل النباتات البرية والغابات، أو في غلافها الغازي، مثل الغازات والطيور البرية، أو حتى في باطنها، مثل آبار البترول ومناجم المعادن المختلفة، هي جزءاً من الأرض حسب التعريف المذكور.

أما الدخل المتأتي لأصحاب الأرض فيسمى الريع.

4.1.2. التنظيم أوالريادة أو الاستحداث(Entrepreneurship):

يعرف الريادي: بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بمزج الموارد الإنتاجية الثلاثة السابقة لإنتاج السلع حتى يبيعها للمستهلكين متأملاً الربح، ولكنه يتحمل في الوقت نفسه مخاطر الخسارة أو الإفلاس. وباختصار فإن الريادي هو صاحب الفكرة الإنتاجية، وهو المسؤول عن تنظيم الإنتاج وإدارته ويسمى الدخل المتأتي للريادي بالربح.

2.2.سمات الموارد الاقتصادية:

تتصف الموارد الاقتصادية كلها بسمات عدة من أهمها:

1. إنها محدودة كمياً، وذلك على العكس تماماً من الحاجات، وهي لا تكفي لإنتاج جميع المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع.
2. إنها قابلة للاستخدام في مجالات مختلفة، فالعمل قادر على إنتاج منتجات لاحصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحاصيل الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني وهكذا بالنسبة إلى باقي الموارد.
3. قابليتها عادة، وفي حدود معينة، للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو بالعكس.

3. السلع

تحدثنا عن الموارد الإنتاجية وتصنيفاتها المختلفة، وإن هذه الموارد تستخدم لإنتاج **السلع**: تعرف السلعة على أنها أي شيء يعطي منفعة أو يحقق إشباعاً لمستخدمه.

فكل من الخبز والملابس والمنزل والسيارة (وهي سلع ملموسة وتدعى بالبضائع) والتعليم والصحة (وهي سلع غير ملموسة وتدعى خدمات) وكلها جميعاً يطلق عليها السلع

وهناك تقسيمات عديدة للسلع:

1. السلع الاقتصادية: وهي السلع التي توجد بكميات محدودة في الطبيعة ويحتاج إنتاجها إلى قدر معين من الموارد. بينما السلع الحرة: هي السلع التي توجد بشكل حر في الطبيعة ولا تحتاج إلى موارد لإنتاجها[1].
2. السلع الضرورية وهي التي لايستطيع الإنسان الاستغناء عنها مثل الغذاء، بينما السلع الكمالية هي السلع الأقل ضرورة للإنسان كالعطورات.
3. السلع الفانية وهي السلع التي تنتهي قدرتها الاشباعية بمجرد استهلاكها كالغذاء والدواء بينما السلع المعمرة هي السلع التي تحافظ على قدرتها الاشباعية لفترة طويلة مثل الأدوات الكهربائية.
4. السلع المكملة وهي السلع التي لايمكن استخدام إحداها دون الأخرى كالسيارة والبنزين، بينما السلع البديلة هي السلع التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى كالسمن الحيواني والسمن النباتي.
5. السلع الاستهلاكية وهي السلع التي تنتج بهدف استهلاكها مباشرة كالملابس والغذاء، بينما السلع الرأسمالية هي التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى للاستهلاك المباشر كالآلات.

1 مثال: الأكسجين الحر في الطبيعة هو سلعة حرة بينما الأكسجين المضغوط في العبوات الطبية يعد سلعة اقتصادية.

4. الحاجات الإنسانية:

الحاجات: هي مجموع الضرورات الطبيعية والاجتماعية (الغذاء، السكن، الملبس، الأمن، المعرفة، الطبابة.....) اللازمة للحياة المادية وغير المادية للإنسان في المجتمع، إذ أن حاجات الإنسان كثيرة ومتنوعة، بعضها ذو طبيعة مادية وبعضها ذو طبيعة اجتماعية.

فلكي يعيش الإنسان يجب أن يأكل ويشرب ويلبس ويسكن ولكي يحافظ على جنسه لابد أن يبني العائلة، كما أيضاً عليه أن يلبي حاجات أخرى ذات طبيعة فكرية كالحاجة للقراءة.

إن الحاجات دائمة، وفي كل لحظة يجب على الإنسان التمكن من إشباعها وعندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان والعوز.

ويمكن عموماً تصنيف الحاجات حسب وسيلة إشباعها إلى نوعين:

- الحاجات الأساسية: وهي الحاجات الضرورية والحيوية (غذاء، ملابس، سكن، الخ.....).
- الحاجات الثانوية: وهي الحاجات المتعلقة بشكل نمط الحياة السائد(مجوهرات، عطور، لوحات فنية، الخ.....).

إن تصنيف السلع إلى أساسية وثانوية أو كمالية هو نسبي يختلف من شخص لآخر فماهو كمالي لأحدهم قد يكون أساسي لآخر، كما أن هذا التصنيف يختلف حسب الزمن فقد تتحول حاجة كانت أساسية في فترة زمنية معينة إلى ثانوية في فترة أخرى والعكس صحيح.

أيضاً يجب أن نعلم بأنه ليست الحاجات كلها تدخل في دراسة علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد يهتم بشكل أساسي بالحاجات التي يمكن اشباعها عن طريق السلع الاقتصادية التي تتطلب موارد محدودة من أجل انتاجها، وبالتالي دفع شيء معين من أجل الحصول عليها، أما الحاجات التي يمكن اشباعها بسلع لا حاجة لإنتاجها أو لبذل أي مجهود من أجل الحصول عليها لأنها متوفرة بشكل حر في الطبيعة (الهواء، نور الشمس، الماء في الطبيعة) فلا تدخل في دراسة علم الاقتصاد.

5. خصائص الحاجات الإنسانية:

تتميز الحاجات الانسانية بعدة خصائص:

1.5 التعدد:

عند النظر إلى الحاجات والرغبات الإنسانية التي يسعى الفرد لإشباعها نجدها غير محدودة العدد، فهناك الحاجة إلى مختلف أنواع الطعام أو الشراب إضافة إلى الملبس والمسكن وسلع وخدمات كثيرة يصعب حصرها.

2.5 التنافس:

وهي خاصية تنتج عن محدودية وسائل الإشباع، إذ تتنافس الرغبات فيما بينها حول الموارد المحدودة وذات الاستعمالات البديلة. فالرغبة في شرب القهوة قد تنافس الرغبة في شرب الشاي والحاجة إلى العمل مثلاً تتنافس مع الحاجة إلى وقت إضافي من الراحة

3.5 القابلية للإشباع:

فالحاجات الإنسانية عادة قابلة للإشباع، وإن كانت الطاقة الإشباعية تختلف من فرد لآخر. فقد يقف الأفراد عند حد معين من الإشباع بينما يستمر آخرون لفترة أطول حتى يحصل على الإشباع المطلوب. إذاً تشبع الحاجة بمجرد استعمال السلعة أو الخدمة المعنية سواء مباشرة، أو باستهلاكها لعدة مرات.

4.5 النسبية:

تتصف الحاجات الإنسانية بالنسبية لكونها تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر ومن زمن لآخر. **مثال:** الحاجة إلى الملابس الصوفية قد تكون أكثر إلحاحاً في البلدان الباردة منها في الحارة، وفي فصل الشتاء أكثر منها في الصيف، بل وما يحتاجه شخص منها قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر

5.5 التكرار:

تميل معظم الحاجات التي نشعر بها ونرغب في إشباعها إلى التكرارية، فبعد كل إشباع نحتاج إلى آخر وهكذا. **مثال:** الحاجة إلى الطعام على سبيل المثال لا تشبع مرة واحدة وإنما تتكرر وبصفة دورية مستمرة، وكذلك الحاجة إلى الملابس والتعليم وغير ذلك

6.5 التجدد:

تتجدد الحاجات الإنسانية وتتغير من فترة لأخرى مع نمو الإنسان وتطور رغباته وميوله وذوقه، وبإشباع حاجات معينة تثور في النفس حاجات أخرى جديدة لم يكن يرغب فيها من قبل.

7.5 التكامل:

هناك رغبات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الأخرى، أو أن إشباع رغبة لا يحدث إلا بإشباع رغبة أخرى. **مثال:** الرغبة في الشاي قد لا تشبع بدون وجود سكر، والحاجة إلى السيارة لا تشبع إلا بوجود البنزين مثلاً، وهكذا..

6. الندرة:

كما ذكرنا أعلاه أن رغبات الإنسان متعددة ومتجددة، فكلما أشبع رغبة من الرغبات تولدت رغبة أخرى لديه تتطلب الاشباع من جديد.

إن اشباع هذه الرغبات يتم عن طريق استهلاك السلع، وتوفير هذه السلع يتم عن طريق انتاجها باستخدام الموارد الاقتصادية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تكفي هذه الموارد الاقتصادية لإنتاج كافة السلع التي تشبع جميع رغبات المواطنين (رغبة المجتمع) أو (حاجات المجتمع)؟ الاجابة طبعاً لا.

إن عدم كفاية الموارد الإنتاجية لإنتاج كافة السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع هو ما يجعل الموارد الإنتاجية نادرة.

إن مفهوم الندرة في الاقتصاد هو مفهوم نسبي، بمعنى أن الموارد الإنتاجية نادرة بالنسبة لرغبات الإنسان المتعددة والمتجددة، فلا تكفي هذه الموارد لإنتاج جميع السلع التي تشبع رغبات الأفراد أو المجتمع.

وعلى مستوى الأفراد فإن مشكلة الندرة تتضح في الدخل الذي يحصل عليه الفرد والرغبات التي يستطيع أن يشبعها من خلال هذا الدخل المحدود.

7. الاختيار:

إن ندرة عناصر الإنتاج تعني أننا لا نستطيع إنتاج كل ما نرغب فيه من سلع، وبالتالي تجبرنا على الاختيار بين البدائل الممكنة. فلابد من انتقاء الحاجات التي يجب إشباعها أولاً، فتقدم الحاجات الأساسية وبعد إشباعها يأتي دور الحاجات الثانوية، وبعدها تأتي الحاجات الأقل أهمية وهكذا.....

أي أن الفرد أو المجتمع يقوم بوضع سلم للأفضليات ويشبع رغباته وحاجاته وفقاً لهذا السلم.

فبالنسبة للفرد فإن مشكلة الندرة تواجهه في كيفية توزيع دخله بين مصادر الإنفاق المختلفة: المأكل، المسكن، الملبس، والترفيه، وغيرها. وعليه أن يختار بين كيف يوزع المبلغ المخصص للإنفاق على المأكل، فهل يعتمد على الحبوب، أم اللحوم أم الخضار وهكذا. أما بالنسبة لندرة الوقت فمن الواضح أن عليه الاختيار أين سيقضي ساعتين من بعد ظهر الجمعة: في الدراسة، أم في مشاهدة مباراة كرة قدم، أو مشاهدة أحد البرامج المفضلة لديه وهكذا.....

8. التضحية:

إن خاصية التضحية ناشئة عن وجود خاصيتي الندرة والاختيار السابقتين. إذ يجب على الفرد الذي تقل موارده عن تلبية حاجاته كلها أن يضحي ببعض هذه الحاجات ويحرم نفسه منها وذلك في سبيل تأمين الحاجات التي تأتي في سلم الأفضلية.

إن اختيارنا لأحد البدائل يعني التضحية بالبديل أو البدائل الأخرى. فالأرض التي تستخدم للزراعة لا يمكن استخدامها في نفس الوقت للبناء. كما أن الأرض المزروعة قمحاً لا يمكن أن تزرع في الوقت نفسه بندورة.

وكذلك الأمر بالنسبة لذلك الجزء من الدخل المخصص لأجرة المسكن لا يمكن أن تستخدمه بذات الوقت للإنفاق على المأكل، وهكذا. وبالتالي فإن عملية الاختيار تتضمن تكلفة بالنسبة لك، وهي تكلفة البديل الذي ضحيت به لأنك، وبكل بساطة، اخترت بديلاً آخر. وتسمى هذه التكلفة (تكلفة الفرصة البديلة)، وهي تكلفة أفضل بديل لم تختره.

لتوضيح هذا المفهوم، نفترض مثلاً، أنك دعيت لمشاهدة أحد الأفلام السينمائية، طبعاً مشاهدة هذا الفيلم لم تكلفك شيئاً لأنك مدعو، أما في الاقتصاد فنتساءل، ماذا كان بإمكانك أن تفعل في الوقت الذي قضيته في مشاهدة الفيلم؟. فإذا افترضنا أنه كان بإمكانك أن تنجز عملاً ما لقاء (3000) ل. س، فإننا نقول أن تكلفة مشاهدة هذا الفيلم بالنسبة لك هي (3000) ل.س (أي قيمة الفرصة التي ضحيت بها لتشاهد الفيلم).

9. منحنى إمكانيات الإنتاج:

إن المشكلة الاقتصادية التي تعرضنا لها آنفاً تستدعي منا اختيار الطريقة أو الكيفية التي يتم وفقها توزيع الموارد على إنتاج مختلف أنواع السلع والخدمات المطلوبة بحيث يتم إشباع أكبر قدر من الحاجات.

وعليه نستخدم هنا فكرة الفرصة البديلة حيث يستخدم المجتمع بعض موارد الإنتاج في إنتاج سلعة ما مقابل التضحية بإنتاج سلعة أخرى بنفس هذه الموارد. ولتوضيح هذه المسألة نفترض نموذجاً للإنتاج يمثل منشأة إنتاجية تقوم بصنع نوعين من السلع فقط. ويمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه يمثل الاقتصاد القومي بكامله ويعمل في ظل الشروط التالية:

- استخدام كمية ثابتة من الموارد.
- الاستخدام الكامل والكفء لهذه الموارد: أي أن الموارد تعمل بكامل طاقتها.
- المستوى التقني للإنتاج ثابت.

ولتبسيط الموضوع نعتبر أن السلعة الأولى تمثل السلع الاستهلاكية(الخبز مثلاً) والسلعة الثانية تمثل السلع الإنتاجية (آلات مثلاً). ولنفرض أنه توجد لدى الاقتصاد الإمكانات البديلة لإنتاج هذين النوعين من السلع كما هو واضح من الجدول رقم (1).

جدول (1)– الإمكانات البديلة للإنتاج

الخيارات أو الإمكانات	الخبز (طن)	آلات (وحدة)	تكلفة الفرصة البديلة للآلات
أ	60	0	–
ب	58	1	2 طن خبز
ج	53	2	5 طن خبز
د	45	3	8 طن خبز
هـ	35	4	10 طن خبز
و	20	5	15 طن خبز
ز	0	6	طن خبز

يوضح الجدول (1) أن هذا المجتمع المفترض يستخدم موارده لإنتاج سلعتين هما الخبز والآلات، وأن هذا المجتمع يستطيع أن ينتج أي من المجموعات أو البدائل المبينة في الجدول أي يستطيع هذا المجتمع أن يستخدم جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة لديه من عمل، وأرض، ورأس مال، ومهارات ريادية، لإنتاج الخبز فقط، وفي هذه الحالة فإن أقصى ما يستطيع إنتاجه هو (60) طناً من الخبز في السنة، ولا شيء من الآلات. وكبديل آخر يستطيع هذا المجتمع أن يوظف جميع موارده لإنتاج الآلات فقط، وفي هذه الحالة فإن أقصى ما يمكن إنتاجه هو (6) آلات، ولا شيء من الخبز. ومن الواضح أن هذين الخيارين ليسا الوحيدين لهذا المجتمع، فهو يستطيع أن يستخدم جزءاً من موارده الإنتاجية لإنتاج آلة واحدة، ويستخدم باقي الموارد لإنتاج الخبز، وفي هذه الحالة يستطيع أن ينتج (58) طناً من الخبز، كما ويستطيع انتاج وحدتين من الآلات، و(53) طناً من الخبز وهكذا.....

يوضح الشكل البياني منحنى امكانيات الانتاج للمثال الوارد في الجدول:

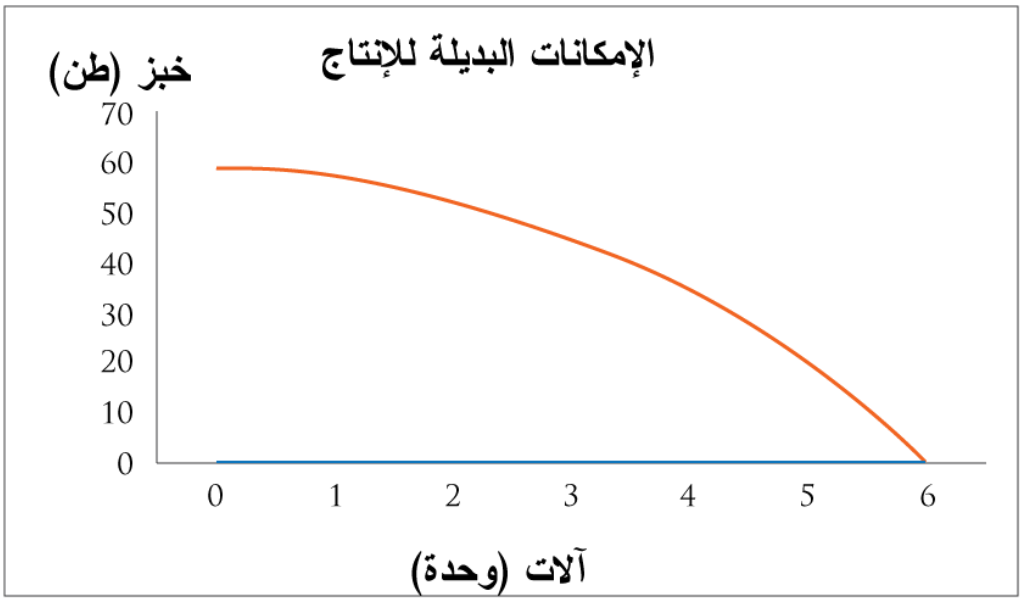

لو نظرنا إلى منحنى إمكانيات الإنتاج للاحظنا أن هذا المنحنى ينحدر إلى أسفل ونحو اليمين، مما يعني وجود علاقة عكسية بين إنتاج الآلات والخبز، أي أن هذا المجتمع لايستطيع أن يزيد من إنتاج إحدى السلعتين بدون تخفيض إنتاج الأخرى. فإذا رغب المجتمع أن يزيد من إنتاج الآلات فإنه يحتاج إلى موارد إنتاجية إضافية، وكيف يحصل عليها إذا افترضنا سابقاً أن جميع موارد الإنتاج موظفة بالكامل. إذاً لابد من نقل بعض الموارد المستخدمة في إنتاج الخبز إلى إنتاج الآلات، مما يؤدي إلى تخفيض الكمية المنتجة من الطعام والعكس صحيح، فإنتاج المزيد من الخبز يتطلب التضحية ببعض الآلات، وهذا ما أطلقنا عليه تكلفة الفرصة البديلة.

نلاحظ مما سبق أن منحنى إمكانيات الإنتاج محدباً من أعلى، وهذا يعني أن النقص في إنتاج الخبز يزداد كلما أنتج المجتمع وحدات متتالية من الآلات، أي أن التضحية أو تكلفة الفرصة البديلة تتزايد كلما زاد إنتاج الآلات. ويطلق على هذه الظاهرة (قانون التكلفة المتزايدة). ويعبر الجدول بشكل رقمي عن هذا المفهوم، حيث نلاحظ أن تكلفة إنتاج الفرصة البديلة للآلة الأولى هي (2) طن خبز، وللآلة الثانية (5) طن خبز، وللآلة الثالثة (8) طن خبز، وهكذا.....

بالتالي يمكن صياغة قانون التكلفة المتزايدة على النحو التالي:

"إن إنتاج وحدات متتالية من سلعة ما يؤدي إلى التضحية بكميات متزايدة من السلعة الأخرى".

ولكن، لماذا تتزايد تكلفة الوحدات المتتالية من السلعة؟ إن السبب يعود، ببساطة، إلى عدم قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على إنتاج كافة السلع بالكفاءة نفسها.

المراجع المستخدمة في اعداد هذا الفصل:

1. اسماعيل، عصام، بحبوح، خالد، رضوان، عبدالرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة حلب، حلب، سورية.
2. السروجي، فتحي، النصر، محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
3. خضور، رسلان، فضلية عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
4. العربيد، عدنان، (1996)، التحليل الاقتصادي الجزئي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مقترحات وتمارين للفصل الأول

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. توجد الندرة في كل المجتمعات بسبب وجود: أ– متطلبات محدودة، ووفرة في الموارد. ب–موارد محدودة، ومتطلبات غير محدودة. ت–موارد محدودة ومتطلبات محدودة. ث–طاقات إنتاج محدودة، وكمية غير محدودة من الموارد الاقتصادية.	6. الندرة	2
2. في علم الاقتصاد تشير عبارة كلفة الفرصة البديلة إلى: أ– الكلفة النقدية لسلعة أو لخدمة. ب–الكلفة النقدية لإيجار مورد اقتصادي. ت–قيمة سلعة أو خدمة تم التخلي عنها. ث–الكلفة النقدية للتزويد بسلعة أو خدمة.	8. التضحية	2
3. السلع الاقتصادية هي السلع التي: أ– توجد بكميات محدودة في الطبيعة ويحتاج إنتاجها الى كميات معينة من الموارد الانتاجية. ب–توجد بشكل حر في الطبيعة. ت–لا يمكن الاستغناء عنها. ث–لاشيء مما سبق.	3. السلع	2
4. واحدة من الاجابات التالية ليست من خصائص الحاجات الانسانية أ– التعدد. ب–التنافس. ت–التبادل. ث–النسبية.	5. خصائص الحاجات الإنسانية	2

5. يتميز منحنى امكانيات الانتاج بأنه: أ- ينحدر إلى اليسار والأسفل. ب-ينحدر إلى الأسفل ونحو اليمين. ت-مقعر نحو الأعلى. ث-لاشيء مما ذكر.	9. منحنى إمكانات الإنتاج.	2
6. تتصف الموارد الاقتصادية بمايلي: أ- عدم قابليتها للاحلال. ب-أنها غير محدودة. ت-قابلة للاستخدام في مجالات محددة. ث-لاشيء مما ذكر.	2.2. سمات الموارد الاقتصادية	2

يجب الحصول على الأقل على 8علامات من 12

ثانياً- أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. عدد المجموعات الأربعة للموارد الاقتصادية، مع ذكر اسم الدخل المتأتي من كل منها.

(الحل في الفقرة: 2-1- أنواع الموارد الاقتصادية).

2. عرف السلعة، وفرق بين السلعة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

(الحل في الفقرة: 3-السلع).

3. تتميز الحاجات الانسانية بعدة خصائص، عددها.

(الحل في الفقرة:5 – خصائص الحاجات الانسانية).

الفصل الثالث:
أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية

عنوان الموضوع:

أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية

الكلمات المفتاحية:

المشكلة الاقتصادية، النظام الاقتصادي، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، النظام المختلط، ماذا ننتج؟ كيف ننتج، لمن ننتج، التكاليف الاقتصادية، الربح الطبيعي، قيمة مستلزمات الإنتاج، ملكية عناصر الإنتاج، التخطيط المركزي، نظام السوق، آلية السعر.

ملخص:

نوضح في هذا الفصل كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية والتي تتمحور حول الإجابة عن الأسئلة الثلاث: ماذا ننتج؟ كيف ننتج، ولمن ننتج، وهذه المعالجة حسب النظام الاقتصادي المطبق في كل بلد على حدى. قدمنا أولاً لأنواع النظم الاقتصادية وخصائصها، ومن ثم أوضحنا، وبشكل منفصل، كيف يتعامل النظامان الاشتراكي والرأسمالي مع المشكلة الاقتصادية بشكل مختلف انطلاقاً من خصائص كل نظام.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على أشكال النظم الاقتصادية المطبقة في العالم.
- التمييز بين خصائص هذه الأنظمة الاقتصادية.
- التعرف على الطرق المختلفة لمعالجة المشكلة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي المطبق.

المخطط:

- مقدمة
- المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسة الثلاث:
- أنواع النظم الاقتصادية:
- النظم الاقتصادية وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية.

1. مقدمة:

إن حل المشكلة الاقتصادية ليس بالأمر السهل، فهي ليست مجرد مواءمة بين الموارد الاقتصادية المحدودة من جهة والاحتياجات الإنسانية والمجتمعية من جهة أخرى، بسبب ما ينجم عن طريقة حلها من قضايا هامة تنعكس على المجتمع المعني بها، وبالتالي لابد لكل مجتمع من معالجة تلك القضايا بشكل مختلف عن المجتمعات الأخرى.

على الرغم من أنه هناك تشابهاً بالعناصر الأساسية في حل المشكلة الاقتصادية لدى كافة المجتمعات، إلا أن هناك اختلافاً فيما بينها فيما يتعلق بنظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية، كما أن هذه النظم متغيرة في المجتمع ذاته من حقبة زمنية لأخرى.

عموماً، وفي إطار حل المشكلة الاقتصادية لابد لأي مجتمع من الدخول في نوعين من الصراع:

1. الصراع مع الطبيعة: وذلك باللجوء إلى عملية الإنتاج من خلال القيام بعملية تحويل الموارد الاقتصادية من شكلها الخام إلى سلع جاهزة للاستخدام.
1. صراع الإنسان مع الإنسان: وهذا الصراع ناجم بسبب الندرة النسبية للموارد الطبيعية وعدم كفايتها لإشباع كافة احتياجات المجتمع اللامتناهية. ويأخذ هذا الصراع بين أفراد المجتمع شكل تحديد الحاجات التي يجب إشباعها أولاً وتلك التي يجب التخلي عنها أو التضحية بها وهذا يستوجب ضرورة تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب على المجتمع توجيه موارده لإنتاجها ومن الذي سيحصل عليها بعد إنتاجها؟ وهنا يبدأ الصراع بين الأفراد بسبب تعارض مصالحهم، حيث يسعى كل منهم للحصول على أكبر قدر من هذه السلع والخدمات وتسمى هذه المسألة بـ" مشكلة التوزيع". إن الكيفية التي يعتمدها أي مجتمع لحل المشكلة الاقتصادية تتعلق بطبيعة نظامه الاقتصادي– الاجتماعي، وهنا يتم التمييز عموماً في طرق وأساليب ومنهجية حل المشكلة الاقتصادية بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

2. المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسية الثلاث:

إن الأسئلة الاقتصادية التي صيغت وبالإجابة عليها بشكل سليم قد يؤدي ذلك إلى حل المشكلة الاقتصادية هي:

1.2 السؤال الأول: ماذا ننتج؟

طبعاً لا يمكننا الإجابة بسهولة على هذا السؤال حيث أن أي مجتمع لا يستطيع إنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها جميعاً، فما هي السلع والخدمات التي يجب عليه إنتاجها؟ وبأي الكميات؟.

هل يجب أن ينتج المجتمع مثلاً سلعاً غذائية أكثر وملابس أقل أو مزيداً من السلع الرأسمالية؟ أو هل يخصص بعض الموارد الإنتاجية في إنتاج الكثير من السلع للوقت الحالي (كالسلع الاستهلاكية) ومقداراً أقل لإنتاج السلع الإنتاجية، حتى لو كان ذلك يعني إنتاج سلع استهلاكية أقل في المستقبل؟.

فعلى المجتمع أن يقرر بطريقة أو بأخرى ماذا وكم يجب أن ينتج من السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراده، فالندرة النسبية للموارد تؤدي إلى حتمية الاختيار كماً ونوعاً بين السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها، وهذا يعني أن المشكلة تكمن هنا في اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية توزيع الموارد المحدودة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات، وتختلف هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

2.2 السؤال الثاني: كيف ننتج؟

إن اتخاذ قرار بإنتاج أنواع السلع والخدمات وتحديد الكميات اللازمة من كل منها لا يعني أن المهمة قد انتهت، إذ يجب تحديد كيف يمكن للموارد أن تتحول إلى منتج نهائي من السلع والخدمات؟ أي على المجتمع أن يحدد (الكيفية) التي سيتم بها إنتاج ما يتقرر إنتاجه من سلع وخدمات، أي لابد من اتخاذ قرار بشأن أنسب الطرق المواتية لإنتاج ما استقر الرأي عليه من سلع وخدمات، وواضح أن الحاجة إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل تبرز في حالة وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للإنتاج، وهذا يطرح أسئلة مثل:

1. كيف يتم توجيه الموارد وتوزيعها نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المرغوبة وكيف يتم حجب تلك الموارد عن الأنشطة غير المرغوبة؟
2. ماهي المؤسسات التي سوف تقوم بالإنتاج المطلوب، وكيف ستحصل كل منها على الموارد اللازمة لتأدية دورها وتحقيق الإنتاج المطلوب منها؟
3. ما هو الأسلوب الأكثر كفاءة للجمع بين عوامل الإنتاج لكل مؤسسة أي ما هو الأسلوب التقني الأمثل اللازم إتباعه في الإنتاج؟

3.2 السؤال الثالث: لمن ننتج؟

بعد الحصول على المنتجات بشكلها النهائي، يجب تحديد الكيفية التي سوف يتم بوساطتها توزيع الناتج على الوحدات والمؤسسات الموجودة في المجتمع، بمعنى آخر كيف ستوزع السلع الاستهلاكية على قطاع المستهلكين وكيف ستوزع السلع الإنتاجية على قطاع المنتجين من أجل إعادة استثمارها من جديد؟ وماذا يجب أن يدفع للحكومة كي تقوم بدورها في المجتمع؟

إن طبيعة الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتعلق فقط بالاقتصاد وإنما أيضاً بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي القائم في المجتمع.

إن الأسئلة الثلاث ماذا وكيف ولمن ننتج ترتبط ببعضها ارتباطاً قوياً ذلك أن أسلوب توزيع الناتج يؤثر بقوة على اختيار ما ينتج كما أن اختيار ما ينتج سوف يؤثر في نوعية الموارد وكيفية استخدامها، وفي الحقيقة فإن الأسئلة الثلاث يجب أن يجاب عليها في وقت واحد.

3. أنواع النظم الاقتصادية:

عموماً يتم التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من النظم الاقتصادية التي تختلف فيما بينها من حيث ملكية عناصر الإنتاج، آلية معالجة المشاكل الاقتصادية، وطريقة توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع. وهذه النظم الثلاثة هي: النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام المختلط.

1.3 النظام الرأسمالي:

أهم ما يميز النظام الرأسمالي عن غيره من النظم الاقتصادية ما يلي:

- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج: الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج: فالأراضي الزراعية، والمناجم والمعامل وغيرها من الموارد الاقتصادية الأخرى ملك للأفراد أو للمؤسسات التي يملكها الأفراد. ويقوم هذا النظام على حماية الملكية الخاصة بكافة أشكالها بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وغيرها
- الحرية الشخصية في الاختيار: فالفرد في ظل هذا النظام يستطيع اختيار العمل الذي يرغب به إذا توافرت لديه المؤهلات لذلك، كما يستطيع اختيار المشروع الذي يعجبه، ويستطيع التعاقد مع أصحاب الموارد الإنتاجية، ويستطيع أن يبيعها لمن يشاء من الأشخاص، إن هذه الحرية لأفراد المجتمع يحددها ويحميها القانون في ظل هذا النظام.
- الآلية العفوية للسوق: من خلال هذه الآلية تتشكل الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب وفي مناخ المنافسة التامة.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في الحدود الدنيا: حيث تتدخل الدولة بالذات لحماية الحرية الشخصية والملكية الخاصة، وللقيام بالوظائف التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مثل الدفاع والأمن القومي وإصدار النقود.....الخ.

2.3 النظام الاشتراكي:

ويقوم النظام الاشتراكي على المرتكزات التالية:

1. الملكية العامة لعناصر الإنتاج: فالدولة هي التي تملك عناصر الإنتاج بشكل عام، أو تسيطر عليها. فالأراضي الزراعية، والآلات، والمناجم, والمصانع كلها ملك للدولة. كما تقوم الدولة أحياناً بإنشاء مؤسسات عامة تشرف على ملكية عناصر الإنتاج، والتنسيق بينها لإنتاج السلع والخدمات التي يتقرر إنتاجها.
2. التخطيط الحكومي المركزي: تقوم الدولة في ظل هذا النظام بتوجيه وتخطيط الحياة الاقتصادية، ويتم الإنتاج بالقدر المحدد من قبل الدولة وكذلك توجه المنتجات إما للاستهلاك أو للاستثمار وفقاً لما هو مرسوم ومحدد بالخطة.

3.3 النظام المختلط:

يعتبر هذا النظام مزيجاً من النظامين السابقين، حيث تتوفر فيه الملكية الخاصة لمعظم عناصر الإنتاج وتتوفر الحرية الشخصية في الاختيار، ويتم حل معظم المشاكل الاقتصادية من خلال نظام السوق وآلية السعر. ولكن من الناحية الأخرى فإن الدولة تمتلك جزءاً متنامياً من عناصر الإنتاج، وتتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات المختلفة، مثل تحديد أسعار بعض السلع، وإنتاج بعض السلع، وفرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الوطنية، وتحديد الأجور، وغير ذلك من السياسات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الأهداف المتعددة للمجتمع.

4. النظم الاقتصادية وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية:

إن المشكلة الاقتصادية الأساسية والمشاكل المتفرعة عنها تواجه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات مهما كان شكل نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وفي الواقع ليس هناك حل واحد ونهائي يقدم لنا الإجابة على المشكلة الاقتصادية لمرة واحدة وبشكل دائم، إذ ما يصلح لأن يكون حلاً للمشكلة الاقتصادية في وقت من الأوقات غالباً ما يغدو غير مقبول وغير ممكن التطبيق بعد فترة من الزمن. إن حاجات أفراد ومؤسسات المجتمع تتغير مع الزمن، كما أن قدرة المجتمع على الإنتاج تتغير وفقاً لتغير أساليب الإنتاج وطرقه الفنية.

يضاف إلى ذلك وكما ذكرنا آنفاً أن المجتمعات تختلف من حيث نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فهي تختلف من حيث الأهداف الاقتصادية العامة وهي تتبع طرقاً مختلفة وتستعمل أنظمة تختلف في كيفية تنظيمها للإنتاج وتوزيعها للموارد والمنتجات كما تختلف في نظرتها وتقديرها لأساليب تحقيق الأهداف.

سنركز هنا فقط على نظامين اقتصاديين من زاوية معالجتهما للمشكلة الاقتصادية وهما: النظام الرأسمالي (الحر أو نظام السوق)، والنظام الاشتراكي (المخطط).

1.4 كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية:

1.1.4 كيف يعالج النظام الرأسمالي مشكلة (ماذا ننتج)؟

بما أن المنتج حر في إنتاج ما يشاء والمستهلك حر في شراء ما يريد فكيف يتم تحديد الأنواع التي يجب إنتاجها في المجتمع؟ إن الدافع الرئيسي للإنتاج في النظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك يتم اختيار المنتجات التي تدر ربحاً أكبر ليتم إنتاجها، أما السلع التي لا تحقق هذا الربح أو تكون خاسرة فيتوقف صاحب العمل عن إنتاجها ويتوجه لغيرها من سلع تحقق له ربحاً أكبر.

إن الربح هو عبارة عن الفرق بين مجموع القيم التي يقبضها المنتج ثمناً لمبيعاته وبين مجموع التكاليف التي يتحملها من أجل إنتاج السلع التي قام ببيعها.

إن أي منتج لا يقوم بإنتاج سلعة إلا إذا كان السعر الذي يتقاضاه لقاء كل وحدة يكفي لتغطية مستلزمات الإنتاج والتكاليف الاقتصادية، أما قيمة مستلزمات الإنتاج فهي عبارة عن أسعار المواد الأولية والوقود والطاقة التي تم شراؤها من منتجين آخرين، أما التكاليف الاقتصادية فهي ما يجب على المنتج أن يدفعه لعناصر الإنتاج الأربعة:

الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم أو الريادة كي تقبل المشاركة في عملية الإنتاج، كي يدفع للأرض إيجاراً (ريعاً)، للعمل (أجراً) ولرأس المال (فائدة) وللتنظيم (ربحاً). يطلق على هذا الربح (الربح الطبيعي)، ويطلق على هذه التكاليف الاقتصادية (كلفة عناصر الإنتاج) أو (القيمة المضافة) والتي تمثل مجموع القيم التي أضافتها عناصر الإنتاج إلى القيم الموجودة أساساً وهي قيم مستلزمات الإنتاج. أي أن المنتج سوف يستمر بالإنتاج طالما أن سعر بيع السلعة المنتجة لا تقل عن مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة التكاليف الاقتصادية.

2.1.4 كيف يعالج النظام الرأسمالي مشكلة (كيف ننتج)؟

لكي تتم معالجة هذه المسألة بشكل جيد لابد أن يتم الاهتمام أولاً بطريقة توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف القطاعات والنشاطات المختلفة وهذا يتحدد وفقاً لنظام الأسعار السائدة في السوق. فالمؤسسات الإنتاجية التي تستطيع أن تدفع السعر الأعلى سوف تحصل على الموارد التي تحتاجها، وبهذه الحالة تستطيع المؤسسات القوية أن تستقدم العناصر الإنتاجية من المؤسسات الأضعف والأقل قدرة على المنافسة والصمود وهكذا فإن توزيع الموارد يتحدد وفقاً لنظام الأسعار السائدة. أما تحديد المنشآت التي ستقوم بإنتاج كل نوع من المنتجات والطرق الفنية والتقنية التي يجب أن تتبعها كل منشأة، فهو ما تقرره المنافسة بين مختلف المنتجين وأفضل طريقة للمنافسة بالأسعار وزيادة الأرباح هي خفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن وذلك باتباع أكفأ طرق الإنتاج. يتحدد مفهوم الكفاءة بالمستوى الفني المتوافر والأسعار التي يمكن الحصول بها على الموارد الاقتصادية. وباختصار يمكننا القول بأن طريقة الإنتاج الأكثر كفاءة هي الطريقة التي تعطينا نفس النتائج بأقل التكاليف.

3.1.4 كيف يعالج النظام الرأسمالي مشكلة (لمن ننتج)؟

لمن تنتج السلع والخدمات؟ من يستهلك وكم يستهلك؟ كلها تعتمد إلى حد كبير على عرض وطلب عناصر الإنتاج في السوق. ويقرر هذا الطلب والعرض على هذه العناصر معدلات الأجور، إيجارات المباني، أسعار الفائدة، والأرباح. وكما رأينا سابقاً، يطلق على هذه الأسعار اسم " أسعار عناصر الإنتاج"

ويمكن للشخص الواحد أن يتلقى فقط أجراً عن عمل يؤديه أو بالإضافة إلى هذا الأجر قد يتقاضى أرباحاً عن أسهم يمتلكها، وفوائد عن شهادة إيداع أو حتى إيجاراً عن ملكية له. وبجمع هذه العوائد من هذه العناصر يمكننا احتساب مداخيل الناس. وبالتالي فإن توزيع الدخل بين الناس تقرره كمية عناصر الإنتاج المملوكة وأسعار هذه العناصر.

2.4 كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية:

1.2.4 كيف يعالج النظام الاشتراكي مشكلة (ماذا ننتج)؟

إن سمة النظام الاشتراكي الأساسية هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهذا يستدعي توجيه كامل القوى الاقتصادية في المجتمع لتسير بشكل متناسب لتحقيق الأهداف المرسومة بشكل مركزي ولا تترك هذه القوى الاقتصادية لتتحرك وفقاً لرغبات المستهلكين الفردية، إن مصلحة المستهلك يتم تأمينها بعد تأمين مصلحة المجموع عن طريق جهاز التخطيط في الدولة والتي تحدد أنواع المنتجات وكمياتها بما يتلاءم مع الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي كما تتضمنها الخطة العامة. إذاً الأولوية حينما يقوم جهاز التخطيط بتحديد أنواع المنتجات وكمياتها تذهب لتحقيق مصلحة المجموع والمجتمع قبل كل شيء.

2.2.4 كيف يعالج النظام الاشتراكي مشكلة (كيف ننتج)؟

إن عملية التخطيط التي تقوم بها الحكومة في ظل هذا النظام تقوم بادئ ذي بدء بحصر الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتحديد الأهداف التي يريد المجتمع تحقيقها، ثم ترتيب الأهداف حسب أهميتها وأفضليتها، وعلى ضوء هذا الترتيب يقوم جهاز التخطيط بتوزيع الموارد المتاحة على مختلف القطاعات الاقتصادية ليقوم كل منها بإنجاز الأهداف الإنتاجية المحددة لها. أما تحديد الطرق الفنية لتنفيذ الأهداف الإنتاجية فهو متروك لكل مؤسسة وقدراتها في هذا المجال ضمن الحدود السائدة في المجتمع.

3.2.4 كيف يعالج النظام الاشتراكي مشكلة (لمن ننتج)؟

إن توزيع المنتجات في النظام الاشتراكي يتم من خلال الأسواق والأسعار مع تحديد جهاز التخطيط في الدولة للأسعار، إن تحديد الدولة للأسعار يهدف إلى تأمين أفضل توزيع للمنتجات بين المستهلكين وفقاً لحاجات المجتمع. فقد تحدد الدولة أسعار منخفضة للسلع التي تهم غالبية الشعب بقصد تأمينها لكل الأفراد، بينما تحدد أسعار مرتفعة للسلع الكمالية التي قد لا يهتم بها إلا جزء ضئيل من أفراد الشعب.

إذاً إن الأسعار في النظام الاشتراكي هي أداة يعمد واضعو الخطط بواسطتها إلى توجيه التوزيع نحو أفضل وضع ممكن.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. خضور، رسلان، فضلية عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. الكفري، مصطفى، ابراهيم، غسان، (2013)، المدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
3. السروجي، فتحي، النصر، محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
4. بحبوح، خالد نجيب، اسماعيل، عصام، رضوان، عبد الرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية، جامعة حلب، حلب، سورية.
5. ساموبلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، (1995)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، أسامة الدباغ، الطبعة الخامسة عشرة، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مقترحات وتمارين للفصل الثالث

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. إن حل المشكلة الاقتصادية هو مجرد: أ– المواءمة بين الحاجات غير المتناهية والموارد المحدودة. ب–توفير الحاجات الفردية والمجتمعية بالحد الأقصى. ت–زيادة إنتاج السلع والخدمات. ث–لا شيء مما ذكر.	1. المقدمة	2
2. يتم حل المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: أ– ماذا ننتج فقط؟ ب–ماذا وكيف ننتج فقط؟ ت–كيف ولماذا ولمن ننتج فقط؟ ث–كيف ولمن ننتج فقط؟	2. المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسة الثلاث.	2
3. هناك عادة الأنظمة الاقتصادية التالية: أ– النظام الاشتراكي والمختلط فقط. ب–النظام الاشتراكي والرأسمالي والمختلط فقط. ت–النظام الرأسمالي والمختلط فقط. ث–النظام الرأسمالي والاشتراكي فقط.	3. أنواع النظم الاقتصادية	2
4. واحدة من الاجابات التالية ليست من خصائص النظام الرأسمالي: أ– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ب–الحرية الشخصية في الاختيار. ت–الآلية العفوية للسوق. ث–تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.	1.3 النظام الرأسمالي.	

5. يتميز النظام الاشتراكي بـ: أ- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ب-حرية الأشخاص بالاختيار. ت-تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي. ث-الآلية العفوية للسوق.	2.3 النظام الاشتراكي.	2
6. يعتبر النظام المختلط: أ- مزيجاً من النظامين الرأسمالي والاشتراكي. ب-يعتبر أكثر قرباً إلى النظام الرأسمالي. ت-يعتبر أكثر قرباً إلى النظام الاشتراكي. ث-نظاماً مستقلاً بحد ذاته.	3.3 النظام المختلط	2

يجب الحصول على الأقل على 8علامات من 12

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. كيف يعالج النظام الرأسمالي المسائل التالية:
   - ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟

   (الحل في الفقرة: 4–1. كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية).

2. كيف يعالج النظام الاشتراكي المسائل التالية:
   - ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟

   (الحل في الفقرة: 4–2. كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية).

3. في إطار حل المشكلة الاقتصادية لابد لأي مجتمع من الدخول في نوعين من الصراعات. تحدث عن هذه الصراعات.

   (الحل في الفقرة: 1. المقدمة).
   - يختلف النظامان الاشتراكي والرأسمالي بكثير من النقاط، اذكر أهم هذه الاختلافات.

   (الحل في الفقرتين: 3–1. النظام الرأسمالي و3–2. النظام الاشتراكي).

الفصل الرابع:
طرق البحث العلمي في الاقتصاد

ISSN: 2617-989X

عنوان الموضوع:

طرق البحث العلمي في الاقتصاد

الكلمات المفتاحية:

البحث العلمي، النظرية الاقتصادية، القانون الاقتصادي، الفروض الاقتصادية، التعميمات الاقتصادية، مناهج البحث الاقتصادي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، التعبير في الاقتصاد، الأسلوب اللفظي، الأسلوب الهندسي (الرسم البياني)، الأسلوب الحسابي (الجداول)، الأسلوب الجبري.

ملخص:

نقدم في هذا الفصل شرحاً مبسطاً حول طرق البحث العلمي في الاقتصاد، وذلك عن طريق التعريف ببعض المفاهيم الهامة لكل من يريد أن يبحث في المواضيع الاقتصادية،. تم تعريف النظرية الاقتصادية والقانون الاقتصادي والفرق بينهما ومن ثم تم توضيح خطوات البحث العلمي في مجال الاقتصاد، كما تم شرح أهم منهجين للبحث العلمي والمستخدمين في الاقتصاد وهما المنهج الاستنباطي والاستقرائي وأخيراً سيطلع الطالب من خلال هذا الفصل على أساليب التعبير في الاقتصاد.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على مفهومي النظرية والقانون الاقتصادي والقدرة على التفريق بينهما
- التعرف على خطوات البحث الاقتصادي
- التعرف على المناهج العلمية المستخدمة في البحوث الاقتصادية
- معرفة أهم أساليب التعبير في الاقتصاد

المخطط:

- مقدمة.
- النظرية الاقتصادية.
- القوانين الاقتصادية.
- التعميمات الاقتصادية.
- الفروض.
- البحث العلمي.
- مناهج البحث العلمي.
- أساليب التعبير في الاقتصاد.

1. مقدمة:

إن علم الاقتصاد كسائر العلوم الأخرى، يخضع إلى مجموعة من القواعد والقوانين والنظريات، ويستخدم الرياضيات والإحصاء لتجميع البيانات وتحليلها بأسلوب علمي منظم يطلق عليه أسلوب البحث العلمي

2. النظرية الاقتصادية:

تتكون النظرية الاقتصادية من مجموعة كبيرة من المعارف والنظريات الفرعية والأفكار والمفاهيم الاقتصادية، وتشرح النظرية الاقتصادية، بشكل عام، العلاقات الموجودة بين مجموعة من **المتغيرات الاقتصادية:** المتغير هو كل شيء يمكن أن يأخذ قيمة متغيرة. من أمثلة المتغيرات الاقتصادية: الكمية المطلوبة، الكمية المعروضة، التكلفة، الاستثمار.....وغيرها.

تهدف النظرية الاقتصادية إلى تنمية إدراكنا ومعارفنا عن العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض. فالنظرية الاقتصادية تحاول أن تشرح العلاقة السببية بين تلك المتغيرات، وبمعنى آخر تحاول أن تحدد المتغير التابع والمتغير (أو المتغيرات) المستقلة في العلاقة موضوع البحث، الأمر الذي يساعدنا في اختيار البيانات وتحليلها لتفسير مختلف الظواهر، ومحاولة التنبؤ للمستقبل في ضوء هذه المتغيرات المستقلة. **مثال:**

إن الكمية المطلوبة من سلعة ما – كمتغير تابع – تعتمد على متغيرات مستقلة عديدة، منها: سعر السلعة نفسها، سعر سلعة بديلة، سعر سلعة مكملة، دخل المستهلك، ذوق المستهلك، توقعات المستهلك للتغير في الأسعار، وغيرها من العوامل الأخرى.

فالنظريات الاقتصادية قد تفيد الحكومات في تقديم العلاج للمشكلات والأزمات الاقتصادية، كالنظرية التي تقول بأن (التضخم النقدي) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن علاج حالة التضخم النقدي يكون بإزالة أسبابه عن طريق اتخاذ الإجراءات التي تلجم ارتفاع الأسعار.

لا تتمتع النظريات الاقتصادية بالعموم بتلك الدرجة من الدقة التي تتمتع بها نظريات العلوم التطبيقية الأخرى كالفيزياء والطب والفلك وغيرها من العلوم التطبيقية، لأنها تعبر عن اتجاه أو ميل التغيرات المتوقعة، كون العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية كثيرة ومتشابكة ومعقدة وتتعلق غالباً بالسلوك الإنساني وبعوامل عاطفية ونفسية مختلفة يصعب التحكم أو السيطرة عليها. ويكفي أن يتغير واحد من هذه العوامل حتى تنحرف النتائج المتوقعة من النظرية الاقتصادية.

1.2. بناء النظرية الاقتصادية:

يوضح Lipsey مراحل بناء النظرية الاقتصادية واختبارها في الخطوات التالية:

1. تحديد التعريفات والافتراضات الخاصة بالنظرية.
2. القيام بعملية التحليل الاقتصادي.
3. تحديد النتائج التي توصلنا إليها من التحليل النظري.
4. ملاحظة الظاهرة باستخدام التحليل الإحصائي للبيانات.
5. الوصول إلى نتيجة توضح لنا ما إذا كانت النظرية تقدم لنا تفسيراً عن الحقائق.

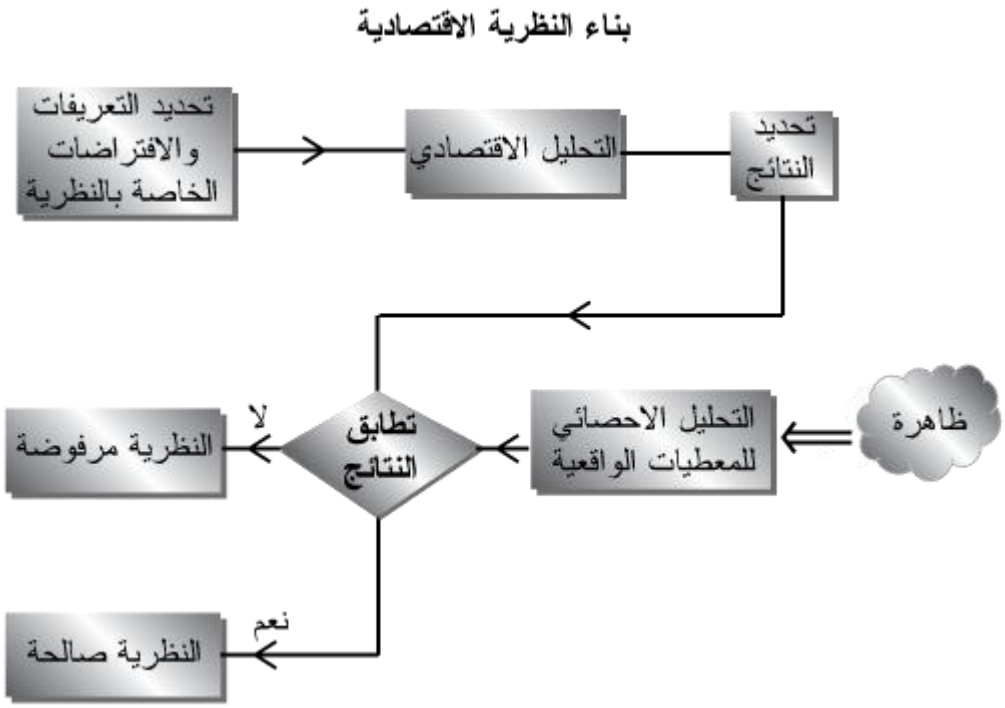

6. إذا اتفقت النتائج التي توصلنا إليها في الخطوة (3) مع حقائق الواقع في الخطوة (4) يقال أن النظرية متسقة، أي أن النظرية تطابق الواقع.
7. في حالة عدم اتساق النظرية مع الحقائق يقال أن النظرية غير متسقة وترفض النظرية ويتم ذلك عن طريقين:
   - إما أن نعدل افتراضات النظرية أي الخطوة (1) على ضوء الحقائق الجديدة
   - وإما أن نصرف النظر عنها لصالح نظرية أفضل منها

يتوقف قبول النظرية أو رفضها على المقدار النسبي للاختلاف بينها وبين الواقع الفعلي فإذا كان هذا الاختلاف كبيراً نسبياً فإننا نرفض النظرية إما لعدم صحتها أو لعدم قدرة الباحث على التحكم بدقة تامة في الظروف والشروط التي تفترض النظرية توافرها. أما إذا كان هذا الاختلاف ضئيلاً فإننا نقبل النظرية استناداً إلى أن هذا الاختلاف قد يكون راجعاً إلى عوامل الصدفة نتيجة لبعض أخطاء القياس.

3. القوانين الاقتصادية:

علم الاقتصاد كسائر العلوم الأخرى له قوانين خاصة به وتصف هذه القوانين كيفية سلوك الفرد كمنتج ومستهلك. كما تهتم القوانين الاقتصادية بكيفية تشغيل النظام الاقتصادي فالفرد في الحياة الاقتصادية ينتج ويستهلك سلعاً ويتبادل مع الآخرين ولهذا فإن القوانين الاقتصادية تتكون لتحكم الإنتاج والاستهلاك والتبادل. كذلك تهتم القوانين الاقتصادية بكيفية توزيع الناتج القومي وكيفية تحديد مستوى الدخل والعمالة وتصف النمو الاقتصادي والتجارة الدولية بين دول العالم المختلفة. **وتجدر الاشارة الى وجود العديد القوانين الاقتصادية:**

من أشهر القوانين الاقتصادية:

- قانون الطلب
- قانون المزايا النسبية
- قانون المنفعة الحدية
- قانون العرض
- والكثير من القوانين الأخرى

تنشأ القوانين الاقتصادية كعلاقة بين السبب والأثر كأن نقول: كلما حصل الفرد على مزيد من السلعة فإن منفعتها الحدية تتناقص (قانون المنفعة الحدية). ويشار عادة إلى القانون الاقتصادي بجملة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. كأن نقول في قانون الطلب أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة ستزداد مع انخفاض سعرها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابتة (الأذواق، أسعار السلع البديلة والمكملة، الدخل، الفترة الزمنية....الخ).

ونستنتج مما سبق ان هناك فرق بين القانون والنظرية الاقتصادية

الفرق بين القانون والنظرية الاقتصادية:

القانون الاقتصادي يصف العلاقة بين المتغيرات وهو لا يقدم تفسيراً للعلاقة الموصوفة.

النظرية فتقدم تفسيراً للعلاقة المذكورة بين المتغيرات أي أنها تقدم الأساس المنطقي للقانون، والنظرية الاقتصادية تشتق القوانين من خلال عملية التعليل المنطقي وتفسر الظروف التي في ظلها يكون التقييم حقيقياً.

4. التعميمات الاقتصادية:

هناك أنواع مختلفة من التعميمات الاقتصادية التي يهدف علم الاقتصاد إلى إقامتها:

1.4 التعميمات السببية: والتي تقوم بين الظواهر الجزئية ومن أمثلتها القوانين الاقتصادية التي تحدثنا عنها آنفاً. وعلى سبيل المثال فإن تحليل المنفعة الاقتصادية يقوم على قانون المنفعة الحدية المتناقصة.

2.4 التعميمات الأكبر: والتي تقوم بجمع كافة القوانين التي تعالج موضوعاً واحداً كسلوك المستهلك على سبيل المثال حيث تقوم بجمع كافة القوانين الخاصة بهذا الموضوع كالقوانين الخاصة بتحليل المنفعة وتحليل السواء وتحليل التفضيل المستبان وتحليل فائض المستهلك الخ.

3.4 التعميمات الاقتصادية الشاملة لكل النظرية الاقتصادية: مثل تجميع كل القوانين الخاصة بنظرية سلوك المستهلك والقوانين الخاصة بنظرية الإنتاج والقوانين الخاصة بتسعير المنتج والقوانين الخاصة بتسعير عوامل الإنتاج حيث تكون هذه القوانين مجتمعة القوانين الخاصة بنظرية الثمن.

5. الفروض:

تمثل خطوة وضع الفروض مرحلة الكشف عن المشكلة ولكي يستطيع الباحث الإجابة عن الأسئلة التي أثارتها مشكلة معينة فإنه يقوم بصياغة **فروض**.

الفرض هو عبارة عن جملة تخمينية تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر لم يثبت صحتها بعد، كما أن الفرض يمثل الأسباب التي يعتقد الباحث أنها السبب في وجود المشكلة أي الأسباب المحتملة للمشكلة. والفرض يقيم علاقة بين الحقائق والمتغيرات التي تهم الباحث الاقتصادي مثل الأسعار والكميات المطلوبة من السلع والكميات المعروضة من السلع وعرض النقود.....الخ. هذه العلاقة بين الحقائق والمتغيرات تكون قابلة للاختبار.

ولما كان من بين أغراض العلم هو الوصول إلى قوانين تفسر الظواهر فإن التوصل إلى هذه القوانين غير ممكن دون أن يسبقها مرحلة كشف تقدم لنا عدة فروض، وما يثبت منها أمام التجربة يصبح قانوناً علمياً. يشترط أن تصاغ الفروض في شكل يمكن من اختبارها، ويعني ذلك صياغة الفروض بطريقة تحدد العلاقة بين المتغيرات المختلفة وبحيث يمكن في الإمكان قياس هذه المتغيرات.

يجب أن يكون الفرض واضحاً وبسيطاً في صورة علاقة بين متغيرين أو أكثر وأن يحدد المفاهيم الأساسية التي يشتمل عليها الفرض، وأن يكون الفرض نفسه خالياً من التناقض بين أجزائه وأن يكون قابلاً للاختبار والتحقق العلمي **مثال على صياغة فرض ما**

يتفق الأزواج والزوجات على أدوارهم في قرارات الشراء). حيث يحدد الفرض هنا من الذي سيتم دراسته (الأزواج والزوجات) وبأي شكل سيتم دراستهم (سيدرسون من ناحية اتخاذ قرارات الشراء) وما الذي سيتم دراسته (شعورهم الفردي بدور كل منهم).

6. البحث العلمي:

يمر البحث العلمي، بصورة عامة وبغض النظر عن طبيعة العلم موضوع البحث، بخمسة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

المرحلة الأولى: وتتضمن ملاحظة الظاهرة وتحديد مشكلة البحث.

المرحلة الثانية: وتتضمن وضع الفرضية (أو الفرضيات) حول هذه الظاهرة أو المشكلة.

المرحلة الثالثة: وتقوم على تجميع البيانات حول الظاهرة أو المشكلة.

المرحلة الرابعة: ويتم فيها تحليل البيانات.

المرحلة الخامسة: وتختبر فيها صحة الفرضية (الفرضيات) والوصول للنتيجة (النتائج) النهائية.

ويوضح المخطط الآتي آلية سير هذه المراحل:

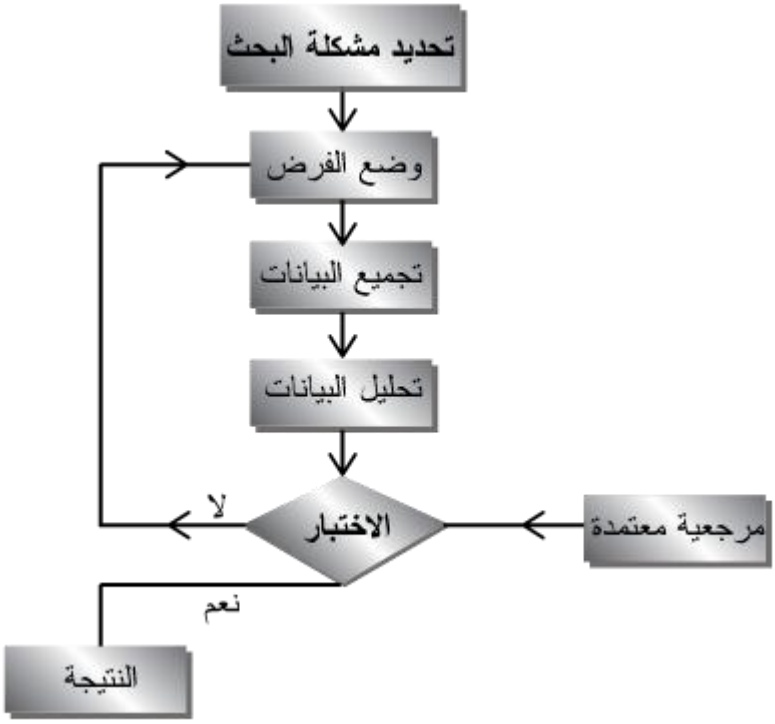

7. مناهج البحث الاقتصادي:

يعرف المنهج بأنه (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد خطواته حتى يصل إلى نتيجة معلومة).

وتهدف دراسة مناهج البحث العلمي عموماً إلى مساعدة الباحث على فهم أنواع البحوث ومعرفة المفاهيم والأسس التي يقوم عليها البحث العلمي والاختيار السليم للمشكلة واختيار الطرق لدراستها والتوصل إلى حقائق نثق في صحتها.

من أهم مناهج البحث المستخدمة لتحليل واختبار المسائل الاقتصادية:

1.7 المنهج الاستنباطي (المجرد): يعرف الاستنباط على أنه استخراج فكرة من فكرة أخرى أو أكثر أو هو استنتاج نتيجة من مقدمة أو عدة مقدمات أو الاتجاه من المقدمات لاستنتاج النتائج.

ملخص المنهج الاستنباطي يقوم هذا المنهج على وضع مجموعة معينة من التعميمات أو الفروض في السلوك الاقتصادي بالاستناد إلى وقائع و/ أو معلومات تاريخية وصفية أو إحصائية، ومن ثم الانطلاق منها "كمبادئ عامة يفترض أنها صحيحة"، للوصول إلى قواعد و"تعميمات جزئية" مستخلصة، يمكن تطبيقها في الواقع على حالات خاصة و/أو على أمور جزئية، وذلك عن طريق و/أو بإتباع أسس التفكير العلمي والتحليل المنطقي لتلك الافتراضات أو المبادئ العامة الكلية.

يجري الاستنتاج كتسلسل منطقي من العام إلى الخاص و/أو من الكلي إلى الجزئي، ويتم فيه التحليل عموماً على ثلاث **مراحل**:

المرحلة الأولى: ويتم فيها وضع الفرضيات والتعميمات المتعلقة بالسلوك الإنساني (لظاهرة أو ظواهر اقتصادية معينة)، بعد جمع الحقائق المتعلقة بها، ويتم عد هذه الفرضيات والتعميمات عموماً كـ "قواعد" للسلوك الإنساني يفترض أنها صحيحة، كالقاعدة العامة بأن "المستهلك عقلاني".

المرحلة الثانية: ويتم فيها تصنيف وتبويب الحقائق التي تم جمعها ومن ثم، وفي إطار التعميمات الأولية أو القواعد العامة المفترضة للسلوك الإنساني الاقتصادي، يتم استخلاص (القواعد الجزئية) أو "المبادئ" أو "النظريات" المستخلصة، والتي يمكن تطبيقها أو تعميمها من حيث المبدأ على حالات جزئية، كأن نستنتج أن المستهلك على سبيل المثال، سيعمد (بناءً على القاعدة الجزئية المستخلصة) إلى زيادة الشراء من السلعة عند انخفاض سعرها وتقليل الشراء عند ارتفاعه.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التأكد أو التثبت من الاستنتاجات وصحة النتائج المستخلصة، وذلك بعدة طرق، منها المقارنة مع حقائق الواقع، أو المقارنة مع نتائج طرق التحليل الأخرى

ملخص **مزايا** و**عيوب** المنهج الاستنباطي:

المزايا:

1. تعتبر طريقة التجربة العقلية حيث ونظراً لأن المشاكل الاقتصادية كثيرة ومعقدة فما نفعله هو أن نقوم بتشكيل افتراضات عقلية لحالات اقتصادية تبسط من الحقيقة ثم نقيم العلاقات لهذه الحالات المبسطة عن طريق الافتراضات ثم نستنتج منها النتائج.
2. تعتبر هذه الطريقة بسيطة وفعالة إذا كانت الافتراضات صادقة.
3. تمكننا من الوصول إلى القوانين الاقتصادية والتعميمات

العيوب:

1. إذا كانت الافتراضات غير واقعية أو خاطئة فستكون النتائج المشتقة من الافتراضات غير قابلة للتطبيق.
2. نظراً لأن الاقتصاديين يتعاملون مع السلوك الاجتماعي والذي من الصعب أن تجرى عليه تجارب دقيق، فإن هذه الطريقة تبدو غير مناسبة لدراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة.

3. إن الافتراضات التي تبالغ بالمثالية كافتراض الرجل الاقتصادي والحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي افتراضات لا تصلح لكل النظم ولكل زمان ومكان، وترتب على ذلك أن هذه الافتراضات أصبحت غير متماشية مع الواقع الاقتصادي

8. أساليب التعبير في الاقتصاد:

يمكن أن يعبر الاقتصاديون عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بأربعة أساليب:

1.8 الأسلوب اللفظي: ونعني بالأسلوب اللفظي استخدام اللغة (كتابة أو محادثة) للتعبير عن الأفكار والعلاقات الاقتصادية. ويمتاز هذا الأسلوب بقدرته على توضيح جميع جوانب العلاقة الاقتصادية، ولكن ذلك يعتمد على فصاحة الباحث وبلاغته اللغوية. ومن المآخذ على هذه الطريقة أنها قد تكون طويلة، حيث قد يحتاج الباحث إلى صفحات عديدة للتعبير عن أفكاره أو العلاقات التي يعرضها.

2.8 الأسلوب الحسابي (استخدام الجداول): هنا يتم ترتيب البيانات المتعلقة بالمتغيرات موضوع البحث في جدول يتكون من مجموعة من الأعمدة والسطور، ويتم بعد ذلك تحليل البيانات خصوصاً من حيث طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الجدول. إلا أن أهمية الجداول في تحليل البيانات وربط العلاقات تقل كلما زاد عدد المتغيرات وعدد الملاحظات أي عدد الأعمدة والسطور.

3.8 الأسلوب الهندسي (الرسم البياني): تستطيع الرسوم البيانية أن توضح العلاقة بين المتغيرات المختلفة بصورة أفضل مما يستطيع أن يقوم به الأسلوب اللفظي أو الجداول. إن عملية الرسم البياني تتناسب جداً مع دراسة متغيرين، أحدهما تابع و الآخر مستقل، حيث يخصص المحور العمودي للمتغير التابع والمحور الأفقي للمتغير المستقل، وترسم النقاط التي تمثل بيانات عن المتغيرين. ويمكن التوصل إلى فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين من طريقة تناثر النقاط على مستوى الرسم، إلا أن عملية الرسم البياني تصبح صعبة إذا وصل عدد المتغيرات إلى ثلاثة، وتصبح مستحيلة إذا زاد عدد المتغيرات عن ذلك.

4.8 الأسلوب الجبري (استخدام المعادلات): حسب هذا الأسلوب تظهر العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على صورة معادلات جبرية، حيث يوضع المتغير التابع في أحد طرفي المعادلة والمتغيرات المستقلة في الطرف الآخر. وأهم مزايا هذا الأسلوب هو قدرته على استيعاب مجموعة كبيرة من المتغيرات في معادلة واحدة.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. النصر، محمد، السروجي، فتحي، (2008)، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
2. خضور، رسلان، فضلية، عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
3. هدى، محمد سليمان، (1989)، مناهج البحث الاقتصادي، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة، مصر.

مقترحات وتمارين للفصل الرابع

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة بلون مميز، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. تشرح النظرية الاقتصادية بشكل عام العلاقات الموجودة بين: أ– مجموعة من موارد الإنتاج. ب–الموارد من جهة والحاجات من جهة ثانية. ت–مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ث–لاشيء مما ذكر.	2. النظرية الاقتصادية.	2
2. لاتتمتع النظريات الاقتصادية بدرجة عالية من الدقة بسبب: أ– كون العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية كثيرة فقط. ب–كون العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية متشابكة ومعقدة فقط. ت–كون العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية تتعلق بالسلوك الإنساني فقط ث–كل ماسبق ذكره.	2. النظرية الاقتصادية.	2
3. إحدى الإجابات التالية غير صحيحة: من أشهر القوانين الاقتصادية: أ– قانون النسبية. ب–قانون الطلب. ت–قانون المنفعة. ث–قانون العرض.	3. القوانين الاقتصادية.	2

4. يبلغ عدد التعميمات الاقتصادية: أ- ثلاثة أنواع. ب-نوعان فقط. ت-أربعة أنواع. ث-لاشيء مما ذكر.	4. التعميمات الاقتصادية.	2
5. الفرض عبارة عن جملة: أ- تفسيرية تعبر عن العلاقة بين متغيرين. ب-تخمينية تعبر عن العلاقة بين عدد من المتغيرات. ت-سببية تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر. ث-تخمينية تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر لم يثبت صحتها بعد.	5. الفروض.	2
6. تتناول المرحلة الثانية من مراحل البحث العلمي أ- تحديد مشكلة البحث. ب-وضع الفرضية حول مشكلة البحث. ت-تحليل البيانات. ث-تجميع البيانات حول المشكلة	6. البحث العلمي.	2
7. يطلق على منهج البحث العلمي الذي ينطلق من العام إلى الخاص: أ- الاستنباطي. ب-الاستقرائي. ت-التاريخي. ث-لاشيء مما ذكر.	7. مناهج البحث الاقتصادي.	2
8. لايستخدم الاقتصاديون واحدة من الوسائل التالية للتعبير عن المسائل الاقتصادية: أ- الأسلوب اللفظي. ب-الأسلوب الجبري. ت-استخدام الجداول. ث-الأسلوب التحليلي.	8. أساليب التعبير في الاقتصاد.	2

يجب الحصول على الأقل على 10 علامة من ستة عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. ماهو الاختلاف الرئيسي بين النظرية والقانون الاقتصادي؟

(الحل في الفقرة: 3– القانون الاقتصادي.)

2. هناك عدة خطوات يمر بها بناء النظرية الاقتصادية، عددها؟

(الحل في الفقرة: 2–1 بناء النظرية الاقتصادية)

3. قارن بين مزايا كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي؟

(الحل في الفقرتين: 7–1–1 و7–2–1، مزايا المنهج الاستنباطي، مزايا المنهج الاستقرائي).

4. يمر البحث العلمي بعدة خطوات، اذكرها.

(الحل موجود في الفقرة 6– البحث العلمي).

الفصل الخامس:

الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى

ISSN: 2617-989X

عنوان الموضوع:

الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى.

الكلمات المفتاحية:

الأفكار الاقتصادية، العصور القديمة، العصور الوسطى، المجتمع العبودي القديم، المجتمع العبودي الشرقي، تشريع حمورابي، أفلاطون، أرسطو، شيشرون، كاتون، فارون، كولوميلا، ابن خلدون، المقريزي، توماس الاكويني.

ملخص:

يقدم هذا الفصل عرضاً حول نشأة وتطور أهم الأفكار والوقائع الاقتصادية من العصر القديم إلى العصور الوسطى، وشرحاً لأهم ما جاء من أفكار اقتصادية، وكذلك قدمنا لأهم المفكرين الاقتصاديين الذين برزوا في تلك الفترة.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على نشأة الفكر الاقتصادي.
- التعرف على أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة.
- التعرف على أهم الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى.
- مواكبة التطور الذي رافق الفكر الاقتصادي خلال هذه الفترة.
- التعرف على أهم مفكري هاتين الحقبتين من الزمن، وما جاءوا به من أفكار.

المخطط:

- مقدمة
- الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة
- الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى

1. مقدمة:

مرت الأفكار والوقائع الاقتصادية بمراحل مختلفة تطورت من خلالها هذه الأفكار وصولاً إلى يومنا هذا، حيث أن علم الاقتصاد وكما رأينا هو علم قديم ترافق مع تطور أنماط الاستهلاك– التوزيع – والإنتاج. فقد حاول الإنسان تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته وتلبية حاجاته من حاجات ضرورية من مأكل وملبس ومأوى.

لا يمكننا فصل تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية عن الفكر الاقتصادي، لأن الفكر الاقتصادي يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به. فالأحداث هي التي تزود المفكر الاقتصادي بالمادة لوضع أساس الفكرة أو المذهب الاقتصادي، ثم تصبح هي نفسها إطاراً له. وهكذا تطور الفكر الاقتصادي عبر مراحل تاريخية متتابعة.

وعليه سنقسم دراستنا إلى مراحل تاريخية ثلاث، سنستعرضها في هذا الفصل والفصل القادم، وهي:

- الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة
- الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى
- الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة

2. الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة:

لم تكن الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة قد وصلت بعد إلى تكوين نظريات وأفكار متناسقة ومتكاملة، مما أوجب دراسة الفكر الاقتصادي في هذه العصور في ضوء بعض الإشارة إلى النشاط الاقتصادي في علوم الدين والفلسفة، حيث تعرض فلاسفة هذا العصر لبحث المشكلات الاقتصادية ولكن بصورة محدودة. ولم تصل الأفكار الاقتصادية إلى مستوى العلوم الأخرى بحيث لم يتمكن الباحثون من وضع الأسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من الدراسات. وقد تميزت الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة بالسمات التالية:

1. لم تدرس المشكلات الاقتصادية كفرع مستقل من فروع المعرفة بل ارتبطت بأبحاث الفلسفة والسياسة والأخلاق.
1. خضوع الأفكار الاقتصادية لعادات وتقاليد ومنطلقات أخلاقية ودينية، بحيث إنها لم تعبر عن التصرفات الاقتصادية بقدر ما سعت إلى توجيه هذه التصرفات في إطار قائم على احترام تعاليم معينة.
2. لم يكن هناك مفكرون يهتمون بالمشكلات الاقتصادية وحدها، أو متخصصون في دراسة النشاط الاقتصادي.
3. ارتبط العمل والإنتاج في العصور القديمة بالعبودية ومن هنا تولد عندهم شعور باحتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وانعكس ذلك على المفكرين، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية، وبالتالي عدم الاهتمام بالدراسات والأبحاث الاقتصادية وتأخر تطورها.

لقد ظهرت أولى المعارف الاقتصادية في المرحلة البدائية وهي مرحلة العبودية أول تشكيلة اجتماعية تقوم على الاستغلال والانقسام الطبقي. وقد عرف التاريخ نوعين من مجتمعات العبودية هما: المجتمع العبودي الشرقي والمجتمع العبودي القديم.

1. المجتمع العبودي الشرقي والذي ساد في بابل والهند والصين، حيث كان أعضاء المشاعات يشكلون القسم الأكبر من المنتجين. ونتيجة للتمايز الاقتصادي الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي كان سائداً بين أعضاء المشاعة، نشأت الدولة التي كانت أداة لسيطرة أكثر الأعضاء ثروة وقوة، وأصبحت أداة لتوطيد الاستعباد والاستغلال.
2. المجتمع العبودي القديم والذي كان سائداً في اليونان وروما. فقد عرف هذا المجتمع تطور الملكية الخاصة التي شملت العبيد ووسائل الإنتاج بما فيها الأرض، وأصبح العبد هو القوة الإنتاجية الأساسية في المجتمع العبودي، وهو كأي أداة من أدوات الإنتاج يدخل في ملكية الطبقة المالكة. ولقد شهد المجتمع العبودي القديم عناصر الاقتصاد البضاعي والعلاقات البضاعية – النقدية، وكانت مرحلة أكثر نضجاً وتطوراً من المجتمع العبودي الشرقي.

وفي الدولة الفرعونية كان هناك نشاطاً اقتصادياً شبه منظم، ولقد انعكس مثل هذا النشاط في تشريعات حمورابي. وقد تركز تنظيم النشاط الاقتصادي حول مفهوم الإقراض والعملة والضرائب والجمارك، وكان تشريع حمورابي ينطوي على قواعد تتعلق بالفائدة والأجور، وتحديد ساعات العمل.

ولكن الشيء المعروف حتى يومنا هذا أن أول بوادر الحديث عن الشيء الاقتصادي قد بدأ في اليونان، وكما نعرف جميعاً أن كلمة اقتصاد هي كلمة "يونانية ". سنتعرف في الفقرات التالية، المتعلقة أيضاً بالاقتصاد في العصور القديمة، عن الفكر الاقتصادي لدى كل من اليونان والرومان

1.2.الفكر الاقتصادي عند اليونان: لعل من أشهر المفكرين اليونان أفلاطون وأرسطو، واللذان كانا يعتقدان أن المدينة هي الشكل الوحيد والنهائي الملائم للحياة السياسية.

1.1.2 أفلاطون (427– 347 ق.م):

من أهم أفكار أفلاطون الاقتصادية هي:

- إقراره بالعائلة والملكية الخاصة
- عداوته لتراكم الثروات ومطالبته بتقسيم الأراضي والمساكن والأموال بين المواطنين
- تأييده لتدخل الدولة بقصد تحديد عدد السكان والملكية، ومراقبة تخزين الذهب وتحديد وتنظيم الربح والأسعار
- يرى أن يتكيف العامل مع العمل وليس العكس
- يولي التجارة، وخاصة الصغيرة منها، كثيراً من الاهتمام
- يقف ضد الفائدة على المال، وميز بين النقود المحلية المقبولة داخل الدولة، وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار.

2.1.2 أرسطو (384– 322 ق. م): من أهم أفكار أرسطو الاقتصادية:

- يرى أرسطو أن الاقتصاد هو فن الحصول على الخيرات والمنافع الضرورية للحياة أو النافعة من أجل البيت أو الدولة.
- توصل إلى نتيجة مفادها أن البضائع تصبح قابلة للقياس فقط بمساعدة النقود.
- ربط أرسطو بين تطور المجتمعات وتطور التجارة، حيث أشار إلى ارتباط ظهور التبادل التجاري مع تشعب وتعدد الأسر في المجتمع.
- ميز أرسطو بين شكلين من أشكال تداول النقود، الأول: يقوم بدور أداة بسيطة للتداول، والثاني قيام النقود بدور رأس المال النقدي.
- وقف ضد الفائدة على النقود معتبراً أن النقود وجدت من أجل التبادل البضاعي، بينما الفائدة تخلق النقود من النقود.
- رأى أرسطو أنه يجب تقسيم كامل مساحة البلاد إلى قسمين: قسم ملك للدولة والثاني **ملكية خاصة:** ويجب أن يحصل كل مواطن على غذائه. ويقوم العبيد بأعمال الزراعة والحرف بينما حق الملكية يجب أن يتركز في أيدي القسم المميز قي الدولة.

2.2.الفكر الاقتصادي عند الرومان:

برز النشاط الفكري عند الرومان في ميدان الحقوق والتشريع، وذلك نتيجة بعدهم عن المواضيع الفلسفية والتصورات المثالية، واتجاههم إلى البحث عن حلول للمشاكل الواقعية، لذا كانت حاجتهم إلى التنظيم والإدارة والتشريع أكثر بكثير من حاجتهم إلى الفلسفة والتأمل.

ولقد نظم القضاة الرومان الكبار أساس العالم الفردي بواسطة نظريتهم الحقوقية في "العقد" دون تحليل مزايا ومساوئ ذلك التنظيم. ونظرية العقد التي دعا إليها الرومان هي وسيلة المبادلة والأساس الحقوقي للسوق، وبني عندهم على الرضا المتبادل والحرية المتبادلة في ترتيب الالتزامات.

أما الجانب الثاني من تنظيم الرومان فهو الملكية الفردية، حيث أن الملكية عندهم مقدسة وتعتبر مشروعة ومصانة بالقانون. ومن أجل دعمهم للملكية الفردية فقد حارب التشريع الروماني توزيع الثروات، ولم يدرس الرومان موضوع الملكية بشكل اقتصادي وإنما اقتصر بحثها عندهم على تنظيمها من الناحية الحقوقية.

1.2.2.التركيب الاجتماعي عند الرومان القدماء:

انقسم الروماني القديم في العهد الملكي إلى أربع طبقات رئيسية هي:

- طبقة النبلاء أو الأشراف: وهم سكان روما الأصليين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية ويتمتعون بالحقوق العامة كحق الانتخاب والترشح للمناصب المختلفة وحق الزواج من طبقة النبلاء وحق التقاضي في المحاكم وحق امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة. ومن أهم واجباتهم: الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب لخزينة الدولة.

- طبقة العبيد: وتشكلت هذه الطبقة من الأحرار المباعين كعبيد والأطفال غير المعترف بهم من قبل آباءهم والأشخاص المرهونين للعمل لدى الدائنين لتسديد ديونهم، والمتخلفين عن الخدمة العسكرية وأسرى الحرب. ويتحول العبد عندما يتحرر إلى طبقة العوام، ولا يستطيع ممارسة الأعمال الاقتصادية لحسابه الخاص وأولاده مثله كذلك، ولا يتمتع بالحقوق العامة أو الخاصة.
- طبقة العوام: وهي من أوسع الطبقات وأكثرها عدداً، وتتكون من الغرباء الذين قدموا إلى روما واستقروا فيها، ويعملون في الصناعة والتجارة، إضافة إلى الأتباع الذين تحرروا من تبعيتهم لأسيادهم القدماء. ولا يتمتع العوام بالحقوق العامة والخاصة، وأعفوا من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب.
- طبقة الأتباع: وهم جماعات رومانية افتقرتو أفلست نتيجة لتفتت أملاك العشيرة وسيطرة الأقوياء على معظم الأراضي. يعلن هؤلاء تبعيتهم إلى أحد الأسياد الأغنياء والذي يقوم بحمايتهم والدفاع عنهم أمام القضاء مقابل أن يقوم الأتباع بخدمة السادة الأغنياء والعمل في أراضيهم.

2.2.2.أهم الأفكار الاقتصادية لدى المفكرين الرومان

- يرى شيشرون أن الدولة جماعة معنوية، أي مجموعة من الأشخاص يمتلكون الدولة وقانونها بالمشاع بينهم، ويعرف شيشرون الدولة على أنها "مصلحة الناس المشتركة"، ويؤيد القانون الطبيعي الذي يعتبر "أن الخالق يحكم الطبيعة وأن الإنسان خلق في أحسن تقويم، وأنه يمتاز عن سائر الكائنات الحية بالعقل فهو من هذه الوجهة يشبه الخالق وله نصيب في مبادئ الحق والعدل، فالقانون الطبيعي هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التي تحكم العالم، أما ما عدا ذلك من القوانين البشرية فيجب أن تهمل". تعرض شيشرون أيضاً إلى موضوع ممارسة النشاط الاقتصادي وتفضيله لبعض المهن على بعضها الآخر، حيث يضع مهنة الزراعة في المقام الأول، كما بين عيوب الصناعة والتجارة، وانتقد الفائدة إلى درجة أنه شبهها بجريمة القتل.
- أما كاتون فقد وضع العمل في الزراعة فوق جميع الأعمال الأخرى، ويعد الزراعة المهنة الأشرف والأكثر ربحاً وخيراً. ويربط كاتون دخل المزرعة وربحها بالإدارة المباشرة من قبل صاحبها، لذلك يولي تنظيم العبيد أهمية خاصة من أجل زيادة الإنتاجيةو يهمل دور وسائل الإنتاج.
- ويدعو فارون إلى إقامة زراعة على أسس علمية من أجل زيادة الإنتاجية والدخل والأرباح. كما يولي فارون عملية النقل من المزرعة وإليها أهمية خاصة في تحقيق الأرباح، ويهتم كذلك بالإضافة إلى الزراعة بالرعي معتبراً أن الزراعة والرعي قريبان من بعضهما البعض. كما يبين في تعداد الوسائل التي يجري بواسطتها حرث الأرض وجود ثلاثة أنواع: أدوات ناطقة وهم (العبيد)، وأدوات تخرج أصوات غير إنسانية (الحيوانات)، والأدوات الخرساء وهي (المحراث)، ويؤكد على دور الحافز المادي للعبيد وأهميته بهدف زيادة عملهم وإنتاجيتهم.
- وأخيراً اهتم كولوميلا بإنتاج البضائع من أجل السوق وعدم الاكتفاء باستهلاك المنتجات في الزراعة نفسها، كما طالب بتقسيم العمل بين العبيد من أجل زيادة إنتاجيتهم. ويدعو كولوميلا إلى الاستثمار العقلاني في الزراعة إذ يجب عدم شراء الأراضي التي تزيد مساحتها عن الحد العقلاني، لأن المساحة

الواسعة التي يتم تخديمها وزراعتها بشكل سيء تعطي من الدخل أقل مما تعطيه المساحة الصغيرة "الحد العقلاني" التي يتم زراعتها بعناية. ولأول مرة ينادي كولوميلا بضرورة التشاور مع العبيد في مسألة الإنتاج حيث يعتبرهم أناساً أكثر خبرة،و يعتبر أن آخر وسيلة يمكن اللجوء إليها من أجل رفع إنتاجية العبد هي "الخوف" أي استخدام العنف والإكراه الاقتصادي. كما أكد أيضاً على أهمية الإدارة الشخصية للمزرعة، فالاستثمار الشخصي يعطي دخلاً أكثر بكثير من تأجير الأرض.

3.الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى

سنستعرض ضمن هذه الفقرة الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى عند كل من العرب والأوروبيين.

1.3 الأفكار الاقتصادية عند العرب في العصور الوسطى

كانت سوق الحجاز "سوقاً مشتركة" تقصدها القبائل العربية في مواسم معينة وكانت مكة والمدينة المنورة مركز الخطوط التجارية والمواصلات بين الشمال والجنوب، وبين الشام والعراق واليمن. كان العرب قبيل الإسلام يعيشون في مرحلة انحلال العلاقات المشاعية البدائية وظهور العبودية.

قبل ظهور الإسلام كانت التناقضات هي السائدة بين مختلف فئات السكان وهذه التناقضات هي:

- التناقض بين مالكي العبيد والعبيد.
- التناقض بين الحضر والبدو.
- التناقض بين أرستقراطيي العشيرة وبين غير المالكين أو غير المالكين من أبنائها.

وبعدها جاء الإسلام الذي اعتبر ثورة عارمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1.1.3 الأفكار الاقتصادية في الإسلام

تطورت الحياة الاقتصادية في ظل الدولة الإسلامية في مختلف المجالات حيث:

- كانت الزراعة قطاعاً ناشطاً وقد تم إدخال الأسمدة واستصلاح الأراضي وتحسين تكنيك الري في الأمور الزراعية.
- أما الصناعة، فقد عرفت ازدهاراً فتم تطوير وسائل غزل ونسج القطن والحرير وصناعة الزجاج، إلى جانب الصناعات الأخرى المتعددة. وكانت حرية العمل وإمكانية الثراء متوفرة، كما أن اليد العاملة رخيصة ومتوفرة، وكانت تصدر إلى العالم المواد المصنعة وتستورد المواد الأولية اللازمة للصناعة.

أما أهم الأفكار الاقتصادية في الإسلام فهي:

- مبدأ الملكية المزدوجة: حيث تقسم الملكية في الإسلام إلى:

1. **الملكية الفردية:** وهي كل ما يمكن امتلاكه بالعمل الفردي المشروع، ويمكن الحصول على هذه الملكية من العمل أو الميراث أو إحياء الأرض الموات أو الصيد أو ما يستخرج من باطن الأرض أو من الصدقة.

إن الملكية الفردية في الإسلام تعتبر قانوناً اقتصادياً محدداً بتملك بعض الموارد وضمن إطار المصلحة العامة، فهي ملكية مقيدة بمجموعة من المبادئ التي تحفظ حقوق المجتمع. إنها تطبيق لمبدأ العدالة بين الجهد والجزاء أو بين العمل والأجر، لأنها ليست مطلقة فيما يخص مال السفيه أو القاصر أو من ليس له وريث.

2. **الملكية العامة:** والتي تقسم بدورها إلى الملكية الجماعية، أي ملك الجماعة أو ملكية المشاع وتتضمن (الماء، الكلأ، النار)، فقد قال رسول الله (ص):" المسلمون شركاء في ثلاث: "الماء والكلأ والنار". وقياساً على ذلك يمكن إسقاط هذه الأشياء الثلاث على كل الأشياء الضرورية للجميع مثل الأرض والغابات والجبال وغيرها.

أما ملكية الدولة والتي تشكل النوع الثاني من الملكية العامة فتتمثل في موارد بيت المسلمين وأوجه إنفاقها وتشمل مصادر الملكية العامة الأرض التي لا تعود ملكيتها لأحد، ولم يستصلحها أحد، والضرائب المتمثلة بالزكاة والجزية والخراج والخمس.

- مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة:.

الإسلام نظام اقتصادي يؤمن بالحرية الاقتصادية للفرد، ولكن هذه الحرية مقيدة وليست مطلقة، فكما أعطى الحرية للفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب به فإنه يشترط أن يكون هذا النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات مقيداً بحدود الشريعة الإسلامية. وتظهر الحرية الاقتصادية المقيدة في حق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضمن حدود القانون (الشريعة) من أجل مصلحة الناس، ومنع هدر المال، وخدمة المجتمع. ويظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مكافحة الغش والاحتكار والتدليس والتغرير ومراقبة الأسعار وغيرها من القضايا التي تمس المصلحة العامة.

- العمل:.

يربط الإسلام العمل بالإيمان، كما اعتبر العمل فرضاً على المسلمين، وكذلك فقد قدر الإسلام العمل فأكد على كرامة العامل ومكانته عند الله، ولعل أهم المبادئ الأساسية للإسلام في العمل هي:

1. تقدير العمل وتقديسه.
2. تبيان الحد الأدنى من الأجر (حد الكفاف).
3. تحديد الأجر حسب نوع العمل وبيئته.
4. ألا يكون العمل فوق طاقة العامل.
5. النظر إلى العمل كأساس الملكية.

- الضرائب:

أرسى الإسلام قواعد الضريبة في شكل فروض معينة، ومن أشكالها: الزكاة، الخراج، الجزية، خمس الغنائم وعاشور التجارة.

- الربا والاكتناز:.

حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً وشاملاً، ويأتي هذا التحريم من نظرة الإسلام إليها على أنها ليست وسيلة كسب مشروع لأنها لا تأتي نتيجة للعمل ولا تزيد في القيمة. ويعتبر الإسلام الربا كل زيادة في المال نتيجة للإقراض، والإسلام يدعو إلى استثمار رؤوس الأموال وعدم اكتنازها، كما يدعو إلى الادخار وعدم الهدر والتبذير.

2.1.3.أهم المفكرين الاقتصاديين عند العرب:

من أهم المفكرين الاقتصاديين عن العرب: ابن خلدون وتقي الدين بن علي المقريزي.

- ابن خلدون) 1332–1406 م): تجسدت أهم أفكار ابن خلدون في:

1. العمل: يبين ابن خلدون أن أساس النشاط الاقتصادي وبالتالي الثروة هو العمل، لذا فإنه لا يرى تقدم دولة ما بزيادة ما تملكه من المعادن الثمينة وإنما بما تملكه من أعمال:

وعلى هذا الأساس، أي لما كان العمل مصدر الثروة، فإن زيادة ثروة الدولة يكون بزيادة عدد سكانها. كما يرى ابن خلدون أن تقسيم العمل ضرورة تفرضها الحياة ويفرضها المجتمع الإنساني وقدرة الإنسان.

هكذا فهم ابن خلدون ضرورات تقسيم العمل الناتجة عن كون الرزق والكسب مؤلفاً من مجموعة من الأعمال التي يحتاج كل عمل فيها إلى أدوات وبضائع مختلفة، كما فهم ابن خلدون الفوائد الكبيرة لتقسيم العمل من كون ذلك التقسيم يضاعف الرزق والكسب مرات.

2. وإن أهم أفكاره في موضوع العمل هو طرحه لمقولة: إن العمل هو مصدر قيم السلع، أي أن ما يحدد قيمة السلعة ما هو إلا العمل المبذول في صنعها، لذلك يعتبر أول المبشرين بنظرية القيمة التي طرحها الفكر الكلاسيكي في بداية القرن الثامن عشر أي بعد حوالي أربعة قرون من عصر ابن خلدون.
3. القيمة: يميز ابن خلدون بين الرزق والكسب (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية)، والقيمة عند ابن خلدون لا تقتصر على القيمة التي يخلقها العمل مباشرة وإنما أيضاً قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة (المواد الخام).
4. الثروة: يرى ابن خلدون أن مصدر كل مملوك وكسب هو بالضرورة عمل الإنسان "إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم".

لقد تجاوز ابن خلدون الفكر التجاري الذي أتى بعده بزمن بعيد في نظرته إلى الثروة ومصدرها، فقد اعتبر أن الثروة هي مجموع الخيرات المادية الحاملة للقيمة ومصدرها هو العمل البشري وليس تركيم المعادن الثمينة المتحصلة من التجارة الخارجية كما اعتقد معتنقو الفكر التجاري

- المقريزي (1364– 1442 م):

تجلى إسهام المقريزي في الحقل الاقتصادي في اكتشافه أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول (قانون غريشام)، وأن الأزمة الاقتصادية (المجاعة) التي ألمت بمصر في القرن الخامس عشر سببها فساد النظام النقدي (كثرة النقود وغش النقود). كما بحث في التضخم النقديو أثره الاجتماعي (على الرعية) وطالب بمحاربة العملات المعدنية الرمزية لصالح اعتماد النقود كاملة القيمة (الذهب والفضة)، أي أن المقريزي كان قد أسس للنظرية الكمية في النقود.

2.3 الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى عند الأوروبيين

كان الفكر الاقتصادي في أوربا في العصور الوسطى عبارة عن مجموعة من التعاليم والتوجيهات تستند إلى الدين وإلى قواعده الأخلاقية في الميدان الاقتصادي. ومن أهم المفكرين قي القرون الوسطى:

- توماس الاكويني (1225–1274 م):

1. يرى في علاقة الإنسان بالأشياء الخارجية ناحيتين: **الإدارة والاستعمال:**

يرى الاكويني ان الوظيفة الإدارية يجب ان تكون من نصيب عدد قليل من الأفراد المتميزين وتتطلب مستوى معين من المعارف. أما الوظيفة الثانية لعلاقة الإنسان بالأشياء وهي الاستعمال، فهي بنظره نفي للملكية. وباعتباره يدافع عن الملكية الخاصة فإنه يتراجع عن بعض ما جاء في الكتاب المقدس حول الثروة والفقر، حيث يرى أن الحياة الآخرة لا تعني إطلاقاً الابتعاد عن الثروة، وأن الشخص الغني يتصرف بعدل حتى عندما يضم ثروة كانت عامة بالسابق أو عندما يقدم جزءاً من ثروته التي استولى عليها للآخرين.

2. يرى أن **البيع والشراء** يجري بهدف تحقيق المصلحة العامة

يرى الاكويني أن البيع والشراء يجب ألا يتما في صالح طرف دون آخر. أما بالنسبة للسعر فإن الاكويني يطرح مفهوم "السعر العادل" الذي ينطلق في تحديده من نفقات البائع ويضيف إليها الدخل الذي يتمكن بواسطته من العيش بما يتناسب مع حياة إنسان في مكانته في العصور الوسطى.

3. أما بالنسبة **للفائدة**، فبعد أن كان معارضاً للحصول على الفائدة على الأموال عاد وطرح فكرة أن الفائدة ليست إلا تعويضاً عن المخاطرة،

يرى الاكويني بأن أي مبلغ من النقود (أو أي شيء) له في الوقت الحاضر قيمة أعلى من قيمته في المستقبل، لذلك فالمبلغ المستعاد يجب أن يكون أكبر من المبلغ المقدم في البداية. أما بالنسبة للنشاط التجاري فقد اعتبر أن الحصول على ربح منه حراماً إلا إذا كانت التجارة تحقق نفعاً للدولة عن طريق استيراد المواد الضرورية للمعيشة، فعندها يكون الحصول على ربح ليس هدفاً وإنما تعويضاً عن العمل. كان الاكويني يبرر الحصول على الريع لأن الكنيسة كانت تحصل على قسم كبير من مداخيلها في شكل ريع، ونظر إليه على أنه تعويض عن عمل الملاك العقاريين في إدارة الفلاحين التابعين لهم.

وهكذا تضمنت النظرية الاقتصادية لتوماس الاكويني جميع العناصر الأساسية التي شكلت بعد ذلك صلب النظريات البرجوازية التبريرية: نظرية القيمة (العرض والطلب، التقدير الذاتي للمنفعة)، الربح (تعويض عن عمل الرأسمالي)، الفائدة (تعويض عن المخاطرة، الفرق بين تقدير قيمة المواد حالياً وفي المستقبل)، والريع (تعويض للمالك عن عمله).

لمراجع العلمية المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. الكفري، مصطفى العبدالله، ابراهيم، غسان، المدخل إلى علم الاقتصاد، (2013)، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. قنوع، نزار، هرمز نور الدين، مبادئ الاقتصاد (1)، (2008)، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
3. ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، (1981)، دار الحداثة، بيروت، لبنان.

مقترحات وتمارين للفصل الخامس

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. تمت دراسة المشكلات الاقتصادية في العصور القديمة بشكل: أ– منفصل. ب–لم تدرس بشكل كاف. ت–ارتبطت بأبحاث الفلسفة والدين والأخلاق ث–لاشيء مما ذكر.	2. الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة.	2
2. إن المفكر اليوناني الذي أوضح عداوته لتراكم الثروات هو: أ– أفلاطون. ب–أرسطو. ت–كلاهما. ث–لاشيء مما ذكر.	1.2 الفكرالاقتصادي عند اليونان.	2
3. من أهم أفكار أرسطو الاقتصادية: أ– تأييده لتدخل الدولة بقصد تحديد عدد السكان والملكية. ب–توصل إلى نتيجة مفادها أن البضائع تصبح قابلة للقياس فقط بمساعدة النقود ت–يولي التجارة، وخاصة الصغيرة كثيراً من الاهتمام يرى أن يتكيف العامل مع العمل وليس العكس.	2.1.2 أرسطو (384 – 322 ق. م)	2

4. انقسم المجتمع الروماني القديم في العهد الملكي إلى: أ- ثلاث طبقات. ب-طبقتين. ت-أربع طبقات. ث-لاشيء مما ذكر.	1.2.2 التركيب الاجتماعي عند الرومان القدماء	2
5. إن المفكر الروماني الذي وضع العمل الزراعي فوق كل الأعمال الأخرى هو: أ- شيشرون. ب-فارون. ت-كولوميلا. ث-كاتون.	2.2.2أهم الأفكار الاقتصادية لدى المفكرين الرومان	2
6. أهم التناقضات التي كانت سائدة قبل ظهور الإسلام هي: أ- التناقض بين مالكي العبيد والعبيد فقط. ب-التناقض بين الحضر والبدو فقط. ت-التناقض بين أرستقراطيي العشيرة وبين غير المالكين أو غير المالكين من أبنائها فقط. ث-كل ماسبق ذكره.	1.3 الأفكار الاقتصادية عند العرب في العصور الوسطى.	2
7. حدد الإسلام أجر العامل حسب: أ- عدد ساعات العمل المبذولة. ب-حسب خبرة العامل الذي يقوم بالعمل. ت-نوع العمل وبيئته. ث-كل ماسبق ذكره.	3.1.1.3 العمل	2
8. يرى ابن خلدون أن العمل هو مصدر: أ- قيم السلع. ب-رزق الإنسان. ت-قوة الأمم. ث-لاشيء مما سبق ذكره.	1.2.1.3 العمل.	2

يجب الحصول على الأقل على 10 علامة من ستة عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. ماهي نظرة الإسلام للربا والاكتناز؟

(الحل في الفقرة: 3– 1–1–5 الربا والاكتناز.)

2. ما هو المقصود بمبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة بالإسلام؟

(الحل في الفقرة: 3–1–1–2 مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة.)

3. ينقسم المجتمع الروماني القديم إلى عدة طبقات، تحدث عنها.

(الحل في الفقرة 2–2–1. التركيب الاجتماعي عند الرومان القدماء)

4. قارن بين أفكار أفلاطون وأفكار أرسطو الاقتصادية.

(الحل موجود في الفقرتين(2–1–1. أفلاطون (427– 347 ق.م) و2–1–2. أرسطو (384– 322 ق.م).

5. سادت بعض التناقضات بين مختلف السكان ما قبل الإسلام، عددهذه التناقضات.

(الحل موجود في الفقرة 3–1. الأفكار الاقتصادية عند العرب في العصور الوسطى).

الفصل السادس:
الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة

عنوان الموضوع:

الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

الأفكار الاقتصادية، العصور الحديثة، الفكر الاقتصادي التجاري (الميركنتلي)، الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعي)، نظرية الإنتاج (الغلةالصافية)، نظرية دوران الثروة "اللوحةالاقتصادية"، نظرية المبادلة والتجارة الخارجية، الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية، الثورة الصناعية، آدم سميث (المدرسةالتقليدية "الكلاسيكية")، ديفيدريكاردو، روبرتمالتوس، جان باتيست ساي، المدرسة الكينزية، الفكر الاشتراكي، الاشتراكية الخيالية، الاشتراكية العلمية، كارل ماركس.

ملخص:

تم تقديم عرضاً وافياً في هذا الفصل حول أهم الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة، إبتداءاً من الفكر التجاري ومن ثم عرض أهم مبادئ الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعي)، الأفكار الاقتصادية للرأسمالية الصناعية ثم استعراض الثورة الصناعية من خلال تسليط الضوء على أسباب نشوء هذه الثورة والنتائج التي تمخضت عنها. كما تم استعراض أهم مفكري هذا الفكر مثل: آدم سميث، ريكاردو، مالتوس، جان باتيست ساي، والحديث عن المدرسة الكينزية ومؤسسها جون مينارد كينز. وأخيراً تم استعراض الفكر الاشتراكي (الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية وأهم روادها كارل ماركس.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع على نشأة الفكر الاقتصادي
- التعرف على أهم الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة
- مواكبة التطور الذي رافق الفكر الاقتصادي خلال هذه الفترة
- التعرف على أهم مفكري هذه الحقبة من الزمن، وما جاءوا به من أفكار

المخطط:

- الفكر الاقتصادي الرأسمالي ما قبل الرأسمالية الصناعية (المدرسة التجارية)
- الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية
- الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية)) رأسمالية الدولة الاحتكارية)
- الفكر الاشتراكي

1. الفكر الاقتصادي الرأسمالي ما قبل الرأسمالية الصناعية (المدرسة التجارية)

1.1 الفكر الاقتصادي الميركنتلي (التجاري):

يقوم هذا الفكر على اعتبار الذهب (والمعادن الثمينة الأخرى) هو الثروة الرئيسية المطلوبة، وأن من يملك هذا المعدن يستطيع الحصول على كل شيء. وتقاس ثروة الأمة بما تمتلكه من هذه المعادن النفيسة. وكان لزاماً على الدولة حسب هذا الفكر أن تزيد مما تمتلكه من هذا المعدن الثمين وأن تضع كافة الإجراءات التي تساعدها على زيادة دخول هذا المعدن النفيس وعدم السماح بخروجه.

ويتصف هذا الفكر بالصفات التالية:

- أنه مذهب نقدي.
- أنه مذهب وطني.
- أنه مذهب تدخلي.

1.1.1 مذهب نقدي: يؤمن هذا الفكر أن الذهب والفضة هما ثروة بحد ذاتها، وإن هدف النشاط الاقتصادي يجب أن يكون من أجل زيادة حيازة الدولة من هذه المعادن النفيسة.

وهكذا أبرز التجاريون (الميركانتيليون) وظيفة النقد كمستودع للقيمة دون اعتباره أداة للمبادلة، وذلك لأنهم عاشوا في زمن حروب قل فيه الإنتاج وزاد الخوف من قلة الأغذية والمواد الأولية فكان تملك احتياطي ذهبي يمنحهم مزية الشراء نقداً.

2.1.1 مذهب وطني: ويقصد به تفضيل مصلحة الدولة على مصلحة الأفراد، حيث يرون أن النشاط الفردي يجب أن ينصب في نهاية المطاف في مصلحة الدولة.

3.1.1 مذهب تدخلي: على الرغم من تشجيع هذا الفكر على الحرية الشخصية والمنافسة، إلا أن ذلك كله كان يتم ضمن إطار تدخل الدولة، لأن تأمين المصالح العامة لا يمكن أن يتم من خلال المساعي الفردية وحدها، بل لابد أن تنسق الدولة هذه المساعي لتصب في النهاية في مصلحتها.

2.1 الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعي):

الفيزيوقراطية وتعني نظام الطبيعة، وهي مدرسة أسسها مجموعة من الفلاسفة في القرن الثامن عشر. وقد كانت الفيزيوقراطية ثورة ضد المركانتيلية لإهمالها الزراعة التي تعطي حسب رأيهم حوالي ثلاثة أرباع الدخل القومي.

1.2.1 الأفكار الجوهرية للنظام الفيزيوقراطي:

1. وجود"نظام طبيعي للأشياء" تسير فيه الحياة بموجب "قوانين طبيعية" منطقية عقلانية وخيرة، وإن اكتشاف هذا النظام الطبيعي العفوي للأشياء هو هدف علم الاقتصاد.
2. لما كان النظام الطبيعي هو خير نظام، ويحقق المصلحة العامة لذا يجب أن تترك له الحرية المطلقة، فيسير كل شيء عفوياً وينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة الاجتماعية.
3. اعتقادهم بأن هذا النظام هو نظام إلهي أزلي خالد، فهو أقرب إلى المصلحة العامة وهو أقرب من كل النصوص التشريعية التي وضعها البشر وخير من كل القوانين الممكنة.

لقد حقق هؤلاء الفلاسفة التوفيق بين مظهرين للقانون الطبيعي:

- مظهره كقانون عفوي إلهي أزلي يمكن الاستدلال عليه والاهتداء به.
- مظهره كقانون تقتضيه الضرورة الطبيعية الحتمية حيث يمكن التعرف عليه بمشاهدة الوقائع وتحليلها، وقد قادهم ذلك إلى مايلي:
  - إبراز حق الملكية الفردية كحق أساسي لابد منه لإنتاج الثروة وضمان هذه الملكية هو سند النظام الاقتصادي.
  - ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي.
- إذاً يجب ترك الحرية للإنسان لتحقيق حاجاته بأقل كلفة ممكنة، فيحقق بذلك كمال السلوك الاقتصادي وتتحقق في الوقت نفسه مصلحة المجتمع.

2.2.1 أهم النظريات الفيزيوقراطية:

- نظرية الإنتاج (الغلة الصافية): يرى الفيزيوقراطيون أنه لا توجد إنتاجية إلا في النشاط الزراعي، لأن الثروة الحقيقية هي مجموعة الأموال المادية الصالحة للاستهلاك والتي تخلقها الأرض سنوياً. لكن الثروة أثناء تشكلها تتطلب إنفاق واستهلاك بعض الأموال. فإذا طرحنا الأموال المستهلكة من الأموال المنتجة أي إذا طرحنا من المحصول النهائي (السلف، أجرة الحراثة، ثمن البذار، حصة المزارع.....الخ)، بقي لدينا فرق يعادل الزيادة التي تحققت في الثروة. وهذا الفرق يسمى "الغلة الصافية".
وهذه الغلة الصافية هي "هبة من هبات الطبيعة" تتمثل كمياً في السلع المادية أي في المواد الغذائية والمواد الأولية التي هي قيم جديدة منتجة زادت الثروة ونمتها.
- نظرية المبادلة والتجارة الخارجية: تشبه الحياة الاقتصادية هنا بالدورة الدموية التي تجري بالجسم البشري، وكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، كذلك الأمر بالنسبة للحياة الاقتصادية التي ترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع.

- نظرية دوران الثروة "اللوحة الاقتصادية: إن المبادلة التي تعتبر مجدية ونافعة هي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين. لذا فقد طالب الفيزيوقراطيون بإطلاق حرية تجارة الحبوب في الداخل وإطلاق حرية تصدير الحبوب لتوسع دائرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب سعراً جيداً، أي سعراً مرتفعاً يعود بالخير على المواطنين ويشكل حافزاً لتنمية الزراعة والتي تعد هنا مصدراً للثروة.

2. الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية

تطور الاقتصاد الأوروبي من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد الرأسمالية التجارية، واستمر ركب التطور حتى وصل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية، ولعل أهم حدث ارتبط به هذا التطور هو حركة الاختراعات الضخمة التي ظهرت في تلك الفترة، والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل ما كان يستخدم قبل في العملية الإنتاجية (كانت القوة البشرية والحيوانية تستخدم قبل اكتشاف الآلة).
وهكذا بدأ أصحاب العمل بالنظر إلى ضرورة التجديد في صناعاتهم وتطوير وزيادة الإنتاج وذلك بإدخال الآلات والمخترعات الجديدة إلى صناعاتهم حيث برزت مفاهيم التخصص في العمل وتقسيمه.

2.1.الثورة الصناعية:

1.1.2 أسباب قيام الثورة الصناعية:

1. زيادة عدد سكان أوروبا بشكل مضطرد، هذه الزيادة أدت إلى زيادة عرض العمل بأجور معقولة كما أنها شكلت زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وكان من شأن هذه الزيادة أن عملت على اتساع نطاق السوق ونمو الصناعة.
2. كان لاتساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية، والتي تعززت بالاكتشافات الجغرافية أثر مباشر على نمو الصناعة تلبية لحاجات التصدير، وبذلك أخذت المشروعات الصناعية بالتوسع.
3. إن انخفاض أسعار السلع الصناعية نتيجة الإنتاج الكبير والنمطي وانخفاض أجور الشحن، أدى إلى التوسع في الطلب على السلع الصناعية بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في السعر.
4. وكذلك أدى تراكم رأس المال نتيجة لاتساع تجارة أوروبا إلى زيادة تمويل الاختراعات والأبحاث والاستمرار في إنتاج عدد وأدوات الإنتاج.

2.1.2.نتائج الثورة الصناعية:

1. نشوء المشروع الصناعي: لقد ظهر مفهوم تقسيم العمل مترافقاً مع نشوء المشروع الصناعي، حيث اعتبر كل جزء من العملية الإنتاجية الواحدة مرحلة فنية قائمة بحد ذاتها يختص بكل منها عمال محددين لا يقومون بغيرها. ونتيجة لنشوء المشروع الصناعي تغيرت طبيعة النظام الاقتصادي بعض الشيء، من الرأسمالية التجارية حيث النشاط التجاري هو مركز النشاط الاقتصادي الأساسي إلى الرأسمالية الصناعية حيث تمثل الصناعة المركز الرئيس للنشاط الاقتصادي.

2. **نمو التجارة الداخلية والخارجية** من نتائج الثورة الصناعية القضاء على الوحدات الاقتصادية المغلقة التي تميز بها العهد الإقطاعي، وأصبح الاقتصاد القومي وحدة مترابطة الأجزاء تشمل الدولة بكاملها، فنمت المبادئ التجارية الداخلية واكتسبت صفة الديمومة نظراً لحاجة المدن والمصانع يومياً إلى كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية. كلك ازداد دور التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي من الناحيتين الكمية والكيفية، وساعدت على إجراء نوع من تقسيم العمل الدولي وتخصص بعض المناطق في إنتاج سلع معينة دون غيرها وفقاً لمناخها أو ما يتوفر لديها من موارد طبيعية أو تبعاً لموقعها الجغرافي. وبهذا تكون الثورة الصناعية قد خلقت ترابطاً اقتصادياً على الصعيدين المحلي والدولي.
3. زيادة أهمية النشاط المالي والتسليفي في الحياة الاقتصادية وإقامة مشروعات اقتصادية متنوعة.
4. تركز السكان في المدن وتعود هذه الزيادة في عدد السكان في المدن إلى ميل الصناعات نحو التركز في المناطق التي تتوفر فيها مقومات الإنتاج من قوى محركة ومواد أولية وسوق للتصريف.

1.2.2 آدم سميث(المدرسة التقليدية "الكلاسيكية"):

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية، ويعد كتابه (ثروة الأمم) الأكثر شهرة، حيث تضمن هذا الكتاب كل أفكار آدم سميث الاقتصادية والتي تتمحور حول:

1. العمل مصدر الثروة: حيث يرى سميث أن حجم ثروة البلاد تتوقف على عدد السكان العاملين في نطاق الإنتاج، وعلى إنتاجية العمل (فالعمل هو أساس ثروة الأمم) وتتوقف إنتاجيته على درجة تقسيم العمل.
والإنتاج عند سميث هو الإنتاج المادي حصراً، وإن ثروة الأمم هي رأس المال، وإن الوسيلة الأساسية لزيادة هذه الثروة هي تقسيم العمل.
2. تقسيم العمل: أي أن تقسم عملية الإنتاج لسلعة معينة إلى عدة مراحل، يقوم كل عامل أو عدة عمال يتخصصون بهذه المرحلة بإنجازها. حيث تمكن هذه الخاصية من زيادة إنتاجية العامل لأنه يتخصص بجزء معين من العمل بالإضافة إلى زيادة مهارته، والاقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.
3. النقود: ينظر سميث إلى النقود كأي بضاعة، وظهورها كان نتيجة لتطور عملية التبادل، ومن أجل أن يتخلص المجتمع من عيوب المقايضة (تبادل سلعة بسلعة). وأما عن وظيفة النقود كمقياس للقيم، فيرى أنها تقيس قيمة البضائع بصورة أسهل مما تستطيع البضائع الأخرى.
4. نظرية القيمة: فرق هنا سميث بين مفهومي القيمة، وهما:
   - القيمة الاستعمالية: وهي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة ما.
   - القيمة التبادلية: وهي النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق، وتتحدد قيمة التبادل لأي سلعة على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها.

يعتبر الماء المتوفر في الطبيعة لا قيمة تبادلية له بينما قيمته الاستعمالية عالية جداً، بينما الألماس غير ذي قيمة استعمالية ولكن قيمته التبادلية عالية جداً.

5. نظرية التوزيع: يمكن تلخيص آراء سميث في التوزيع كما يلي:

- الأجور: قدم سميث نظرية (أجر الكفاف)، أي أن الأجور تساوي قيم المواد الغذائية الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وأسرته على مستوى الكفاف.
- الربح والفائدة: يربط سميث مصدر الربح بتراكم رأس المال لدى بعض الأفراد، وكذلك بظهور الملكية الخاصة على الأرض.
- أما الفائدة فاعتبرها سميث دخلاً ثانوياً وهي عبارة عن دخل رأس المال. ويرى أن الفائدة تدفع أيضاً عن عمل العمال المأجورين.
- الريع: ويعرف سميث الريع بأنه ما يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم للغير باستخدامها، وهذا الريع لم يكن يدفع لو لم تكن الأرض مملوكة ملكية خاصة.

6. رأس المال: أكد سميث على أهمية رأس المال في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أهمية التراكم الرأسمالي في يد المستثمرين الأكفاء، الذين تقع على عاتقهم إدارة العملية الإنتاجية بالإضافة إلى المخاطرة في الإنتاج. كما يرى أن تراكم رأس المال شرط أساسي في زيادة ثروة المجتمع.

7. التجارة الخارجية: يمكن اختصار رأي سميث بالتجارة الخارجية من خلال نظريته (نظرية النفقات المطلقة)، والتي تقوم على أساس قيام التبادل بين دولتين على أساس تمتع كل دولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من إنتاجها في الدولة الأخرى، مع تأكيده على مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين الدولتين محل الدراسة. وبمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة. وأكد سميث على توفر ظروف الحرية الاقتصادية والتي هي أكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

2.2 أهم مفكري الرأسمالية الصناعية:

2.2.2 الأفكار الاقتصادية عند ديفيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من مؤسسي المدرسة الكلاسيكية ويأتي بالمرتبة الثانية بعد آدم سميث ولعل أهم أفكاره الاقتصادية:

1. نظرية القيمة: لقد ميز ريكاردو كسابقه سميث بين القيمة الاستعمالية والتبادلية، ورأى بأنه لكي يكون للسلعة قيمة تبادلية فلا بد أن يكون لها قيمة استعمالية أو منفعة. وقال بأن القيمة التبادلية يمكن أن تقاس أو تحدد بالمنفعة وحدها، إذ أن هناك بعض السلع لها منفعة كبيرة، ولكن ليس لها قيمة تبادلية تذكر.
2. وميز ريكاردو بين مفهومي: القيمة والثمن. فالقيمة تتحدد دون أي تأثير عليها من الخارج، أما الثمن فهو يتحدد بفعل عاملي العرض والطلب في السوق.

3. نظرية التوزيع: وتتلخص محاولة ريكاردو في هذا السياق في تقسيمه للناتج القومي إلى:
   - الأجور: اعتبر أن الأجر هو ثمن العمل، والعمل هو سلعة كباقي السلع.
   - الريع: وهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي مقابل سماحهم باستخدامها من الغير. فالريع عبارة عن مبلغ من المال يدفع لبعض الملاك نتيجة احتكارهم ملكية الأرض. وبالتالي فإن الريع حسب ريكاردو هو ما ينتجه العامل ويحصل عليه المالك.
   - الربح: رأى ريكاردو أن الربح والريع هما اقتطاع من ناتج عمل العامل، وبذلك فسر المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة، حيث اعتبر أن العامل لا يحصل إلا على جزء من القيمة، المتحققة بفضل عمله، أما الجزء الآخر من القيمة التي ينتجها فيذهب إلى الرأسمالي مشكلاً ربحه.
4. التجارة الخارجية: طور ريكاردو ما أتى به سميث (نظرية النفقات المطلقة)، إلى نظرية جديدة تدعى نظرية (النفقات النسبية)، وجاءت نظريته بعد فشل نظرية سميث في تقديم الحل أمام الدول التي لا تتمتع سلعها بأي ميزة مطلقة أي أن تكلفة إنتاجها أكبر بالمطلق من مثيلاتها في الدول شركاء التجارة، فجاءت نظرية ريكاردو لتقول بأنه بالإمكان قيام التجارة حيث يمكن للدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة بكلا السلعتين موضوع التجارة أن تتخصص وتصدر السلعة التي يكون تخلفها أقل من السلعة الأخرى مقارنة بنفس السلعة بالدولة الأخرى، وكذلك تقوم الدولة الأخرى والتي تتمتع بميزة مطلقة بإنتاج السلعتين بالتخصص وتصدير السلعة التي يكون تميزها فيها أكثر من السلعة الأخرى.

3.2.2 روبرت مالتوس:

يعتبر مالتوس المؤسس الحقيقي للمدرسة الحديثة للسكان، فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته في النمو السكاني والتغيرات التي تطرأ عليه، وأثر ذلك في الاقتصاد القومي عموماً، ورفاهية الإنسان خصوصاً.

لقد صاغ نظريته المشهورة في السكان على المبادئ التالية:

1. أن عدد السكان يميل إلى التزايد ويتضاعف كل (25) سنة، وفق متوالية هندسية (2، 4، 8، 16، ....)
2. إن الموارد الغذائية تزداد وفق متوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5.....).
3. إن النتيجة لما سبق هي زيادة هائلة في السكان مع محدودية الموارد الغذائية، مما سيؤدي إلى المجاعات والحروب والأمراض.
4. ويقدم مالتوس عدة اقتراحات لحل هذه المعضلة تتركز على تأخير زواج الفقراء، وعدم تقديم المساعدات من قبل الدولة للفقراء ما دام ذلك سيؤدي إلى زيادة الأطفال لديهم، ويدعو الأغنياء إلى عدم مساعدة الفقراء، لأن ذلك سيشجعهم على الزواج وبالتالي لزيادة الإنجاب.

4.2.2 جان باتيست ساي:

تعتبر نظرية (المنافذ والتصريف) من أهم مؤلفات ساي الاقتصادية وهو يريد بهذه النظرية أن يثبت ما يلي:

1. إن النقد ليس إلا وساطة للتبادل.
2. أهمية الحرية التجارية الداخلية والخارجية.
3. استحالة حصول أزمة فائض إنتاج في حال تطبيق الحرية التجارية.
4. بالإضافة إلى وجود العديد من المفكرين الاقتصاديين من رواد المدرسة الكلاسيكية والذين ساهموا مساهمة فاعلة في تطور الاقتصاد خلال الثورة الصناعية، منهم: فريدريك باسيتار، جون ستيوارت ميل، وآخرون.

3. الفكر الاقتصادي الكينزي (المدرسة الكينزية)) رأسمالية الدولة الاحتكارية)

يعود هذا الفكر للمفكر الاقتصادي جون مينارد كينز، الذي وجد أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفوياً وكان يرى أن أهم هذه التناقضات هي:

1. البطالة الجماهيرية.
2. عدم كفاية (الطلب الفعال) على البضائع، الذي يؤدي إلى أن عرض البضائع لا يتطابق أتوماتيكياً مع الطلب عليها.

لقد دعا كينز، وبشكل صريح، الدولة لتمارس دوراً اقتصادياً هاماً مناطاً بها، حيث أرجع سبب الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية إلى نقص الطلب الفعال القادر على الشراء، وبالتالي كان من المدافعين عن تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال سياسات وبرامج الإنفاق الحكومي ومراقبة تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية وحماية الاقتصاد من مخاطر الأزمات.

1.3 مشكلة البطالة:

حسب رأي كينز لا تستطيع الرأسمالية تأمين التشغيل الكامل، وإن المنافسة الكاملة غير موجودة فيها، وإن ظاهرة البطالة والتضخم هي من طبيعة النظام الرأسمالي وسبب وجودها في التباين بين الادخار والاستثمار. ورأى كينز أن الطلب الفعال الذي يمكن أن تلعب الدولة دوراً هاماً في خلقه هو الوسيلة الأمثل لتحقيق التوازن النسبي باعتباره هو الذي يخلق العرض على عكس ما نادى به الكلاسيكيون.

2.3 مفهوم الفائدة عند كينز:

تختلف نظرة وتفسير الفائدة عند كينز عنه عند الكلاسيكيين الذين اعتبروا الفائدة هي سعر التوازن بين عرض رأس المال والطلب عليه، أما بالنسبة لكينز، فالفائدة هي مكافأة يدفعها المقترض للمدخر مقابل الحصول منه على رأس مال جاهز (سائل)، فهي مكافأة للتنازل عن سيولة رأس المال. وأهمية هذه المكافأة (معدل الفائدة) لا تخضع أبداً لكمية رأس المال المعروض أو المطلوب.

3.3 مفهوم النقود – العملة "النشيطة":

يعتبر كينز النقود نشيطة وفعالة وتقوم بدور المحرك، وتارة بدور الكابح. وذلك على خلاف الكلاسيكيين الذين حيدوا النقود.

- فهي تقوم بدور المحرك: في حال أدت السياسات النقدية إلى تخفيض معدل الفائدة، وبالتالي تنشيط الاستثمار، وزيادة الإنتاج.
- وتقوم بدور الكابح: في حال أدت السياسات النقدية إلى رفع معدل الفائدة، وتخفيض حجم الاستثمار والإنتاج.

4. الفكر الاشتراكي

الفكر أو النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

1.4 الاشتراكية الخيالية:

وجدت الاشتراكية الخيالية في كل العصور، حيث حاول الإنسان منذ القدم تصور مجتمع أفضل من المجتمع الواقعي بما فيه من فقر وقسوة، وكان بعض المفكرين ينظرون إلى الاشتراكية على أنها النظام الذي ينقل الناس إلى مجتمع أفضل وأكثر رخاء، وقد تعددت الصور التي اقترحها هؤلاء المفكرين للاشتراكية.

ومن ذلك ما نادى به الفرنسي (فورييه 1772–1832) من إنشاء مستعمرة اشتراكية تقوم بالأعمال الزراعية على طريقة البساتين حتى يكون ذلك مدعاة لجعل العمل محبباً إلى النفس ويعيش المقيمون فيها عيشة جماعية يتشاركون في الإنتاج والاستهلاك.

ومن تجارب الاشتراكية الخيالية التي وضعت موضع التنفيذ المستعمرة التي أقامها الإنكليزي (روبرت أوين 1771– 1858) في قرية أمريكية أسسها على قواعد اشتراكية من حيث الملكية والعمل الجماعي وتوزيع الناتج الكلي بين الأعضاء. وهناك الكثير من التجارب في هذا المجال إلا أنها باءت جميعاً بالفشل لأنها لم تطبق تطبيقاً علمياً.

2.4 الاشتراكية العلمية (الماركسية):

يقدم لنا كارل ماركس (180 –1883) تحليلاً علمياً للاشتراكية بخلاف الاشتراكية الخيالية ويقوم هذا التحليل على أن: النظام الرأسمالي لابد أن ينتهي به الأمر إلى الفناء طبقاً لقوانين التطور التاريخي العام. لأن منطق هذا النظام نفسه يؤدي إلى وجود قوى وعوامل متناقضة تعمل داخله، ويؤدي تناقضها إلى القضاء عليه في النهاية وظهور الاشتراكية.

1.2.4 تقسيمات رأس المال:

يقسم رأس المال حسب ماركس إلى:

رأس المال الثابت: وهو رأس المال المجسد في وسائل الإنتاج (جميع مستلزمات الإنتاج المادية).

رأس المال المتغير (قيمة قوة العمل– الأجور): وقوة العمل (الأجور) هي وحدها مصدر القيمة الزائدة، ولذلك أطلق عليها صفة "المتغير" لأنها تخلق قيمة تفوق قيمتها. أما قيمة رأس المال الثابت فتنتقل بدون زيادة بواسطة العمل إلى البضاعة الجديدة.

2.2.4 قيمة العمل وفائض القيمة:

إن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل التي وضعها ماركس، والتي كانت لها أهمية كبرى في اكتشاف قوانين الإنتاج الرأسمالي هو إيضاح الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة. إن نظرية (قيمة العمل)، هي نقطة البدء عند ماركس التي أخذها من المدرسة الكلاسيكية حيث يرى بأن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها، فأساس القيمة ومصدرها هو العمل وإن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة واحدة.

ويصل ماركس إلى نتيجة مفادها: إن الرأسمالي يستغل العامل لأنه يدفع له قيمة أقل من القيمة الحقيقية لقوة عمله، ويحصل الرأسمالي على الفرق بين القيمتين، وهذا هو استغلال الطبقة العاملة في نظرية ماركس التي تبين أن ربح الرأسمالي هو نتيجة لاستغلال العامل.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. مصطفى،ابراهيم غسان (2013)،المدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. قنوع، نزار؛ هرمز نور الدين (2008) مبادئ الاقتصاد (1)، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
3. عابد، محمد سيد (2001)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.

مقترحات وتمارين للفصل السادس

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. يقوم الفكر المركنتلي (التجاري) على أن ثروة الأمم تقاس بـ: أ. بما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات. ب. بما يمتلكه المجتمع من عناصر إنتاج. ت. بما تمتلكه من معادن نفيسة. ث. كل ماذكر.	1.1الفكر الاقتصادي الميركنتلي (التجاري):	2
2. واحدة من الخيارات التالية لاتعد من أسباب الثورة الصناعية: أ. ضرورة نشوء المشروع الصناعي. ب. اتساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية. ت. انخفاض أسعار السلع الصناعية نتيجة الإنتاج الكبير. ث. زيادة عدد سكان أوروبا بشكل مضطرد.	1.1.2 أسباب قيام الثورة الصناعية:	2
3. يعد آدم سميث من أهم مفكري: أ. الفكر الفيزيوقراطي. ب. الرأسمالية الصناعية. ت. رأسمالية الدولة الاحتكارية. ث. الفكر الاشتراكي.	1.2.2 آدم سميث (المدرسة التقليدية "الكلاسيكية"):	2

4. تقوم نظرية مالتوس الشهيرة على أن عدد السكان يزداد ويتضاعف بشكل: أ. ثابت. ب. متوالية حسابية. ت. متوالية هندسية. ث. لاشيء مما ذكر.	3.2.2 روبرت مالتوس:	2
5. واحد من الخيارات التالية لاتعود للفكر التجاري: أ. مذهب نقدي. ب. مذهب تدخلي. ت. مذهب وطني. ث. مذهب مصلحي.	أولاً.1 الفكر الاقتصادي الميركنتلي (التجاري).	2
6. واحد من الخيارات لايعد من نظريات الفكر الفيزوقراطي: أ. نظرية الإنتاج (الغلة الصافية). ب. نظرية دوران الثروة. ت. نظرية المبادلة والتجارة الخارجية ث. نظرية دوران النقود.	2.2.1 أهم النظريات الفيزيوقراطية:	2
7. يعتبر ديفيد ريكاردو من مؤسسي المدرسة: أ. الطبيعية. ب. الاشتراكية. ت. الكلاسيكية. ث. لاشيء مماسبق ذكره.	2.2.2 الأفكار الاقتصادية عند ديفيد ريكاردو:	2
8. إن النظرية التي تعتبر نقطة البدء عند ماركس: أ. نظرية قيمة العمل. ب. نظرية الغلة الصافية. ت. نظرية الإنتاج. ث. لاشيء مما سبق ذكره.	2.2.4 قيمة العمل وفائض القيمة:	2

يجب الحصول على الأقل على 10 علامة من ستة عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات،تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. ماهي الأفكار الجوهرية للفكر الطبيعي (الفيزيوقراطي)؟

(الحل في الفقرة: 1–2–1. الأفكار الجوهرية للنظام الفيزيوقراطي).

2. ما هو المقصود بالإشتراكية الخيالية؟

(الحل في الفقرة: 4–1. الاشتراكية الخيالية).

3. كيف تقوم النقود بدور المحرك والكابح، حسب كينز؟

(الحل في الفقرة: 3–3. مفهوم النقود – العملة "النشيطة").

4. ماهي أهم مبادئ نظرية مالتوس؟

(الحل موجود في الفقرة 2–2–3. روبرت مالتوس).

5. تمخض عن الثورة الصناعية عدة نتائج، عددها؟

(الحل موجود في الفقرة: 2–1–2. نتائج الثورة الصناعية)

الفصل السابع:
نظرية القيمة

عنوان الموضوع:

نظرية القيمة.

الكلمات المفتاحية:

المنفعة، المنفعة الاقتصادية، الإنتاج،القيمة، القيمة الاستعمالية، القيمة التبادلية، القيمة والسعر، أرسطو، توما الإكويني، وليم بيتي، لوك، آدم سميث، كارل ماركس، ألفريد مارشال، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، قوة العمل، القيمة الزائدة، لغز القيمة، المنفعة الكلية، المنفعة الحدية، وليم ستانلي جيفرنز، ليون فالراس.

ملخص:

تم في هذا الفصل تعريف الطالب بمفهوم القيمة كما تناولها العديد من المفكرين الاقتصاديين.
بداية تم التعريف بمفهوم المنفعة والإنتاج من وجهة نظر اقتصادية، ثم توضيح مفهوم القيمة وأنواعها (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية)، والعلاقة بين القيمة والمنفعة، واستعراض لمفهوم السعر وكذلك علاقته بالمنفعة. ومن ثم تم عرض سريع لتطور مفهوم القيمة تاريخياً والتعريف بأهم نظريات القيمة بدءاً بنظريات القيمة في العمل ومن بعدها نظريات نفقات الإنتاج، نظريات العرض والطلب، نظرية المنفعة الحدية وحل لغز القيمة وأخيراً تناولنا بشكل موجز مفهوم القيمة في الاقتصاد المعاصر.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم المنفعة والإنتاج من وجهة نظر اقتصادية.
- العلاقة بين القيمة والمنفعة.
- العلاقة بين القيمة والسعر.
- التعرف على تطور مفهوم القيمة تاريخياً.
- التعرف على أهم نظريات القيمة.
- امكانية التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.
- التعرف على لغز القيمة وكيف أمكن حله.

المخطط:

- الإنتاج والمنفعة
- القيمة والمنفعة
- القيمة والسعر
- تطور نظرية القيمة
- لغز القيمة
- القيمة في الاقتصاد المعاصر

1. الإنتاج والمنفعة

يعرف الإنتاج في المفهوم الاقتصادي على أنه كل تفاعل يؤدي إلى خلق سلعة اقتصادية، أما المنفعة بالمفهوم الاقتصادي فهي تحقيق إشباع معين لدى المستهلك. فالإنتاج إذاً هو خلق المنافع الاقتصادية.

والمنفعة ليست شيئاً مادياً أو تتوقف على شيء مادي، إن المنفعة شعور خاص لدى الإنسان يحس به جراء الحصول على سلعة ما أو استعمال هذه السلعة، وهذا الشعور يختلف من شخص لآخر ولايمكن اعتباره أبداً صفة ملازمة للسلعة، لذا فإن المنفعة الاقتصادية تتصف بما يلي:

1. إن المنفعة شيء ذاتي وليس أمراً موضوعياً. فهي لا توجد في سلعة ما إلا إذا كانت هناك حاجة ما إلى تلك السلعة، فالمنفعة موجودة بوجود الحاجة وتزول بزوالها.
2. تتوقف المنفعة على المتاح من السلعة وعلى مدى شدة الحاجة إليها

2. القيمة والمنفعة

في الحياة العادية تستعمل كلمة (قيمة) للدلالة على أشياء عدة فنحن نتكلم مثلاً: عن قيمة الدواء أو قيمة الماء أو قيمة الحرية أو قيمة المسكن..الخ، فبعض هذه الاستعمالات يدل على مفهوم أخلاقي، وبعضها يدل على المنفعة التي يمكن الحصول عليها، وبعضها الآخر يدل على المقدار الذي يمكننا به مبادلة الشيء أو الحصول عليه.

أما في الاقتصاد فقد ميز الاقتصاديون منذ القدم بين مفهومين للقيمة:

1. القيمة الاستعمالية: وتعني قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان أو منفعة الشيء بالنسبة إلى من يستعمله.
2. القيمة التبادلية: فتعني قدرة الشيء على أن يتبادل بشيء آخر أو القوة الشرائية لوحدات من السلع والخدمات أثناء مبادلتها في السوق بسلع وخدمات أخرى.

ولكي تكون للسلعة قيمة تبادلية لابد أن يكون لها قيمة استعمالية، وبالمقابل يمكن أن يكون للسلعة قيمة استعمالية، دون أن تكون لها قيمة تبادلية (كسلعة الهواء).

إذاً يلاحظ أن السلع جميعها سواء كانت حرة (موجودة بالطبيعة ومتاحة للجميع دون مقابل، كالهواء) أم اقتصادية (متاحة بشكل محدود ويمكن الحصول عليها مقابل ثمن)، لها قيمة استعمالية، بينما السلع الاقتصادية فقط لها قيمة تبادلية.

3. القيمة والسعر

إن القيمة التبادلية تتضمن فكرة المقارنة أو العلاقة ما بين كميات متبادلة من شيئين مختلفين وهكذا فإنه يمكن التعبير مثلاً عن قيمة سلعة (x) بذكر نسبة مبادلاتها بسلعة أخرى (y)، فنقول مثلاً إن قيمة طن واحد من (x) هو ثلاثة أكياس من (y). ولما كانت المبادلات في المجتمعات الحديثة لا تتم عن طريقة المقايضة وإنما عن عن طريق استخدام النقود التي تيسر عملية المبادلة وذلك بتجزئتها إلى عمليتين منفصلتين: الأولى للبيع في مقابل الحصول على نقود والثانية للشراء في مقابل دفع النقود، فإن التعبير عن قيمة شيء ما لايتم في هذه المجتمعات بمقارنته بشيء آخر يمكن مبادلته به، بل بمقارنته بالنقود وبهذا تكون النقود هي المقياس العام والموحد لقيم الأشياء. وهكذا يكون لكل شيء قابل للمبادلة بشيء آخر مبلغ نقدي يعبر عن قيمته، ويسمى هذا المبلغ الذي يعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من الشيء بالسعر، وبهذا يكون سعر الشيء هو التعبير النقدي عن قيمته في السوق، ويمكن أن يكون هذا السعر أكبر أو أقل من القيمة، أي أنه من الممكن أن ترتفع أو تنخفض كافة الأسعار في الوقت نفسه وذلك نتيجة لانخفاض أو لارتفاع القوة الشرائية للنقود، لكنه لا يمكن أن ترتفع أو أن تنخفض قيمة مبادلة الأشياء جميعها ببعضها في الوقت نفسه، وذلك لأن ارتفاع قيمة مبادلة شيء بشيء آخر إنما يعني بالضبط انخفاض قيمة مبادلة الشيء الأخير بالشيء الأول.

4. تطور نظرية القيمة

تحتل نظرية القيمة في الأدب الاقتصادي مكانة مرموقة. فمنذ القديم كان الناس يتساءلون عن السبب الذي يجعل هذه السلعة تحصل على سعر من دون آخر. وتعددت الآراء والتفسيرات حسب وجهات نظر الاقتصاديين وفلسفاتهم وخبراتهم العملية.

فكتب أرسطو (384 – 322 ق. م) مفرقاً بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع وأكد على أهمية المنفعة بوصفها عاملاً أساسياً في تحديد القيمة.

وفي القرون الوسطى كتب توما الإكويني (1225 – 1274 م) بأن منفعة سلعة ما قد تختلف وتتغير بشكل كبير وفقاً لتغيرات رغبات الفرد، أما القيمة العادلة للسلعة فهي متعلقة بمقدار العمل المبذول للحصول عليها.

أما الكاتب وليم بيتي (1623 – 1687 م) فقد جعل القيمة تتحدد وفقاً للعمل والأرض معاً، حيث قال (إذا كان العمل هو الأب الفعال فإن الأرض هي أمها) أما رأس المال فقد وصفه بيتي بأنه عمل متراكم.

أما لوك (1632 – 1704) م فقد قال إن العمل وحده هو الذي يحدد القيمة، أما الأرض فلا قيمة لها بدون العمل، أما رأس المال فهو عمل متراكم.

فرق آدم سميث (1723 – 1790 م) بين **قيمة الاستعمال وقيمة التبادل للسلع**: بين آدم سميث أن لكل سلعة قيمتين: الأولى هي قيمة ذاتية شخصية تتوقف على الشخص الذي يريد استعمال السلعة والثانية قيمة موضوعية وهي القيمة التي يتم بها تبادل السلعة في السوق.

وقد مرت النظريات العلمية في تحديد القيمة بعدة مراحل تطورت فيها هذه النظريات من الفكرة المبسطة التي انطلقت من العمل كمحدد وحيد للقيمة إلى أن أدخل الاقتصاديون المعاصرون منظومة معقدة من العوامل التي تحدد القيمة، ويمكن إجمال هذه النظريات بالاتي:

- نظريات القيمة في العمل
- نظريات القيمة في المنفعة الحدية أو الهامشية
- نظريات العرض والطلب
- نظريات نفقات الإنتاج

وسنتعرض فيما يلي بدراسة كل منها:

1.4 نظريات القيمة في العمل:

ظهرت هذه النظريات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من خلال مجموعة من الاقتصاديين أطلق عليهم اسم رواد (المدرسة الكلاسيكية)، ومن أشهرهم (آدم سميث)، (ديفيد ريكاردو).

أما أهم أفكار آدم سميث في هذا المجال فهي أن القيمة تتحدد بالعمل المبذول في إنتاج السلعة والذي يقاس بزمن العمل، وفرق بين العمل البسيط وغير المؤهل والعمل المؤهل. ويؤكد سميث في الاقتصاد الحديث بأن العمل يتشارك مع كل من عنصري الأرض ورأس المال في خلق وتحديد القيمة. أما ريكاردو فقد ركز على العمل في تحديد القيمة أيضاً، إلا أنه اعتبر أن القيمة تتوقف على (نفقة الإنتاج)، ولكن عاد ليرجع نفقة الإنتاج إلى المجهود الإنساني، أي إلى عنصر العمل دون عناصر الإنتاج الأخرى.

واشترط ريكاردو ليكون العمل أساساً في تحديد القيمة، أن تكون السلعة نادرة وتكون المنافسة كاملة في السوق.

أما كارل ماركس فقد استخدم أفكار تحليل القيمة لدى ريكاردو، عندما قرر بأن (العمل هو أساس كل القيم)، وأن رأس المال يعد عمل محتزن أو متراكم، لذلك كان يعتبر أن العمل يستحق أن يحصل على كل العائد الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج الأخرى.

لقد طور ماركس نظرية (القيمة في العمل)، عندما ميز بين العمل الفردي المبذول فعلاً في إنتاج السلعة، وبين العمل الضروري اجتماعياً الذي يتكلفه المجتمع وسطياً في إنتاج السلعة، مطبقا ذلك **لتحديد قيمة السلعة**:

أنطلاقا من تطوير ماركس لنظرية (القيمة في العمل) بين ان قيمة السلعة تتحدد ليس بالعمل الفردي، بل بـ (كمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعياً لإنتاجها)، كما اعتبر العمل الضروري اجتماعياً، بأنه العمل الذي يتم بمستوى متوسط من الكفاءة ضمن ظروف عادية.

كما ميز ماركس بين (العمل) و(قوة العمل)، وعد قوة العمل عبارة عن بضاعة تباع مثل غيرها من البضائع بقيمتها وتحصل على الأجر السائد، إلا أن العامل يستطيع من خلال استعمال قدرته على العمل إنتاج قيمة أكبر من قوة عمله وهذا الفائض (ويسمى القيمة الزائدة) يتملكه الرأسماليون مجاناً على شكل ريع وفوائد وأرباح بسبب ملكيتهم عوامل الإنتاج.

إلا أن هذه النظرية عانت من سلبية كبيرة وهي إهمالها جانب الطلب تماماً (أي الجانب الذي يقوم على المنفعة) وتهمل عوامل أخرى تؤثر بالعرض كنفقات الإنتاج كما أنها لاتعالج نوعية العمل المبذول في الإنتاج، بسيط أو عضلي أو ذهني أو مبدع.

2.4 نظريات نفقات الإنتاج:

تلافت هذه النظريات بعض عيوب نظرية القيمة في العمل، ومن أهمها نظرية (جون ستيوارت ميل) التي اعتبرت قيمة السلعة أو سعرها (في الفترة الطويلة) و(في حالة المنافسة التامة)، تتحدد بتكلفة كافة العوامل الداخلة في إنتاجها (تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج) وأيضاً ركزت هذه النظرية على جانب العرض فقط وأهملت جانب الطلب، وتفترض توافر المنافسة التامة وهي فرضية نظرية لا تنطبق على الواقع العملي، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة.

3.4 نظريات العرض والطلب:

لقد قام الاقتصادي (ألفريد مارشال 1842 – 1924)، بالتوفيق بين الآراء المتعارضة حول تفسير القيمة، ونجح في إعطاء إجابة على الأسئلة المختلف عليها: ما الذي يحدد القيمة؟ هل هو نفقة إنتاجها كما يرى الكلاسيكيون القدامى؟ أم هو منفعتها للمستهلك كما يرى الكلاسيكيون الجدد.

لقد أجاب مارشال على ذلك حيث قال بأن هناك تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين جانبي العرض والطلب وبأنهما يعملان معاً وبآن واحد على تحديد السعر، وأوضح بأن:

(الطلب) الذي يعتمد على منفعة السلعة للمستهلك و(العرض) الذي يتوقف على تكاليف الإنتاج يحددان فيما بينهما قيمة السلعة (كحدي مقص تماماً، حيث لكلا الحدين ذات الأهمية في عملية القص التي لايمكن أن تتم بغياب أحدهما)، وذلك عند السعر التوازني، عند تلاقي الطلب مع العرض.

رغم ذلك، فقد بقيت هناك مشكلة (تناقض القيمة) أو(لغز القيمة): ويرجع السبب في (لغز القيمة) إلى أن الاقتصاديين الأوائل اعتقدوا أن السلع الموتفعة الثمن، لابد أن تكون (قيمتها الاستعمالية) أو (منفعتها الكلية) مرتفعة، والسلع المنخفضة الثمن لابد أن تكون (قيمتها الاستعمالية) أو (منفعتها الكلية) قليلة. حيث يكمن التناقض بالتالي: إن بعض السلع الضرورية كالماء تكون أثمانها منخفضة، بينما توجد سلع غير ضرورية تكون أثمانها مرتفعة جداً كالألماس.

ولم يحل هذا التناقض في (لغز القيمة) إلا بظهور نظريات (المنفعة الهامشية أو الحدية)، كما سنرى لاحقاً.

4.4 نظريات القيمة في المنفعة الحدية أو الهامشية:

جاء بنظرية المنفعة، والتي شكلت سبقاً اقتصادياً، كل من الاقتصادي الانكليزي (وليم ستانلي جيفرنز 1835–1882)، والفرنسي (ليون فالراس 1834 – 1921)، والنمساوي (كارل منجر 1840 – 1921) وجاء بعدهم الاقتصادي (ألفريد مارشال 1842 –1924).

وتعرف المنفعة: بأنها قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع، أي أنها قدرة الشيء على إشباع حاجة لدى الفرد سواء كانت هذه الحاجة نافعة أم ضارة.

إلا أن شدة هذه الحاجة وكما رأى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين تخف شيئاً فشيئاً لدى إروائها تدريجياً، والوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة (بفرض أنها قابلة للتجزئة) هي التي تحدد منفعة السلعة بكاملها. وإذا كانت الوحدة الأخيرة من السلعة لا تملك نفعاً بسبب غزارة السلعة فإن قيمتها الاقتصادية تهبط إلى الصفر، وأحياناً إلى ما تحت الصفر إذا كان تناول كميات كثيرة من السلعة يؤدي للضرر.

وبما أن المنفعة تمثل– حسب رأيهم – القيمة فإن المنفعة الحدية تمثل قيمة السلعة، وهذا الاعتقاد قادهم إلى ابتكار (نظرية المنفعة الحدية).

وبهذا تعرف المنفعة الحدية: بأنها المنفعة الناشئة من كل وحدة إضافية تستهلك أو تستخدم، ولذلك تسمى في بعض الأحيان المنفعة الإضافية، مثال ذلك: تزداد المنفعة الإجمالية (الرضى) لأحد الأشخاص إذا اشترى مثلاً زوجاً إضافياً من الأحذية. إن كان عند ذلك الشخص أصلاً ثلاثة أزواج من الأحذية، تكون الوحدة الإضافية زوجاً إضافياً تجعل عدد الأحذية أربعة أزواج. تكون هذه المنفعة الحدية (الإضافية) إيجابية لكن أقل من المنفعة الحدية الناشئة عن شراء زوج ثالث من الأحذية (الإضافة هنا من زوجين إلى ثلاثة أزواج بعد شراء الزوج الثالث)، ويسمى ذلك بالمنفعة الحدية المتناقصة.

وأن هذه المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لسلعة معينة يمكن قياسها بوحدات تسمى وحدات المنفعة.

فإذا استهلك الفرد كوباً من الشاي فقد يحصل على (10) وحدات منفعة مثلاً، أما إذا أضاف كوباً آخر فقد يحصل على (12) وحدة منفعة. وإذا شرب كوباً ثالثاً فقد يضيف قدراً آخراً من المنفعة. وتظل هذه المنفعة تتزايد كلما زاد استهلاكه إلى أن يصل إلى درجة الإشباع وبعد هذا المستوى (نقطة الإشباع) تتناقص المنفعة إلى أن تصل إلى الصفر، كما يمكن أن تأخذ المنفعة قيماً سالبة.

ويجب أن لا نخلط بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية حيث تمثل المنفعة الكلية مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لكميات متتالية من السلعة خلال فترة معينة ويوضح الجدول التالي الفرق بينهما:

عدد الوحدات	المنفعة الكلية للسلعة	المنفعة الحدية للسلعة
1	10	10
2	22	12
3	47	25
4	57	10
5	65	8
6	67	2
7	67	0
8	62	5−

إن ثمن الوحدات التي يحتاجها المستهلك من السلعة تختلف في "زمن نقص الأرزاق" عنها في زمن "الوفرة العادية" كما هو موضح في الجدول التالي:

	زمن نقص الأرزاق	زمن الوفرة العادية
ثمن الوحدة الأولى	600	100
ثمن الوحدة الثانية	400	100
ثمن الوحدة الثالثة	200	100
ثمن الوحدة الرابعة	100	100

في زمن نقص الأرزاق يكون المستهلك مستعداً لدفع (600) وحدة نقدية للوحدة الأولى و(400) للوحدة الثانية، و(200) للوحدة الثالثة، و(100) مقابل الوحدة الرابعة والأخيرة التي يرغب باستهلاكها.

أما في زمن الوفرة العادية يكون الثمن السائد هو (100) وحدة نقدية للوحدة الواحدة، ويمكن للمستهلك شراء الكميات التي يريدها، فيطلب مثلاً أربع وحدات مقابل (400) وحدة نقدية وهذا يعني أن الثمن الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه مقابل الوحدة الأولى هو (600) وحدة نقدية يصبح مساوياً لسعر الوحدة الرابعة والأخيرة المسماة الوحدة الحدية لأنها تشكل الحد الأخير في رغبة المستهلك تجاه السلعة.
وهكذا الأمر بالنسبة للوحدة الثانية التي كان المستهلك مستعداً لدفع (400) وحدة نقدية مقابلها والثالثة التي كان مستعداً لدفع (200) وحدة نقدية مقابلها، يصبح أيضاً مساوياً لثمن الوحدة الأخيرة (100) وحدة نقدية فقط، وبالتالي فإن قيمة الوحدة الحدية (الوحدة الأخيرة في سلم رغبات المستهلك) هي التي تحدد قيمة جميع الوحدات.
والمحصلة هي أن: قيمة الأشياء تتحدد "بمنفعتها الحدية" وليس "بمنفعتها الكلية" أي بالمنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة المستهلكة.
وتستند هذه الأفكار إلى مسألة "الندرة النسبية" للموارد، حيث أن الماء المتوفر نسبياً في الطبيعة ويمكن للمستهلك أن يستخدم منه كميات كبيرة، وبالتالي تتناقص منفعة الوحدات الأخيرة المستهلكة منه لتصبح قليلة، ولذلك فإن القيمة التبادلية للماء منخفضة. بينما الوضع معكوس تماماً بالنسبة للماس النادر نسبياً في الطبيعة.

5. لغز القيمة

لتوضيح لغز القيمة يمكن ايراد مثالين الاول حول الماء والثاني حول الماس:
المثال الاول: شخص يحتاج الى الماء فاعطي منه وحدات صغيرة متتالية، وطلب منه ان يقيم المنفعة من حصوله على هذا الماء بوحدات قياس المنفعة، فأعطى من أصل (1000) الأرقام الواردة في الجدول الاتي:

وحدات الماء	منفعة الوحدة الواحدة	المنفعة الكلية لمجمل الوحدات
الوحدة الأولى	950	950
الوحدة الثانية	840	1790
الوحدة الثالثة	700	2490
الوحدة الرابعة	510	3000
الوحدة الخامسة	350	3350
الوحدة السادسة	200	3550
الوحدة السابعة	50	3600
الوحدة الثامنة	20	3620

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

1. بما أن الماء يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للإنسان ومنفعته الاستعمالية عالية جداً، فقد أعطى هذا الشخص للوحدة الأولى قيمة كبيرة جداً (950 وحدة منفعة) من أصل (1000 وحدة منفعة) تم افتراضها، ومع استهلاك المزيد من الوحدات تنخفض منفعة الوحدات المتتالية المستهلكة _ بحسب قانون تناقص المنفعة الحدية _ إلى أن تصل منفعة الوحدة الثامنة إلى (20 وحدة منفعة).
2. يستمر هذا الشخص باستهلاك المزيد من وحدات الماء بسبب أهميته، ويساعده في ذلك توفر الماء بكثرة في الطبيعة، إلى أن يكتفي ويتوقف عن الاستهلاك عند الوحدة الثامنة، حيث تكون المنفعة الحدية للماء بالنسبة لهذا المستهلك (20 وحدة منفعة) وتكون المنفعة الكلية للماء (3620 وحدة منفعة).

المثال الثاني – االماس:

بفرض أن ذات الشخص يرغب باقتناء الماس للتزين، وبفرض أنه تم إعطاءه الماس بوحدات صغيرة متتالية، وطلب منه أن يقيم المنفعة التي يحصل عليها من هذه الوحدات بوحدات قياس المنفعة، من أصل (1000) فأعطانا القيم التالية:

وحدات الماس	منفعة الوحدة الواحدة	المنفعة الكلية لمجمل الوحدات
الوحدة الأولى	550	550
الوحدة الثانية	350	900
الوحدة الثالثة	230	1130

بالعودة إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. أعطى الشخص الوحدة الواحدة من الماس قيمة منفعة (550) وهي أقل من قيمة منفعة الوحدة الواحدة للماء، وذلك بسبب انخفاض الأهمية الاستعمالية للماس بالنسبة للإنسان مقارنة مع الماء وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الوحدات.
2. إن توقف هذا الشخص عن اقتناء المزيد من وحدات الماس عند عدد قليل من الوحدات هو بسبب الندرة النسبية للماس في الطبيعة ومحدودية أوجه استعمالاته، لذلك تبقى منفعة الوحدة الحدية الأخيرة المقتناة من الماس مرتفعة (230 وحدة منفعة) وبالتالي تبقى المنفعة الكلية للماس بالمقارنة مع الماء منخفضة عند (1130 وحدة منفعة) فقط.

من المثالين السابقين يمكن حل لغز القيمة كالآتي:

إن وفرة الماء في الطبيعة وتعدد أوجه استعمالاته، تدفع الإنسان لاستهلاك كميات كبيرة منه، وبالتالي يحصل الإنسان على منفعة كلية كبيرة جراء استهلاكه للماء (3620 وحدة منفعة)، إلا أن كثرة الوحدات المتتالية المستهلكة منه تجعل منفعة الوحدات الأخيرة منخفضة حيث وصلت عند الوحدة الحدية الأخيرة إلى (20 وحدة منفعة)، والعكس صحيح بالنسبة للماس حيث أن ندرة هذا المعدن الثمين في الطبيعة وعدم ضرورته في الحياة اليومية حيث يمكن الاستغناء عنه على خلاف الماء، فيتوقف الإنسان عن استهلاكه عند عدد محدود من الوحدات فتبقى منفعته الحدية عالية (230 وحدة منفعة) فقط عند الوحدة الحدية الأخيرة والمنفعة الكلية منخفضة (1130 وحدة منفعة) بالمقارنة طبعاً مع الماء، حيث أن منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة (المنفعة الحدية) هي مؤشر الطلب في تحديد القيمة التبادلية، نجد أن (ثمن الماس) أعلى من ثمن (الماء)، لأن المنفعة الحدية للماس أعلى منها للماء، على الرغم من ارتفاع المنفعة الكلية للماء مقارنة بالماس.

وبهذا يكون (لغز القيمة) قد حل عندما أخذت المنافع الحدية بعين الاعتبار وليس المنافع الكلية عند تحديد القيمة التبادلية.

6. القيمة في الاقتصاد المعاصر:

تتحدد قيمة السلعة في الاقتصاد المعاصر بالجمع بين كافة العوامل التي حددت قيمة السلعة من: المنفعة الحدية، الكمية المنتجة والمعروضة المتاحة وبتكاليف إنتاج هذه السلعة.

بالإضافة إلى عوامل اقتصادية – سياسية – اجتماعية وتأثير النقابات والسياسات الضريبية والمالية والتنافسية والتسويقية وعوامل أخرى كأسعار السلع البديلة والمكملة، مستوى الأجور السائد ومعلات الفائدة ومستوى الأرباح السائد في السوق.....الخ.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. خضور، رسلان؛ فضلية عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. بحبوح، خالد نجيب؛ اسماعيل، عصام؛ رضوان، عبد الرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية، جامعة حلب، حلب، سورية.
3. السروجي، فتحي؛ النصر، محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
4. ساموبلسون، بول؛ نوردهاوس، ويليام، (1995)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله وأسامة الدباغ، الطبعة الخامسة عشرة، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مقترحات وتمارين للفصل السابع

بهدف مساعدة الطالب على مراجعة هذا الفصل وتثبيت الأفكار الأساسية، يمكنه محاولة الإجابة على الأسئلة التالية.

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرةالمساعدةعلى الإجابةعلى السؤال	العلامة
1. تعرف المنفعة بالمعنى الاقتصادي بـ: أ. أنه كل تفاعل يؤدي إلى خلق سلعة اقتصادية. ب. أنه خلق المنافع الاقتصادية. ت. أنها تحقيق إشباع معين لدى المستهلك. ث. لاشيء مماذكر.	1.الإنتاج والمنفعة	2
2. لكي تكون للسلعة قيمة تبادلية لابد أن يكون لها قيمة أ. استعمالية. ب. ذاتية. ت. موضوعية. ث. لا شيء مماذكر.	2. القيمة والمنفعة.	2
3. إن القائل بأن (إذا كان العمل هو الأب الفعال للقيمة فإن الأرض هي أمها): أ. أرسطو. ب. وليم بيتي. ت. آدم سميث. ث. توما الإكويني.	4. تطور نظرية القيمة.	2
4. اشترط ريكاردو ليكون العمل أساسا في تحديد القيمة: أ. أن تكون السلعة متوفرة بكثرة في الطبيعة فقط. ب. أن تكون السلعة نادرة في الطبيعة فقط. ت. أن تكون السلعة نادرة وتكون المنافسة تامة في السوق. ث. لا شيء مما ذكر.	1.4 نظريات القيمة في العمل	2

5. لقد ركزت نظرية نفقات الإنتاج على: أ. جانب العرض فقط. ب. جانب الطلب والعرض معاً. ت. جانب الطلب فقط. ث. لاشيء مما ذكر.	2.4 نظريات نفقات الإنتاج	2
6. إن لغز القيمة يتمحور حول: أ. أن السلع الضرورية تكون متوفرة أكثر من السلع غير الضرورية. ب. أن الطلب على السلع المتوفرة أقل منه على السلع النادرة. ت. أن السلع مرتفعة الثمن تكون قيمتها الاستعمالية كبير والسلع منخفضة الثمن تكون قيمتها الاستعمالية قليلة. ث. أن بعض السلع الضرورية كالماء تكون أثمانها منخفضة، بينما توجد سلع غير ضرورية تكون أثمانها مرتفعة جداً كالألماس.	3.4 نظريات العرض والطلب.	2
7. تتحدد القيمة في الاقتصاد المعاصر بـ: أ. المنفعة الحدية والكمية المنتجة والمعروضة المتاحة وبتكاليف إنتاج السلعة. ب. عوامل اقتصادية–سياسية–اجتماعية وتأثير النقابات والسياسات الضريبية والمالية والتنافسية والتسويقية. ت. عوامل أخرى كأسعار السلع البديلة والمكملة ومستوى الأجور السائد ومعدلات الفائدة ومستوى الأرباح السائد في السوق. ث. كلما سبق ذكره.	1.4 نظريات القيمة في العمل	2

يجب الحصول على الأقل على8 علامات من أربعةعشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات،تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. ماهي الصفات التي تتصف بها المنفعة الاقتصادية؟

(الحل في الفقرة: 1. الإنتاج والمنفعة).

2. لقد ميز الاقتصاديون منذ القدم بين مفهومين للقيمة،ما هما؟ وما الفرق بينهما؟

(الحل في الفقرة:2. القيمة والمنفعة).

3. كيف حلل ماركس مفهوم القيمة.

(الحل في الفقرة:4–1. نظريات القيمة في العمل).

4. كيف قام مارشال بالتوفيق بين وجهات النظر المختلفة حول مفهوم القيمة.

(الحل موجود في الفقرة:4–3. نظريات العرض والطلب).

5. ما هو لغز القيمة؟ وكيف تم حله؟

(الحل موجود في الفقرة: 5. لغز القيمة).

الفصل الثامن:
عناصر الإنتاج

عنوان الموضوع:

عناصر الإنتاج.

الكلمات المفتاحية:

الإنتاج، العمل، رأس المال، الفائدة، الطبيعة (الأرض)، الريع، التنظيم.

ملخص:

تم في هذا الفصل تعريف الطالب بمفهوم الإنتاج وعناصره. بداية تم شرح مفهوم العمل من حيث: طبيعته وخواصه، مزاياه وتقسيماته. كما تم التعريف، في الجزء الثاني من الفصل، بمفهوم رأس المال بأقسامه ومصادر تكوينه مع التعرف على مفهوم "الفائدة". وفي الجزء الثالث تم التعريف بالعنصر الثالث من عناصر الإنتاج وهو الطبيعة. في النهاية تم التعريف بمفهوم "التنظيم".

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تعريف مفهوم العمل من حيث طبيعته وخواصه، مزاياه وتقسيماته.
- شرح مفهوم رأس المال بأقسامه ومصادر تكوينه.
- فهم مفهوم "الفائدة"، والتفريق بين سعر الفائدة النقدي (الاسمي) وسعر الفائدة الحقيقي.
- شرح مفهوم الطبيعة كأحد عناصر الإنتاج.
- فهم معنى مصطلح "الريع".
- شرح معنى مصطلح "التنظيم" بوصفه أحد عوامل الإنتاج.
- شرح معنى "الربح" بالنسبة للمنشأة.

المخطط:

- العمل
- رأس المال
- الطبيعة (الأرض)
- التنظيم (الاستحداث)

مقدمة

يعد الإنتاج من أهم مراحل النشاط الاقتصادي، فقبل أن يكون هناك استهلاك، لابد من أن يكون لدينا إنتاج، إذ تتوقف القدرة على إشباع الحاجات المتجددة لأفراد المجتمع على حجم الإنتاج من السلع والخدمات. والواقع أن أفضل قياس لقوة البلد الاقتصادية هو قدراتها الإنتاجية: أي المعارف، والمؤسسات، ورأس المال التي يمكن تسخيرها لصنع ذلك الكم الهائل من السلع التي يقوم الأفراد بالإتجار بها واستهلاكها.

ويعرف الإنتاج: أنه عملية خلق القيم أو إضافة قيم جديدة لشيء ما. كما ويعرف بأنه عملية خلق المنافع أو إضافة منافع جديدة.

المشروع الاقتصادي هو وحدة الإنتاج الاقتصادية الأساسية، ويتكون المشروع (منشأة فردية، شركة أشخاص، شركة مساهمة،.....الخ) من نسب معينة من عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال والتنظيم).

يتكون المشروع بشكل عام من عناصر الإنتاج الرئيسة الثلاث:العمل، رأس المال، الطبيعة، بالإضافة إلى المنظم الذي يجمع بين هذه العناصر الثلاثة لتتم عملية الإنتاج.

1. العمل

يعد الإنسان ملزماً بالسعي وراء العمل من أجل تأمين معاشه وتلبية احتياجاته، وهذا يتطلب بذل الجهد واحتمال المشقة. وقد سعى ومازال الإنسان يحاول تخفيف هذا التعب والمشقة إلى الحد الأدنى، مما كان سبباً في ظهور الابتكارات الحديثة واستخدام الآلة.

1.1 طبيعة العمل وخواصه

يعد العمل عنصر الإنتاج الأقدم الذي استخدمه الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة وأثناء سعيه الحثيث لإشباع حاجاته. ويعرف العمل بأنه: الجهد والنشاط الواعي والهادف الذي يقوم به الإنسان لإنتاج الخيرات المادية لإشباع حاجاته بطريق مباشر أو غير مباشر.

2.1 مزايا العمل:

- العمل مجهود يبذل عن وعي وإرادة، حيث أن العمل يصدر عن تفكير وإرادة.
- العمل متعب عموماً، لذلك يسعى الإنسان دائماً لإيجاد ما يخفف هذا التعب عن طريق ابتكار الآلات.
- لابد كي نعتبر أن العمل عملاً بالمعنى الاقتصادي أن يكون له هدف وهو إنتاج الخيرات.

3.1 تقسيمات العمل وأنواعه:

- من حيث خطة الإنتاج: يقسم العمل إلى عمل إداري، وهو المختص بتنظيم الحركة داخل المصنع ووضع خطة الإنتاج، وعمل تنفيذي وهو الذي يختص بإجراء ما يلزم لتنفيذ خطة الإنتاج الموضوعة.
- من حيث طبيعته: ينقسم العمل هنا إلى عمل فكري (كعمل الطبيب، الكاتب) ويعتمد هذا النوع من العمل على الجهد الذهني أو الفكري، وعمل عضلي (كعمل البناء، الحداد)، ويعتمد هذا النوع من العمل على الجهد العضلي أو الجسدي.
- من حيث الإعداد: ينقسم العمل هنا إلى: عمل فني يتطلب إعداداً وتدريباً كبيرين (كالجراح والمهندس)، وعمل غير فني يتطلب إعداداً محدوداً (كالعامل الزراعي).

إن التخصص في العمل يزيد إنتاجية العامل شرط أن يكون مناسبا لامكانياته. ويحصل العامل على أجر يتمثل بمقدار من النقود متفق عليه يدفعه صاحب العمل لقاء الخدمات التي يؤديها العامل. ونميز نوعين من الأجور:

- الأجر النقدي:عبارة عن مبلغ من النقود يحصل عليه العامل مقابل قيامه بعمل معين خلال زمن محدد.
- الأجرالحقيقي: عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها مقابل أجره النقدي. لذلك العلاقة عكسية بين الأجر الحقيقي والأسعار.

2. رأس المال

لا يعد رأس المال عنصراً مستقلاً، بل هو في الواقع نشأ نتيجة تفاعل عنصري الطبيعة والعمل. فالعدد والآلات وغيرها هي في الواقع عبارة عن سلع، تعاون في إنتاجها كل من الفكر الإنساني وموارد الطبيعة لإيجادها وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع.

ويعرف رأس المال على أنه: "الثروة التي أنتجت في الماضي ولا تستهلك مباشرة ولكن كي تستخدم في إنتاج ثروة جديدة أخرى".

أي أن السلع الرأسمالية تشبع حاجات استهلاكية بشكل غير مباشر وذلك بعكس السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية بشكل مباشر.

ورأس المال بهذا المعنى يشمل كل أداة أو مادة تستعمل في الإنتاج بخلاف الأرض والعمل، أياً كانت طبيعة هذه الأداة. لذلك لا يشمل رأس المال، العدد والأدوات والآلات والمعدات الإنتاجية المختلفة والمباني والمنشآت فقط، بل يشمل أيضاً الفحم الحجري والبترول اللذين يستخدمان في العملية الإنتاجية وقوداً في المصانع، أو القطن الخام الذي تصنع منه المنسوجات، وكذلك السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى وهي السلع التي تعتبر نصف مصنوعة، مثل خيوط الغزل القطنية والصوفية.

وهناك عدد من الاقتصاديين لا يكتفون بالتعريف السابق لرأس المال، ولكنهم يدمجون تحت مسمى عنصر رأس المال كل المواهب الإنسانية الفكرية والأخلاقية التي تتمتع بها الشعوب (رأس المال الفكري)، وذلك بصفتها المحرك الأساسي للإنتاج والتقدم الاقتصادي.

1.2 مصادر تكوين رأس المال:

يتكون رأس المال من مصدرين هما: الادخار والاستثمار.

ويقصد بالادخار: فائض الدخل عن الاستهلاك، ولا يحقق غرضه الاقتصادي إلا إذا جاء بعد إشباع الحاجات الضرورية للأفراد.

ويقصد بالاستثمار: استخدام الفائض (الادخار) في عملية الإنتاج، فالمدخر الذي يضع أمواله في الخزانة دون توظيفها لا يعمل على زيادة الإنتاج، والعكس صحيح، فمن يستخدم هذه الأموال في الاستثمار وإنشاء المشروعات فهو يعمل على زيادة الإنتاج.

2.2 أقسام رأس المال: يمكن تقسيم رأس المال انطلاقاً من عدة اعتبارات إلى:

1. من حيث الشكل: يقسم رأس المال هنا إلى:
   - رأس المال النقدي وهو الذي يتخذ شكل النقود والأسهم والسندات.
   - رأس المال العيني وهو يشمل الأصول الثابتة من آلات ومباني تستخدم في عملية الإنتاج.
2. من حيث الغرض: يمكن تقسيم رأس المال من حيث الغرض الذي يكون من أجله إلى:
   - رأس مال إنتاجي وهو الذي يتمثل بالآلات والمنشآت والمواد، ويقوم بدور أساسي في العملية الإنتاجية.
   - رأس مال إيرادي وهو الذي يأخذ صورة الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات للاكتتاب.
3. من حيث طبيعة استعماله: يمكن تقسيم رأس المال إلى:
   - رأس مال ثابت: وهو رأس المال الإنتاجي الذي يشمل جميع الأصول الثابتة كالعدد والآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تستخدم لفترات طويلة وتستهلك تدريجياً مع الزمن بسبب هذا الاستخدام.
   - رأس مال متداول: وهو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها الاقتصادية بمجرد استخدامها في العملية الإنتاجية، ويشمل هذا النوع المواد الخام والمواد نصف مصنعة التي تدخل في العملية الإنتاجية وتساهم في إنتاج السلع.
4. من حيث الملكية: يمكن تقسيم رأس المال من حيث الملكية إلى:
   - رأس مال خاص: وهو رأس المال الذي تعود ملكيته إلى فرد، أو عدة أفراد، أو لشركة مساهمة أو لهيئات خاصة.
   - رأس المال العام: وهو الذي يكون مملوكاً للدولة بكامله، كأن تمتلك الحكومة رأس مال بعض المنشآت الصناعية أو التجارية أو منشآت المرافق العامة.
   - رأس مال مشترك: كمشاركة القطاعين العام والخاص في امتلاك بعض المؤسسات الاقتصادية.

5. من حيث طبيعة تكوينه: يمكن تقسيم رأس المال من حيث طبيعة تكوينه إلى:

- رأس مال مادي: وهو رأس مال يأخذ شكلاً مادياً ملموساً. ويمكن لصاحبه التصرف فيه (كالعدد والآلات والمواد الخام والمواد نصف مصنعة).
- رأس مال غير مادي: فيتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والتجديد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

6. من حيث المصدر: يمكن تقسيم رأس المال هنا إلى:

- رأس مال وطني وهو الذي يكون مصدره مدخرات أبناء الوطن.
- رأس مال أجنبي وهو الذي يكون مصدره دولة أجنبية أو أفراد أو مؤسسات أجنبية.
- رأس مال مختلط ويجمع بين المدخرات الوطنية والأجنبية.

ويطلق على العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل توظيف أمواله بالفائدة.
تمثل الفائدة تكلفة الحصول على النقود، فالفائدة هي الثمن الذي يدفع مقابل اقتراض الأموال أو استعمالها، وتكون بشكل نسبة مئوية من المبلغ المقترض.

ويتحدد سعر الفائدة في السوق كما تتحدد عوائد عوامل الإنتاج الأخرى بتفاعل العرض والطلب على الأموال. وتتعدد أسعار الفائدة في نفس الاقتصاد، فهناك سعر فائدة للقروض الحكومية وسعر فائدة يدفع لأصحاب السندات الخ..... ويعد عنصر المخاطرة من أهم محددات سعر الفائدة (يتجسد عنصر المخاطرة في عدم القدرة على السداد أو احتمال انخفاض القوة الشرائية للنقود أو ارتفاع أسعار الفائدة.....) والعلاقة طردية بين عنصر المخاطرة وسعر الفائدة.
ويمكننا التفريق بين سعر الفائدة النقدي (الاسمي) وسعر الفائدة الحقيقي.
فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 8% فهذا يعني أن من يودع مبلغ 1000 في المصرف سيحصل بعد سنة على 80 ل. س والتي تمثل الزيادة النقدية للمبلغ المستثمر، ولكن المستثمر لا يهمه المبلغ النقدي الذي حصل عليه بقدر ما يهمه كمية السلع والخدمات التي يشتريها بـ 80 ل. س أي يهمه القيمة الحقيقية للمبلغ. وبمعنى آخر يهمه سعر الفائدة الحقيقي الذي يقيس العائد على الاستثمار معبراً عنه بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها، أي أن سعر الفائدة الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في معدلات التضخم.

3. الطبيعة (الأرض)

يقصد بالطبيعة بوصفها أحد عوامل الإنتاج، الموارد والقوى كلها التي يجدها الإنسان من دون جهد من جانبه، أي هبات الطبيعة جميعها التي لم يوجدها عمل إنساني سابق ولا حاضر والتي تمكن الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته من الأرض والمناجم والغابات البكر ومصائد الأسماك ومساقط الماء..الخ.

وتتميز الموارد الطبيعية[1] التي تعتبر من عوامل الإنتاج:

1. إن الموارد الطبيعية على خلاف عوامل الإنتاج الأخرى ذات عرض محدود وإذا كان من الممكن اكتساب مساحات جديدة من الأرض عن طريق تجفيف البحيرات، إلا أن هذه المساحات من الضآلة بمكان إذا ما قورنت بالمساحة الكلية للأرض أو اليابسة، مما يمكن معه القول بأن المساحة الكلية المستغلة من الأرض المتاحة للإنسان **ثابتة في كميتها:** بالرغم من ان المساحة الكلية المستغلة من الأرض ثابتة فعلاً لكنها تختلف بطبيعة الحال من زمن إلى آخر. كذلك فإن المساحة الفعالة من الأرض، أي المساحة التي تقاس على أساس الطاقة الإنتاجية، تختلف بحسب درجة الكفاءة التي تستغل بها مساحة معينة من الأرض في عملية الإنتاج.
2. على الرغم من ثبات عرض الموارد الطبيعية إلا أن توافرها وزيادتها يتوقف على علم الإنسان بها وقدرته على استخدامها، ويعني ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثروات الطبيعية وذلك عن طريق الاكتشافات.

إن الموارد الطبيعية **لا تحمل المجتمع أي نفقة إنتاج:** بالرغم من أن الفرد الذي يريد استغلال الأرض يتعين عليه أن يدفع مقابلاً لذلك إلى مالكها مما يعتبر نفقة بالنسبة إليه، لكن هذا إنما يعد من وجهة نظر المجتمع مجرد تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم، وأما المجتمع بوصفه كلاً فإنه لا يتحمل أي نفقة في سبيل هذا الاستغلال للأرض. ويترتب على ذلك أن يكون من المفيد اقتصادياً دائماً أن تستخدم الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً وذلك لأنها لا تكلف المجتمع شيئاً، وذلك على خلاف العوامل الإنتاجية الأخرى. فالأرض وغيرها من الموارد الطبيعية هي منحة من الخالق ولم يضطر أحد أبداً لإنفاق أية أموال لإيجادها أو خلقها.

1.3 الريع:

يطلق على عائد عنصر الأرض مصطلح "الريع". بالنسبة للشخص العادي فإن كلمة ريع تعني عادة إيجار الأرض، أو إيجار الشقة السكنية، أما في الاقتصاد فالريع يأخذ معنى آخر، حيث يعني "الدخل الذي يحصل عليه مالكو عنصر الأرض (الموارد الطبيعية) التي تتميز بأنها متوفرة بكميات محدودة وثابتة".

يرتبط مفهوم الريع تاريخياً بالاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو، فقد افترض ريكاردو أن مساحة الأرض محدودة، وأنه لا يوجد لهذه الأرض أي استخدام سوى إنتاج الذرة (الذي كان يمثل المنتج الزراعي الرئيسي حينذاك)، وحيث أنه لا يوجد استخدام آخر للأرض، فإن أصحاب تلك الأرض يمكن أن يقبلوا أي مبلغ يحصلون عليه مهما كان ضئيلاً. وإذا كان الطلب المتزايد على الأرض يجعل أصحابها يحصلون على مبالغ مرتفعة، فإن هذه المبالغ تعتبر فائضاً لأنها تزيد عما يمكن أن يقبل به أصحاب تلك الأرض لإبقائها في استخدامها الحالي. وهكذا ارتبط مفهوم الريع في الاقتصاد بمفهوم الفائض، وأصبح الريع يعني المبالغ الفائضة التي يحصل عليها عنصر الإنتاج

1 نشير إلى أن هناك بعض الموارد الطبيعية التي تساعد الإنسان في الإنتاج كأشعة الشمس أو الهواء أو المطر..الخ ولكنها لا تدخل في مفهوم الموارد الطبيعية كأحد عوامل الإنتاج إذ تعتبر من" الموارد الحرة "أي غير المحدودة كمياً التي لا تخضع لملكية أحد ولا يمكن السيطرة عليها.

زيادة عما يجب أن يدفع للاحتفاظ به في استخدامه الحالي. وينطبق هذا الكلام على باقي عناصر الإنتاج الأخرى.

إن افتراض ثبات كمية الأرض المتوفرة ليس دقيقاً وغير عملي، وإذا كان يمكن أن تكون كمية الأرض المتاحة للمجتمع بكامله ثابتة تقريباً، فإن الأرض التي يمكن استخدامها في مجال معين هي بالتأكيد غير ثابتة. ويمكن لأي منا أن يلاحظ بأن الأرض تستخدم بمجالات متعددة، فقد تستخدم الأرض للبناء السكني أو لشق الطرق أو لبناء الحدائق...الخ، وحتى في حالات الزراعة يمكن أن تزرع أصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية. وإذا نظرنا إلى الأرض في استخدام ما، فإن علينا أن ندفع مبالغ معينة لاجتذاب الأرض إلى ذلك الاستخدام، أو للحيلولة دون انجذابها إلى استخدام آخر.

وإذا كان الريع يمثل سعر العنصر الانتاجي محدود العرض، فهل يمكننا اعتبار إيجارات المباني والمساكن ريعاً؟

بالواقع يمكن اعتبارها ريعاً فقط بالأجل القصير لمحدودية العرض بالأجل القصير بينما وطالما نستطيع زيادة المعروض من الشقق السكنية بالأجلين المتوسط والطويل فهنا لا تعتبر الإيجارات ريعاً وإن أطلق عليها في بعض الأحيان "شبه الريع".

وينطبق هذا الكلام على ما تحتويه الأرض من ثروات طبيعية فعلى سبيل المثال لو أخذنا النفط الذي يعد مورداً ناضباً وعنصراً محدود العرض، فإذا فرضنا أن تكلفة إنتاج برميل النفط في سورية (10 يورو)، وفي بحر الشمال(15 يورو) وفي الولايات المتحدة (20 يورو)، فإن ريع كل برميل نفط يتحدد بالمناطق الثلاث بالفرق بين تكلفة الإنتاج في كل منطقة وتكلفة الإنتاج في المنطقة الحدية (تكلفة استخراج النفط الأعلى تجارياً تمثل منطقة الآبار الحدية وهنا تكلفة استخراج النفط الأمريكي) وعليه يكون ريع البرميل في سورية (10 يورو) وفي بحر الشمال (5 يورو) أي أن ريع برميل النفط السوري هو الأعلى لأن تكلفة استخراجه هي الأقل.

وفي حال ازداد الطلب على النفط وارتفع سعره فإنه يمكن البحث عن مناطق نفطية جديدة قد تكون تكاليف الإنتاج فيها أعلى من تكاليف إنتاج النفط الأمريكي وبالتالي تظهر مناطق جديدة ويصبح لبرميل النفط الأمريكي ريع وترتفع ريوع النفط السوري وبحر الشمال.

4. التنظيم (الاستحداث)

إن عوامل الإنتاج الثلاث السابقة (الأرض، رأس المال، العمل)، لا يمكن أن تجتمع من تلقاء نفسها مع بعضها وأن تمتزج في شكل علاقة محددة بهدف إنتاج سلعة أو خدمة معينة، بل لابد من أن يتم هذا الجمع عن طريق شخص ما يتولى القيام بهذه المهمة وذلك حتى يمكن تحقيق الغاية النهائية من وجود هذه العوامل تحت تصرف الإنسان، وهي الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المتعددة للإنسان. ويطلق على هذا الشخص في علم الاقتصاد اسم "المنظم" وعلى المهمة الإنتاجية التي يقوم بها اسم "التنظيم".

فالتنظيم بوصفه أحد عوامل الإنتاج يتمثل في الجهد الإنساني الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج الأخرى والتنسيق بينها وفق نسب معينة بهدف الحصول على أقصى النتائج الممكنة التي غالباً ما تتمثل في الحصول على أكبر ربح ممكن.

المنظم إذاً هو الشخص (أو مجموعة الأشخاص) الذي يؤلف بين عوامل الإنتاج المختلفة في شكل علاقة منظمة هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، ويقرر الكمية التي ستستخدم من كل عامل منها والطريقة التي سيستخدم بها في هذه العملية، والذي يقرر كذلك كمية المنتجات وأنواعها التي ستستخدم هذه العوامل من أجل إنتاجها، والذي يتحمل أخيراً مخاطر عملية الإنتاج هذه.

إن المجهود الذي يبذله المنظم هو مجهود ذهني ويمكن إدخاله في نطاق مفهوم العمل، فالمنظم ليس إلا عاملاً يقدم للعملية الإنتاجية خدمة شخصية تتجسد في كمية العمل الذهني المبذول، ويتقاضى المنظم لقاء عمله هذا ربحاً غير محدد مسبقاً.

وتتوقف كمية الربح التي يحصل عليها المنظم على حسن التنظيم والإدارة للمشروع وعلى حجم المشروع والعلاقة بين الإيرادات الحاصلة من بيع المنتجات والتكاليف التي يتحملها المشروع.

1.4 الأرباح:

الربح بالمفهوم المحاسبي هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف الصريحة في المنشأة. أما الربح بالمفهوم الاقتصادي فهو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية (الصريحة+الضمنية)، ويقصد بالنفقات الضمنية نفقات الفرصة البديلة التي تتمثل في الفائدة على رأس المال المملوك للمشروع والأجور الضمنية (خدمات أصحاب المشروع التي تقدر على أساس ما يمكن أن يحصل عليه هؤلاء فيما لو عملوا لدى الغير)، إضافة إلى الريع الضمني (إذا كانت المؤسسة تمتلك أرض أو أصول يتعذر إعادة إنتاجها فإن جزءاً من الربح في المعنى المحاسبي يتكون من المبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه أصحاب المشروع فيما لو قاموا بتأجير هذه الأرض أو الأصول لغيرهم)، إذاً هو العائد الذي يعود على المنظم لتحمله كافة المخاطر (التي يمكن التنبؤ بها والتأمين ضدها)، وكلما زادت هذه المخاطر كلما طلب المنظم ربحاً أكبر كي يقوم بتنظيم مشروعه.

فإذا كانت أسعار عناصر الإنتاج الأخرى تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق هذه العناصر فإنه يصعب تحديد الأرباح لأن عنصر التنظيم غير محدد كما هو الحال بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج، لذلك يتحدد الربح وفقاً لمبدأ العائد المتبقي لعوائد عناصر الإنتاج الأخرى، فبعد تحديد سعر السلعة أوالخدمة في سوق المنافسة الكاملة يتم تحديد عوائد عناصر الإنتاج التي تأخذ شكل الأجر والفائدة والريع والمتبقي يمثل الربح.

النتيجة:

نحصل من خلال تضافر العوامل الأربعة (الأرض،العمل، رأس المال، التنظيم) على السلع والخدمات، التي إذا طرحنا من قيمتها قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج. وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل مقابل مساهمتها بالإنتاج بوصفها عوائد. فكما أسلفنا تحصل الأرض على (الريع)، ويحصل العمل على (الأجر)، ويحصل رأس المال على (الفائدة)، ويحصل التنظيم على (الربح).

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. بحبوح، خالد نجيب؛ اسماعيل، عصام؛ رضوان، عبد الرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية, جامعة حلب، حلب، سورية.
2. السروجي، فتحي، النصر، محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
3. قنوع، نزار، هرمز، نور الدين، (2008)، مبادئ الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة تشرين، جامعة تشرين، مركز التعليم المفتوح، اللاذقية، سورية.

مقترحات وتمارين للفصل الثامن

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. يقسم العمل من حيث خطة الإنتاج إلى: أ. عمل فكري وعمل عضلي. ب. عمل فني وعمل غير فني. ت. عمل إداري وعمل تنفيذي. ث. لاشيءمماذكر.	3.1 تقسيمات العمل وأنواعه	2
2. يطلق على ما يحصل عليه العامل مقابل قيامه بعمل معين خلال فترة زمنية: أ. راتب. ب. مكافأة. ت. أجر نقدي. ث. أجر حقيقي.	3.1 تقسيمات العمل وأنواعه	2
3. يقسم رأس المال من حيث الغرض إلى: أ. رأس مال نقدي ورأس مال عيني. ب. رأس مال ثابت ورأس مال متداول. ت. رأس مال خاص ورأس مال عام. ث. لا شيء مما ذكر.	2.2 أقسام رأس المال	2
4. يعتبر أحد عناصر الإنتاج التالية عرضها محدود: أ. العمل. ب. رأس المال. ت. الأرض. ث. التنظيم.	3. الطبيعة (الأرض)	2

5. يطلق على الفرق بين الايرادات الصريحة والنفقات الصريحة بالربح: أ. المحاسبي. ب. الاقتصادي. ت. الصريح. ث. لاشيء مما ذكر.	1.4 الأرباح	2
6. يمكن اعتبار إيجارات المباني السكنية ريعاً فقط في الأجل: أ. الطويل. ب. القصير. ت. المتوسط. ث. لا شيء مما ذكر.	1.3 الريع	2

يجب الحصول على الأقل على 8علامات من إثنتا عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات،تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. يقسم رأس المال إلى ستة أشكال انطلاقاً من عدة اعتبارات، تحدث عنها.

(الحل في الفقرة: 2 – 2 – أقسام رأس المال).

2. ما هي أهم المزايا التي يتمتع بها عنصر العمل؟

(الحل في الفقرة:1 – 2 مزايا العمل).

3. ما هو المقصود بسعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي؟

(الحل في الفقرة: 2 – 2 – أقسام رأس المال).

4. هل تستطيع عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) أن تقوم بعملية الإنتاج لوحدها؟ ولماذا؟

(الحل موجود في الفقرة:4 – التنظيم (الاستحداث).

الفصل التاسع:
طلب وعرض السوق

عنوان الموضوع:

طلب وعرض السوق.

الكلمات المفتاحية:

الطلب، دالة الطلب، منحني الطلب، قانون الطلب، مرونة الطلب، جدول الطلب، العرض، دالة العرض، قانون العرض، جدول العرض، منحني العرض، مرونة العرض.

ملخص:

تم في هذا الفصل تعريف الطالب بمفهومي العرض والطلب من خلال استعراض المفاهيم التالية لكل منهما: الدالة، المنحني، المرونة والعوامل المؤثرة فيها، الجدول والقانون.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- فهم فكرة الطلب في السوق وكيفية حسابه، مع رسمه بيانياً
- حساب مرونة الطلب بأنواعها المختلفة (السعرية، الدخلية، المتقاطعة) وفهم مدلولها
- التعرف على العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية في السوق
- فهم فكرة العرض في السوق وكيفية حسابه، مع رسمه بيانياً
- حساب مرونة العرض السعرية بأنواعها المختلفة وفهم مدلولها
- التعرف على العوامل المؤثرة في مرونة العرض في السوق

المخطط:

- تعريف الطلب
- دالة الطلب
- جدول الطلب
- منحنى الطلب
- قانون الطلب
- الحالات الاستثنائية للطلب
- مرونة الطلب
- تعريف العرض
- العرض

- قانون العرض
- جدول العرض
- منحنى العرض
- مرونة العرض

1. تعريف الطلب

يعرف الطلب على سلعة ما" بأنه تلك الكميات التي يكون المستهلكون قادرين ويرغبون في شرائها عند الأثمان المختلفة لها، في فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ونلاحظ أن التعريف السابق يركز على:

- أن تكون الرغبة في الشراء مترافقة بقوة شرائية، أي أن يكون الطلب على السلعة "طلب فعال"

فمجرد الرغبة غير المصحوبة بالقوة الشرائية لا تعتبر طلباً على السلعة. فالطلب الفعال هو الطلب المصحوب بالرغبة والقدرة على الشراء، وارتباطه بفترة زمنية محددة

- بقاء الأشياء الأخرى على حالها، لكي يكون التغير في الكمية المطلوبة راجعاً فقط للتغير في ثمنها

2. دالة الطلب

دالة الطلب: هي العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وبين العوامل التي تحدد أو تؤثر في هذه الكمية. والتعبير الشائع لهذه الدالة هو العلاقة الدالية بين السعر والكمية. وتتكون دالة الطلب من متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع وتكون دالة الطلب في أبسط صورها على الشكل التالي:

الكمية المطلوبة=دالة(السعر)

$$D=f(p)$$

لكن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة مثل الدخل الحقيقي، أسعار السلع الأخرى، التغير في عدد السكان، التغير في عدد المستهلكين، التغير في أذواق ورغبات المستهلكين. ويمكن التعبير عن دالة الطلب في هذه الحالة كالتالي:

$$D=f(P)+g(N)+d(Y)$$

3. جدول الطلب

هو عبارة عن التعبير الرقمي عن دالة الطلب (يعاب عليه أنه لا يمكن أن يشمل كافة الأسعار التي يمكن أن نفترضها للسلعة). فجدول الطلب هو وسيلة إيضاحية رقمية لطبيعة العلاقة بين الكميات المطلوبة عند الأسعار المحتملة. والأمثلة على ذلك كثيرة، كما يتضح من المثالين التاليين:

السلعة X		السلعة Y	
السعر	الكمية المطلوبة	السعر	الكمية المطلوبة
6	50	5	70
5	60	7	50
4	75	9	30
3	100	12	15
2	140	15	0

4. منحنى الطلب

هو عبارة عن التعبير البياني عن قانون الطلب أو دالة الطلب ويعبر عن العلاقة بين الكمية والسعر عند مستويات مختلفة للأسعار. بمعنى آخر هو عبارة عن التمثيل البياني لجدول الطلب. يمكن تفسير شكل منحنى الطلب، أي سبب زيادة الكمية المطلوبة عند الانخفاض السعر بالسببين التاليين:

- إن انخفاض السعر يجذب مستهلكين جدد لم يكن دخلهم يسمح لهم بشراء السلعة من قبل
- إن انخفاض السعر يدفع المشترين القادرين على الشراء عند الأسعار المرتفعة إلى زيادة الكمية المطلوبة بعد انخفاض السعر

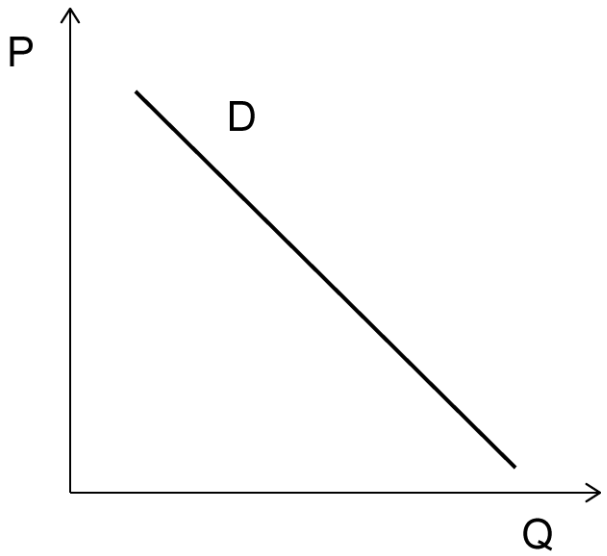

منحنى طلب السوق: هو المنحنى الذي يعكس رغبة جميع المستهلكين في شراء سلعة معينة عند كل سعر.
نحصل على طلب السوق على سلعة معينة من خلال تجميع الطلبات الفردية لجميع المستهلكين، وبالتالي فإن منحنى طلب السوق هو مجموع منحنيات الطلب الفردية. نفترض أنه لدينا ثلاثة مستهلكين فقط في سوق سلعة ما، ولكل مستهلك جدول طلب مختلف فإننا نستطيع اشتقاق طلب السوق كالتالي:

السعر	الكمية المطلوبة للمستهلك 1	الكمية المطلوبة للمستهلك 2	الكمية المطلوبة للمستهلك 3	طلب السوق (1+2+3)
5	10	0	6	16
4	15	1	9	25
3	23	5	14	42
2	36	12	22	70
1	60	20	30	110

5. قانون الطلب

هو تلك الصيغة التي تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين اللذان يكونان دالة الطلب، مع ثبات العوامل الأخرى، فهو يوضح إذا كانت تلك العلاقة طردية أم عكسية.
والتعبير الشائع لهذا القانون هو ذلك القانون الذي يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة والسعر.
وينص على أن: ارتفاع سعر سلعة ما مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها، في حين أن انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى ازدياد الكمية المطلوبة منها.

6. الحالات الاستثنائية للطلب

هناك حالات استثنائية لا ينطبق فيها قانون الطلب، ولا تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة عكسية. من هذه الحالات ما يلي:

1. حالة السلع التي تطلب لذاتها ولكونها باهظة الثمن، كسلع الرفاهية من مجوهرات وأحجار كريمة وتحف نادرة.
2. حالة السلع التي يعتقد الأفراد أن ارتفاع ثمنها دليلاً على جودتها، كأدوات ومساحيق التجميل مثلاً.
3. حالة السلع التي يزيد الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها خوفاً من ارتفاع أكبر في المستقبل. ويحدث ذلك غالباً في أوقات الحروب والأزمات خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.
4. حالة سلع الفقراء الأساسية كالخبز.

7. مرونة الطلب

مرونة الطلب: تعني مدى استجابة الطلب لإحدى العوامل المؤثرة على الطلب ويعبر عنها بالتغير النسبي في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير النسبي في إحدى العوامل المؤثرة (محددات الطلب) على الطلب.

إن العلاقة الدالية بين الطلب كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيه كمتغيرات مستقلة، تعني أن الكمية المطلوبة من السلعة ستتغير عند تغير أي عامل من العوامل أو المتغيرات السابقة. ولكن ما مدى هذا التغير؟

1.7 مرونة الطلب السعرية:

مرونة الطلب السعرية:هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في ثمن السلعة.

$$eQ/p = \frac{\Delta QD}{\Delta P} \times \frac{P}{QD}$$

يحدد معامل المرونة خمس درجات أو حالات لمرونة الطلب. وهي كالتالي:

1.1.7 الطلب لا نهائي المرونة:

وهي الحالة التي يؤدي فيها تغير في ثمن السلعة إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة منها. أي أن المستهلكين مستعدين لشراء كل الكمية التي يمكنهم شرائها من السلعة عند ثمن معين، ولكنهم غير مستعدين لشراء أي كمية منها إذا ارتفع ثمنها ولو بنسبة ضئيلة جداً.

$[eQ/P = \infty]$

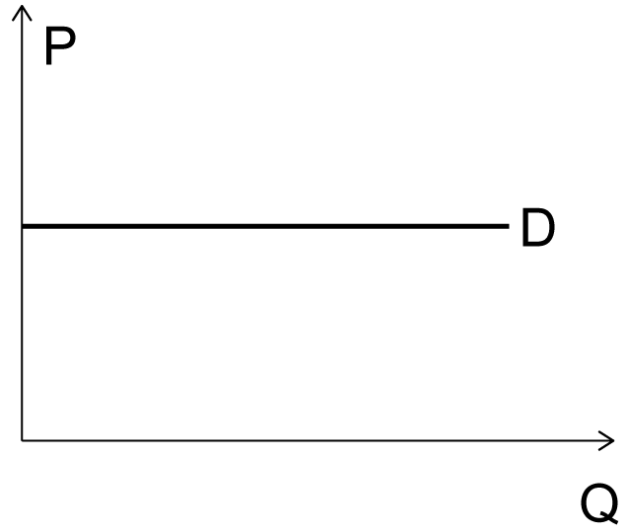

2.1.7 الطلب المرن:

أي الحالة التي تتغير فيها الكمية التي يطلبها المستهلكون من السلعة بنسبة أكبر من التغير الذي يحدث في ثمنها.

[eQ/p> 1 < ∞]

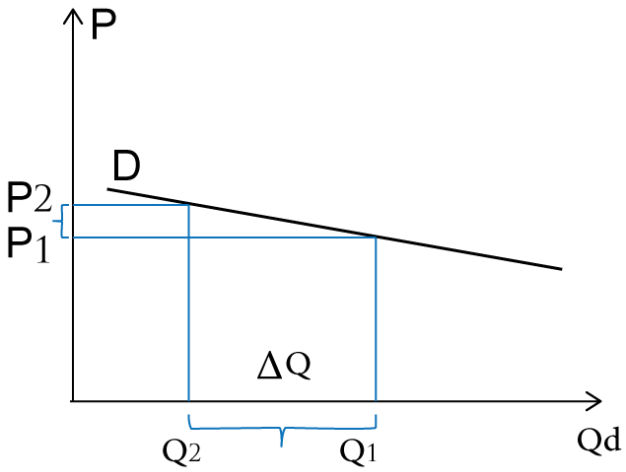

3.1.7 الطلب متكافئ المرونة:

وهي الحالة التي تتغير فيها الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة بنفس نسبة التغير في الثمن.

[1=eQ/P]

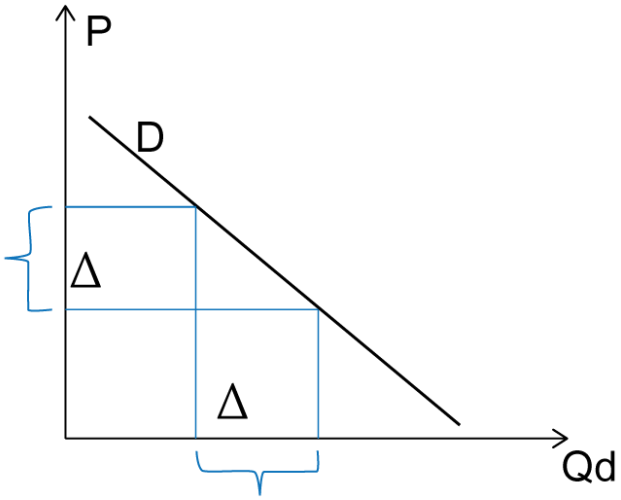

4.1.7.الطلب غير المرن:

هو ذلك الذي تتغير فيه الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة بنسبة أقل من نسبة التغير في الثمن.

[صفر < eQ/P < 1]

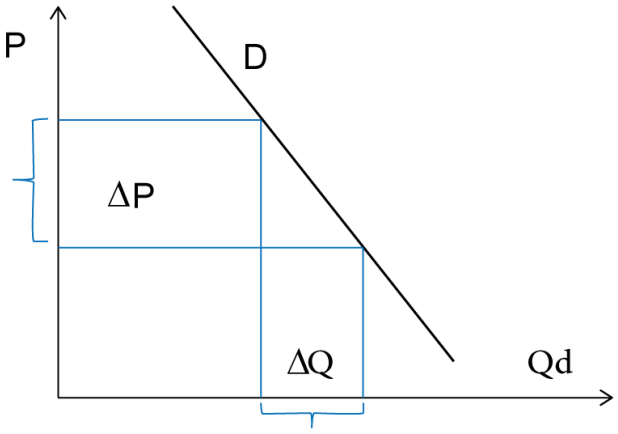

5.1.7.الطلب عديم المرونة:

وهو يعني أن الكمية المطلوبة عديمة الاستجابة لتغيرات الثمن.

[eQ/P= صفر]

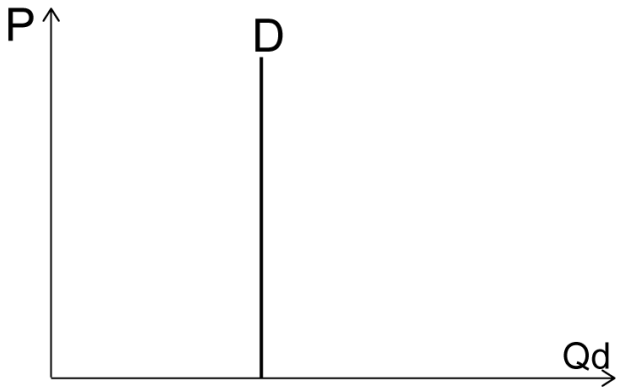

2.7 العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية:

تتوقف درجة حساسية الطلب على السلعة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل وهي:

1. أهمية السلعة وضرورتها للمستهلك.
2. مدى توافر بدائل للسلعة.
3. تعدد استعمالات السلعة.
4. مستوى الدخل.
5. نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل.
6. الفترة الزمنية.

مثال:

إذا تغير سعر السلعة X من 80 إلى 60 ليرة سورية، وارتفعت الكمية المطلوبة من 20 وحدة إلى 30 وحدة. احسب مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة ووضح دلالته.

الحل:

بتطبيق قانون مرونة الطلب السعرية:

$$eQ/p = \frac{P}{QD} \times \frac{\Delta QD}{\Delta P}$$

$$(80 / 20) \times (30-20) / (60-80) = -2$$

- دلالة النتيجة: الإشارة السالبة تعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. الرقم(2) يشير إلى أن معامل المرونة أكبر من الواحد وبالتالي فإن الطلب على السلعة هو طلب مرن نسبياً حيث أن تغير (انخفاض) بنسبة(1%(في السعر أدى إلى (ارتفاع) تغير الكمية المطلوبة بنسبة(2%).

3.7.مرونة الطلب الدخلية:

مرونة الطلب الدخلية:هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في دخل المستهلك.

$$eQ/R = \frac{\Delta QD}{\Delta R} \times \frac{R}{QD}$$

مثال:

إذا كانت لديك البيانات التالية:

الدخل	الكمية المطلوبة
500	100
600	150

- احسب قيمة معامل مرونة الطلب الدخلية وفسره.

الحل:

$2 = (600-500)/(150-100) \times (500 / 100،5)$

تفسير النتيجة:

نلاحظ أن الإشارة موجبة أي أن العلاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة. معامل المرونة (2.5) أي أن زيادة الدخل بمقدار (1%) أدت إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة 2.5%.

4.7 مرونة الطلب المتقاطعة:

مرونة الطلب المتقاطعة: مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير النسبي في أسعار السلع الأخرى المرتبطة بها سواء البديلة عنها أو المكونة لها.

$$eQ/p = \frac{\Delta QDx}{\Delta Py} \times \frac{P\ y}{QDx}$$

يوجد ثلاث حالات فيما يتعلق بمرونة الطلب المتقاطعة:

السلع المتكاملة: إذا كانت إشارة معامل المرونة سالبة أي أن العلاقة عكسية بين سعر السلعة محل الدراسة والسلعة الأخرى وهنا تكون السلعتان متكاملتان مثل السيارة والبنزين.

السلع البديلة: إذا كانت إشارة معامل المرونة موجبة أي أن العلاقة طردية بين سعر السلعة محل الدراسة والسلعة الأخرى وهنا تكون بديلتان مثل الزيت والسمنة.

السلع المستقلة: إذا كانت قيمة معامل المرونة صفر أي أن السلعتان مستقلتان السكر والملح.

مثال:

إذا كانت لديك البيانات التالية:

الكمية المطلوبة من السلعة X	سعر السلعة Y
200	100
100	200

احسب قيمة معامل مرونة الطلب المتقاطعة وفسره.

الحل:

$$(100 / 200) \times (100- 200) / (200 - 100) = -0.5$$

تفسير النتيجة:

الإشارة السالبة تعني أن السلعتين مكملتين. معامل المرونة أقل من الواحد أي أن ارتفاع سعر السلعة Y بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة X بنسبة (0.5%).

8. تعريف العرض

الكميات المعروضة التي يستطيع المنتج ويرغب في بيعها.

9. دالة العرض

هي العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وبين العوامل التي تحدد أو تؤثر في هذه الكمية. والتعبير الشائع لهذه الدالة هو العلاقة الدالية بين السعر والكمية. وتتكون دالة العرض من متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع وتكون دالة العرض في أبسط صورها على الشكل التالي:

الكمية المعروضة=دالة(السعر)

$$S=f(P)$$

لكن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الكمية المعروضة مثل تكاليف الإنتاج، أسعار عناصر الإنتاج، التغير في عدد المنتجين، توقعات المنتجين للأسعار المقبلة... ويمكن التعبير عن دالة العرض في هذه الحالة كالتالي:

$$S=f(P)+g(N)+d(C)+\dots$$

10. قانون العرض

هو تلك الصيغة التي تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين اللذين يكونان دالة العرض، مع ثبات العوامل الأخرى. فهو يوضح إذا كانت تلك العلاقة طردية أم عكسية.

والتعبير الشائع لهذا القانون هو ذلك القانون الذي يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة والسعر، وينص على أن:

ارتفاع سعر سلعة ما مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة منها (تمدد العرض)، في حين أن انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض (انكماش) العرض.

11. جدول العرض

هو عبارة عن التعبير الرقمي عن دالة العرض. فجدول العرض هو وسيلة إيضاحية رقمية لطبيعة العلاقة بين الكميات المعروضة عند الأسعار المحتملة.

السلعة X

السعر	الكمية المعروضة
10	10
15	20
20	30
25	45
30	67

12. منحنى العرض

هو عبارة عن التعبير البياني عن قانون العرض أو دالة العرض ويعبر عن العلاقة بين الكمية المعروضة والسعر عند مستويات مختلفة للأسعار. بمعنى آخر هو عبارة عن التمثيل البياني لجدول العرض.

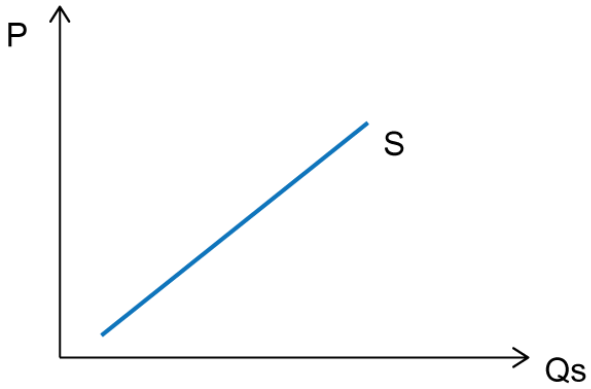

- منحنى العرض الفردي: عبارة عن المنحنى الذي يعكس عرض منتج واحد من سلعة معينة
- منحنى عرض السوق: هو المنحنى الذي يعكس رغبة ما يرغب عرضه جميع المنتجين من سلعة معينة عند كل سعر

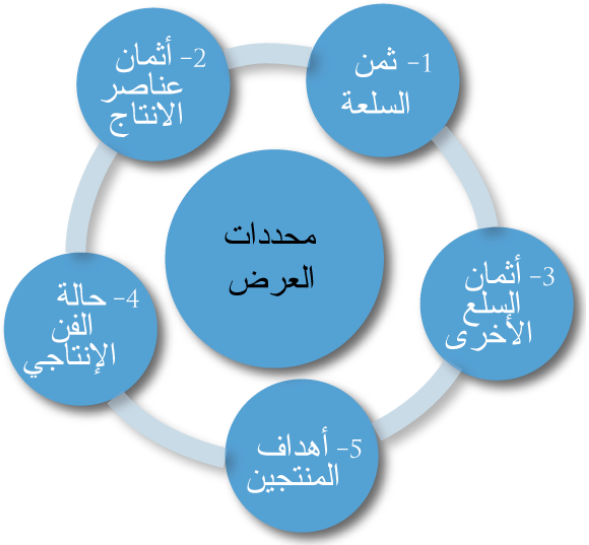

13. مرونة العرض

مرونة العرض هي:"درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة نتيجة للتغيرات التي تحدث في ثمنها، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها" (مرونة العرض السعرية).

$$eQs/p = \frac{\Delta Qs}{\Delta P} \times \frac{p}{Qs}$$

1.13 حالات مرونة العرض السعرية:

- عرض مرن: في حالة العرض المرن، تتغير الكمية المعروضة بنسبة أكبر من التغير الذي يحدث في الثمن. ويكون معامل المرونة [$Qs > 1e < \infty$] ومنحنى العرض يكون منخفض الميل أي أقرب إلى أن يكون موازياً للمحور الأفقي ولكنه لا يوازيه.
- عرض متكافئ المرونة:عندما يتغير الثمن بنسبة معينة فتتغير الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة يكون العرض متكافئ المرونة وبناء على ذلك يكون معامل المرونة [$eQs= 1$]، ومنحنى العرض عبارة عن خط والذي يقسم الزاوية القائمة إلى نصفين.
- عرض غير مرن:هنا يؤدي التغير في ثمن السلعة بنسبة معينة إلى تغير بنسبة أقل في الكمية المعروضة من السلعة. ومعامل المرونة في هذه الحالة تتراوح قيمته بين الواحد الصحيح والصفر [$1 > eQs >$ صفر]، ومنحنى العرض الغير مرن يكون أقرب إلى أن يوازي المحور الرأسي ولكنه لا يوازي.
- عرض عديم المرونة:الحالة التي لا تتأثر فيها الكمية المعروضة من السلعة بأي تغيرات تحدث في الثمن، إي أن العرض عديم الاستجابة لتغيرات الثمن [$eQs =$ صفر]. ومنحنى العرض يكون عبارة عن خط مستقيم يوازي المحور الرأسي.
- عرض لانهائي المرونة:الحالة التي يؤدي فيها تغير بسيط في السعر الى تغير لانهائي في الكمية المعروضة من هذه السلعة. [$eQs= \infty$].ويكون منحنى العرض لا نهائي المرونة على شكل خط مستقيم يوازي المحور الأفقي.

2.13 العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

1. القابلية للتخزين.
2. قابلية النقل.
3. طبيعة العملية الإنتاجية.
4. التوقعات المستقبلية للأسعار.
5. الفترة الزمنية.

مثال:

يوضح الجدول الكميات المعروضة من سلعة ما عند مستويين من السعر. أحسب درجة مرونة العرض السعرية

الحالة	السعر	الكمية المعروضة
1	2000	2000
2	2400	2200

الحل:

$$\frac{p}{Qs} \times \frac{\Delta Qs}{\Delta P} = eQs/p$$

نطبق القانون:

6. $(2000/2000) \times[(2200 - 2000) / (2400 - 2000)] = 0.5$

عرض غير مرن.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. خضور، رسلان، فضلية عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
2. مجيد، ضياء، (2007)، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
3. الشروف، محمد موسى، الشمري، ناظم محمد نوري، (1999)، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن.
4. بحبوح، خالد نجيب، اسماعيل، عصام، رضوان، عبد الرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية، جامعة حلب، حلب، سورية.
5. السروجي، فتحي، النصر، محمد، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
6. ساموبلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، (1995)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، أسامة الدباغ، الطبعة الخامسة عشرة، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مقترحات وتمارين للفصل التاسع

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. يعبر الطلب الفعال عن: أ– أمنية المستهلك في الحصول على سلعة معينة. ب–رغبة المستهلك في الحصول على سلعة معينة. ت–رغبة المستهلك في الحصول على سلعة معينة في فترة زمنية محددة. ث–لاشيء مما سبق.	1: تعريف الطلب	2
2. واحدة من المحددات التالية لا تعتبر من محددات الطلب: أ– أسعار السلع الأخرى. ب–أذواق المستهلكين. ت–أسعار عناصر الإنتاج. ث–عدد المستهلكين.	5: قانون الطلب	2
3. يطلق على الحالة التي تتغير فيها الكمية التي يطلبها المستهلكون من السلعة بنسبة أكبر من التغير الذي يحدث في ثمنها: أ– طلب عديم المرونة. ب–طلب مرن. ت–طلب متكافئ المرونة. ث–طلب غير مرن.	7 – 1 – 2: الطلب المرن	2
4. اذا كانت إشارة معامل مرونة الطلب المتقاطعة سالبة فإن السلعتين: أ– متكاملتان. ب–بديلتان. ت–مستقلتان. ث–لاشيء مما ذكر.	7 – 4: مرونة الطلب المتقاطعة	2

5. عندما كان السعر 2000 وحدة نقدية كانت الكمية المعروضة 2000 وعندما ارتفع السعر الى 2400 أصبحت الكمية المعروضة 2200 فإن درجة مرونة العرض: أ- 0.5 ب- 0.6 ت- 0.63 ث- لاشيءمماذكر	12 – 1: حالات مرونة العرض السعرية	2
6. اذا تغيرت الكمية المطلوبة من سلعة ما من 10 وحدات إلى 12 وحدة وذلك نتيجة تغير دخل المستهلك من 4000 إلى 4500 وحدة نقدية فإن مرونة الطلب الدخلية هي: أ- 7،1 ب- .5،2 ت- 1،5 ث- لاشيء مما ذكر.	7 – 3: مرونة الطلب الدخلية	2

يجب الحصول على الأقل على8 علامات من إثنتا عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. ماهو الاختلاف الرئيسي بين النظرية والقانون الاقتصادي؟

(الحل في الفقرة: 3– القانون الاقتصادي.)

2. هناك عدة خطوات يمر بها بناء النظرية الاقتصادية، عددها؟

(الحل في الفقرة: 2–1 بناء النظرية الاقتصادية)

3. قارن بين مزايا كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي؟

(الحل في الفقرتين: 7–1–1 و7–2–1، مزايا المنهج الاستنباطي، مزايا المنهج الاستقرائي).

4. يمر البحث العلمي بعدة خطوات، اذكرها.

(الحل موجود في الفقرة 6– البحث العلمي).

الفصل العاشر:
التكاليف والإنتاج

عنوان الموضوع:

التكاليف والإنتاج.

الكلمات المفتاحية:

الربح، عناصر الإنتاج، المدى القصير والطويل، قانون تناقص الغلة، معدل الإحلال الحدي الفني، عوائد الحجم، تكلفة الفرصة البديلة، أنواع التكاليف، أنواع التكاليف في الأجل الطويل، أنواع وفورات الحجم.

ملخص:

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التكاليف والإنتاج. تم توضيح مفهومي عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة، إضافة غلى استعراض مفهومي المدى الطويل والقصير في الاقتصاد. كما تم توضيح مفاهيم متعددة من خلال الأمثلة العملية، مثل: قانون تناقص الغلة، معدل الإحلال الحدي الفني بين عنصرين، عوائد الحجم، الأنواع المختلفة للتكاليف وكذلك للوفورات التي من الممكن تحقيقها في العمل.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- التمييز بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة
- فهم مدلول المدى القصير والمدى الطويل في الاقتصاد
- فهم مدلول "قانون تناقص الغلة"
- فهم مدلول مصطلح "تكلفة الفرصة البديلة"
- فهم وإجراء الحسابات للعديد من مؤشرات الإنتاج مثل: معدل الإحلال الحدي الفني بين عنصرين، التكاليف بأنواعها المختلفة، وفورات الحجم الداخلية والخارجية بأنواعها المختلفة

المخطط:

- مقدمة
- دالة الإنتاج
- الإنتاج في المدى القصير
- قانون تناقص الغلة
- الإنتاج في المدى الطويل
- مفهوم التكاليف
- التكاليف في الأجل القصير
- التكاليف في الأجل الطويل

1. مقدمة

لماذا تنتج المؤسسة؟

هناك العديد من الأهداف التي حددها الاقتصاديون كحافز للمؤسسات الإنتاجية للقيام بأنشطتها المختلفة ولعل الهدف الرئيس الذي اتفق عليه كل الاقتصاديين هو تعظيم الربح بالإضافة إلى بعض الأهداف البديلة الأخرى مثل هدف تعظيم إيرادات البيع، وهدف تعظيم معدلات النمو وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة ولكن يبقى تعظيم الأرباح الهدف الأقرب لواقع المؤسسات الإنتاجية بصفة عامة وبذلك سنفترض في دراستنا هنا أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسات الإنتاجية هو تعظيم أرباحها.

ولكن ما هو الربح؟

اقتصادياً الربح هو الفرق بين الإيرادات الكلية التي تحصل عليها المؤسسة من إنتاج وبيع السلع وبين إجمالي التكاليف التي تنفقها المؤسسة من أجل إنتاج تلك السلع. لذلك علينا أن نتعرف على الإنتاج وتكاليف الإنتاج.

2. دالة الإنتاج

هي عبارة عن العلاقة الفنية التي تبين أقصى كمية إنتاج يمكن إنتاجها باستخدام كميات معينة من العناصر الإنتاجية: ك = د (أ، ب، ج.....الخ)

حيث ترمز (ك) لكمية الإنتاج و(د) ترمز إلى دالة الإنتاج، وبقية الأحرف ترمز إلى عناصر الإنتاج المستخدمة.

المدى القصير والمدى الطويل: عندما ترغب أي مؤسسة إنتاجية زيادة أو تخفيض كمية الإنتاج فما عليها إلا تخفيض أو زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة ولكن لا تستطيع هذه المؤسسات تغيير كمية عناصر الإنتاج بالسهولة نفسها والسرعة ذاتها. فصاحب مصنع للكراسي الخشبية يستطيع أن يزيد من عدد العمال وكمية الزيوت والدهان وكمية الخشب خلال فترة زمنية قصيرة إلا أنه لا يستطيع زيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع خلال نفس الفترة حيث يحتاج إلى زمن ليس بالقصير لتحضير تصاميم جديدة للمباني وتوسعة المصنع أو شراء آلات جديدة الخ وبذلك نستطيع تصنيف عناصر الإنتاج إلى: عناصر ثابتة وعناصر متغيرة.

- عناصر الإنتاج المتغيرة :هي عناصر الإنتاج التي يمكن تغير كميتها في المدى القصير (كمية المواد الخام، عدد العمال).
- عناصر الإنتاج الثابتة:هي عناصر الإنتاج التي لا يمكن تغيير كميتها في المدى القصير (الطاقة الإنتاجية للمؤسسة).

ولكن ما المقصود بالمدى القصير والمدى الطويل؟

لا يرتبط مفهوم المدى القصير والطويل في الاقتصاد بفترة زمنية معينة وإنما يرتبط بإمكانية تغيير جميع عناصر الإنتاج أو عدم إمكانية ذلك. فالمدى القصير يمثل فترة زمنية ليست كافية لتغيير جميع عناصر الإنتاج. أما المدى الطويل فهو يمثل فترة زمنية طويلة كفاية لتغيير جميع عناصر الإنتاج.

- المدى القصير: الفترة الزمنية التي يكون فيها عنصر إنتاجي واحد على الأقل ثابتاً
- المدى الطويل: الفترة الزمنية التي تكون فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة

وطبعاً مفهوم المدى القصير أو الطويل يختلف من صناعة إلى أخرى.

3. الإنتاج في المدى القصير

كما رأينا فإن دالة الإنتاج تمثل العلاقة الفنية بين عناصر الإنتاج والكمية المنتجة وفي المدى القصير فإن بعض عناصر الإنتاج ثابت والبعض الآخر متغير وبالتالي فإن دالة الإنتاج في هذا المدى تمثل العلاقة الفنية بين عناصر الإنتاج المتغيرة وكمية السلع المنتجة عند مستوى معين من عناصر الإنتاج الثابتة.

مثال (1): افترض أن إحدى المؤسسات تستخدم عنصرين إنتاجيين، هما المكائن (عنصر إنتاج ثابت) والعمل (عنصر إنتاج متغير) لإنتاج سلعة معينة وأن دالة الإنتاج لهذه المؤسسة هي كما هو مبين في الجدول:

1 عدد المكائن	2 عدد العمال	3 الناتج الكلي	4 الناتج الحدي للعمل	5 الناتج المتوسط للعمل
12	0	0	_	_
12	1	4	4	4
12	2	14	10	7
12	3	30	16	10
12	4	40	10	10
12	5	45	5	9
12	6	48	3	8
12	7	49	1	7
12	8	48	1−	6

من الجدول نحدد مفهومي:

الناتج الحدي لعنصر الإنتاج = التغير في كمية الناتج الكلي / التغير في كمية عنصر الإنتاج (العمود 4)،

الناتج المتوسط لعنصر الإنتاج= كمية الناتج الكلي / كمية عنصر الإنتاج (العمود 5).

مثال (2): إذا وظفت إحدى المؤسسات (20) عاملاً وتنتج (600) قميص في اليوم وعندما زادت عدد العمال إلى (25) عاملاً زاد إنتاجها إلى (800) قميص في اليوم، فما الناتج الحدي للعامل الإضافي؟ وما الناتج المتوسط عند توظيف (20) عاملاً، ثم عند توظيف (25) عاملاً؟

الإجابات: الناتج الحدي = 800- 600/ 25- 20 = 40 قميص

الناتج المتوسط عند توظيف (20) عاملاً = 600 / 20 = 30 قميص.

الناتج المتوسط عند توظيف (25) عاملاً =00 8/ 25= 32 قميص.

4. قانون تناقص الغلة

رأينا في الجدول السابق أن زيادة عنصر الإنتاج المتغير يؤدي في البداية إلى زيادة الناتج الحدي إلى أن يصل إلى أعلى نقطة ممكنة ثم يبدأ الناتج الحدي بالتناقص تدريجياً وقد يصبح سالباً، ويطلق على المرحلة الأولى التي يتزايد فيها الناتج الحدي مرحلة تزايد الغلة، بينما يطلق على المرحلة الثانية التي يبدأ فيها الناتج الحدي بالتناقص دون أن يصبح سالباً مرحلة تناقص الغلة، أما المرحلة الأخيرة التي يصبح فيها الناتج الحدي سالباً فيطلق عليها مرحلة الغلة السالبة.

إن قانون تناقص الغلة هو قانون فني ينص على أنه إذا تم إضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي متغير (كالعمل مثلاً) إلى كمية ثابتة من عنصر إنتاجي آخر (كالمكائن مثلاً) فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير قد يزداد أولاً، ولكنه لابد أن يأخذ في التناقص بعد نقطة معينة.

5. الإنتاج في المدى الطويل

كما رأينا فإن المدى الطويل يعبر عن الفترة الزمنية التي يمكن خلالها تغيير كمية جميع عناصر الإنتاج. ويترتب على ذلك أن المؤسسات الإنتاجية تقوم باستبدال أو إحلال أي عنصر إنتاجي محل آخر إذا كان ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحها، كما وتستطيع هذه المؤسسات زيادة أو تخفيض طاقتها الإنتاجية عن طريق تغيير كافة عناصر الإنتاج المستخدمة وكذلك يمكن على مستوى الصناعة أن تدخل مؤسسات جديدة في تلك الصناعة وكذلك أن تغادر مؤسسات أخرى هذه الصناعة.

سنستعرض فيما يأتي المفاهيم التالية:

- منحنيات الناتج المتساوي
- معدل الإحلال الحدي الفني بين عنصرين
- عوائد الحجم

1.5 منحنيات الناتج المتساوي: إن فكرة هذه المنحنيات تقوم على أنه يمكن إنتاج أي كمية من سلعة معينة عن طريق مزج عناصر الإنتاج المختلفة بنسب متفاوتة.

افترض أن إحدى المؤسسات تستخدم عنصرين إنتاجيين، هما العمال والمكائن، وأنها تستطيع أن تستخدم هذين العنصرين بنسب مختلفة لإنتاج (500) وحدة كما هو واضح في الجدول التالي:

المجموعة	عدد العمال	عدد المكائن	معدل الإحلال الحدي الفني
أ	55	3	_
ب	40	4	15
ت	30	5	10
ث	24	6	6
د	20	7	4
ذ	17	8	3
ر	16	9	1

2.5 معدل الإحلال الحدي الفني بين عنصرين:

هو عبارة عن عدد الوحدات من عنصر إنتاج معين والتي يمكن إحلالها محل وحدة واحدة من عنصر الإنتاج الآخر للمحافظة على كمية الإنتاج نفسها ففي مثالنا السابق فإن المعدل الحدي الفني للمكائن = التغير في عدد العمال / التغير في عدد المكائن، ونلاحظ بالعودة إلى الجدول السابق بأن المعدل الحدي لإحلال المكائن يتناقص كلما زاد عدد المكائن وذلك لأنه كلما زاد عدد المكائن ونقص عدد العمال، فإن إنتاجية المكائن تقل وإنتاجية العمال تزيد وبالتالي فإن الماكينة الإضافية تحل محل عدد أقل من العمال مقارنة بالمكائن السابقة.

معدل الإحلال الحدي الفني بين عنصري المكائن والعمل = الناتج الحدي للمكائن/ الناتج الحدي للعمل.

3.5 عوائد الحجم:

لو رغبت المؤسسة في تغيير حجم إنتاجها زيادة أو نقصاناً عن طريق زيادة أو تخفيض جميع عناصر الإنتاج المستخدمة، وفرضنا أن المؤسسة تنتج في مثالنا السابق (500) وحدة من السلعة باستخدام (30) عاملاً و(5) مكائن وأرادت زيادة كمية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بالنسبة نفسها، فهل ستكون زيادة الكمية المنتجة بالنسبة نفسها أم أكبر أم أصغر؟

لنفترض أن المؤسسة قد ضاعفت عدد العمال والمكائن فأصبح لديها (60) عاملاً و(10) مكائن فهل ستصبح كمية الإنتاج (1000) وحدة؟ أم أكثر؟ أم أصغر؟

بالواقع قد نواجه بثلاثة احتمالات:

1. تتضاعف الكمية المنتجة بنفس النسبة وهو ما يطلق عليه عائد الحجم الثابت.
2. زيادة الكمية المنتجة بنسبة أكبر وهو ما يطلق عليه عائد الحجم المتزايد.
3. زيادة كمية المنتج ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في كمية عناصر الإنتاج ويطلق على هذه الحالة عائد الحجم المتناقص.

6. مفهوم التكاليف

مما هو متعارف عليه أن المنشأة لا تهتم فقط بعدد الآلات والعمال ومساحة الأرض بل تهتم بتكلفتهم. وتتحدد تكاليف الإنتاج بناءً على الظروف الطبيعية للإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج وعلى السلوك الاقتصادي للمنظم.

ويختلف المفهوم الاقتصادي للتكلفة (التكلفة الاقتصادية) عن المفهوم المحاسبي للتكلفة (التكلفة المحاسبية)، فالمحاسبون يهتمون بالتكاليف بغرض استنتاج مقدار الأرباح والخسائر من خلال الاستعانة بالبيانات والأرقام المتوفرة عن الإيرادات والتكاليف.

أما الاقتصاديون فيهتمون بالتكاليف لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ما يجب أن ينتج وماهو حجم الإنتاج وفيما إذا كان من الأفضل للمنشأة الاستمرار أم التوقف عن الإنتاج. وللتعرف أكثر على الفرق بين المفهوم الاقتصادي والمحاسبي للتكلفة لابد من التعرف إلى المفاهيم الآتية:

- تكلفة الفرصة البديلة
- التكاليف الصريحة
- التكاليف الضمنية

1.6 تكلفة الفرصة البديلة:

والتي تعبر عن التكلفة الكلية للموارد التي يخصصها المجتمع لإنتاج سلعة أو خدمة ما على حساب إنتاج سلعة أو خدمة أخرى. فعند تخصيص جزء من موارد الإنتاج المتاحة لإنتاج سلعة أو خدمة ما فهذا يعني أنه تمت التضحية بإنتاج سلعة أو خدمة كان يمكن إنتاجها باستخدام نفس الموارد. ويدخل في إطار مفهوم تكلفة الفرصة البديلة التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية.

2.6 التكاليف الصريحة:

عبارة عن التكاليف المحاسبية التي تتحملها المنشأة بشكل مباشر مقابل حصولها على عناصر الإنتاج المختلفة، مثل تكاليف الأجور، المواد الأولية، الماء والكهرباء، النقل الصيانة الخ.....

3.6 التكاليف الضمنية:

عبارة عن التكاليف التي لا تتحملها المنشأة بشكل مباشر وصريح، إلا أنها تضاف، وفق المنطق الاقتصادي إلى التكاليف الصريحة لأنه يتم التضحية بها فعلاً.

فعندما يقوم مستثمر مثلاً، بإنشاء مصنع على قطعة أرض يملكها ويقوم هو بإدارة المصنع ويعمل معه بعض أفراد أسرته، فإن كل ذلك يعد تكاليف تتمثل بالأجور والإيجارات التي كان من الممكن أن يحصل عليها هذا المستثمر وعائلته لو استخدم كل ذلك لصالح مصنع آخر. فلو أجر الأرض لحصل على إيجار ولو عمل وأفراد أسرته في المصنع الآخر لحصلوا على أجور.

7. التكاليف في الأجل القصير

بما أن المنشأة تعمل في الأجل القصير فإن عنصراً إنتاجياً واحداً على الأقل سيكون ثابتاً وبقية عناصر الإنتاج متغيرة، وبالتالي فإن التكاليف التي تتحملها المنشأة هي عبارة عن مجموع تكاليف العناصر الثابتة (تكلفة العنصر الثابت = سعر استخدام العنصر الإنتاجي ×الكمية الثابتة المستخدمة منه) ومجموع تكاليف العناصر المتغيرة (تكلفة استخدام العنصر الإنتاجي المتغير = سعر العنصر الإنتاجي×الكمية المتغيرة المستخدمة منه).

وعليه فإن التكاليف في الأجل القصير تتكون من الأنواع التالية:

- التكاليف الثابتة
- التكاليف المتغيرة
- متوسط التكاليف في الأجل القصير
- التكاليف الكلية

1.7 التكاليف الثابتة:

عبارة عن تكلفة عناصر الإنتاج الثابتة التي لا ترتبط بحجم الإنتاج وتتحملها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج وسواء أنتجت كميات كبيرة أم قليلة. مثل: أقساط التأمين، إيجار المباني، اهتلاك الأصول الثابتة، فوائد السندات، المرتبات الثابتة،.....الخ

2.7 التكاليف المتغيرة:

عبارة عن تكلفة عناصر الإنتاج المتغيرة التي ترتبط طرديا بحجم الإنتاج، حيث تزداد بزيادة حجم الإنتاج وتنخفض بانخفاض حجم الإنتاج، مثل: تكاليف المواد الأولية، أجور عمال الإنتاج، تكاليف النقل...الخ.

وتتغير هذه التكاليف بتغير حجم الإنتاج، فعندما يكون حجم الإنتاج صفر تكون التكاليف المتغيرة صفر.

3.7 التكاليف الكلية:

عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة عند كل مستوى للإنتاج.
التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة.

4.7.متوسط التكاليف في الأجل القصير:

نظراً لأن سعر السلعة يتحدد بناءً على تكلفة الوحدة الواحدة فإن ذلك يتطلب من المنشأة، إضافة إلى معرفة التكاليف الكلية والمتغيرة والثابتة، معرفة تكلفة الوحدة المنتجة، ويتم ذلك من خلال حساب متوسط التكاليف والذي يعبر عن تكلفة الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة بالمتوسط
التكاليف المتوسطة = التكاليف الكلية/ عدد الوحدات المنتجة.
التكاليف المتوسطة الثابتة: وتمثل نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة بالمتوسط.
التكاليف المتوسطة الثابتة = مجموع التكاليف الثابتة / عدد الوحدات المنتجة.
التكاليف المتوسطة المتغيرة: وتمثل نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة.
التكاليف المتوسطة المتغيرة = مجموع التكاليف المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة.
التكاليف المتوسطة الكلية: وتمثل مقدار ما تتحمله الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الكلية.
التكاليف المتوسطة الكلية = مجموع التكاليف الكلية / حجم الإنتاج الإجمالي.

التكاليف الحدية: عبارة عن الزيادة في التكاليف الناجمة عن زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة. أي تكلفة الوحدة الإضافية الواحدة.
وتأتي أهمية دراسة التكاليف الحدية كون المنشأة بحاجة لمعرفة ماذا يحدث للتكاليف فيما اذا قررت زيادة الإنتاج أو تخفيضه.
التكلفة الحدية = الزيادة في التكاليف الكلية / الزيادة في حجم الإنتاج = الزيادة في التكاليف الثابتة والمتغيرة/ الزيادة في حجم الإنتاج
وحيث أن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير الإنتاج فإن التكاليف الحدية تساوي التغير في التكاليف الكلية الناجم عن تغير الإنتاج (أي أن التكاليف الحدية تساوي التغير في التكاليف المتغيرة الناجم عن تغير الإنتاج)، كما هو واضح في **الجدول**.

8 التكاليف الحدية	7 متوسط التكاليف الكلية	6 متوسط التكاليف المتغيرة	5 متوسط التكاليف الثابتة	4 التكاليف الكلية	3 التكاليف المتغيرة	2 التكاليف الثابتة	1 الكمية
_	_	0	_	30	0	30	0
5	35	5	30	35	5	30	1
4	5،19	5،4	15	39	9	30	2
3	14	4	10	42	12	30	3
8	5،12	5	5،7	50	20	30	4
10	12	6	6	60	30	30	5
18	13	8	5	78	48	30	6
22	3،14	10	3،4	100	70	30	7
26	8،15	12	8،3	126	96	30	8
39	3،18	15	3 ،3	165	135	30	9

8. التكاليف في الأجل الطويل

إن المنشآت لا تعمل دائماً بعنصر أو عناصر ثابتة لا تتغير، بل هي تقوم من وقت لآخر بتغيير عناصر الإنتاج. ففي الأجل القصير تكون الأراضي والمباني ورأس المال ثوابت إلا أن المنشأة تقوم في الأجل الطويل بزيادة رأس المال وتتوسع في المباني والأراضي، حيث أنه في الأجل الطويل تستطيع المنشأة تغيير جميع عناصر الإنتاج. ففي الأجل الطويل لا توجد تكاليف ثابتة لأنه ليس هناك عناصر إنتاج ثابتة وحيث أن جميع عناصر الإنتاج متغيرة فإن جميع التكاليف التي تتحملها المنشأة تتغير بتغير حجم الإنتاج .

ونظراً لأن جميع عناصر الإنتاج (مباني، آلات، عمال.....) تكون متغيرة في الأجل الطويل فإن المنشأة تستطيع أن تقوم بعملية الإحلال. أي أن تحل عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر، بمعنى أن تحل عنصر أرخص من آخر بهدف خفض التكاليف.

تقسم التكاليف في الأجل الطويل إلى:

1.8 التكاليف الكلية في الأجل الطويل: عبارة عن جميع التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل إنتاجها حجم معين من السلع والخدمات.

2.8 التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل: وتمثل نصيب الوحدة المنتجة من مجموع التكاليف الكلية

التكاليف المتوسطة = مجموع التكاليف الكلية / حجم الإنتاج

3.8 التكاليف الحدية في الأجل الطويل: عبارة عن التغير الذي يحدث في التكاليف الكلية نتيجة تغير حجم الإنتاج بمقدار وحدة واحدة.

4.8 خط التوسع: هو عبارة عن خط يمثل مجموعات عناصر الإنتاج الأقل تكلفة التي تستطيع المؤسسة استخدامها عندما تتوسع في الإنتاج.

5.8.وفورات الحجم: تمثل الحالة التي يكون فيها متوسط التكاليف في المدى الطويل متناقصاً مع زيادة الحجم

6.8 تبذيرات الحجم: تمثل الحالة التي يكون فيها متوسط التكاليف في المدى الطويل متزايداً مع زيادة حجم المصنع.

7.8 الحجم الأمثل للمشروع: هو حجم المشروع الذي يكون عنده متوسط التكاليف في المدى الطويل أقل ما يمكن.

مثال:

تنتج مؤسسة (500) وحدة من سلعة ما باستخدام (30) عاملاً و(5) مكائن وكانت أجرة العامل (10) وحدة نقدية، وإيجار الماكينة (40) وحدة:

- التكلفة الكلية لإنتاج (500) وحدة هي: 30×10 + 5×40= 500 وحدة نقدية
- متوسط التكاليف هو: 500/500= 1 وحدة نقدية

بفرض زادت المؤسسة طاقتها الإنتاجية وأصبحت توظف (60) عاملاً و(10) مكائن، فالتكلفة الكلية تصبح(1000) وحدة نقدية فإذا أدت مضاعفة عناصر الإنتاج إلى زيادة كمية الإنتاج إلى (1250) مثلاً فإن ذلك يعني وجود عائد حجم متزايد ولكن ماذا عن متوسط التكاليف؟

1000/ 1250= 0. 8 مما يؤكد وجود عائد حجم متزايد.

أما إذا أدت مضاعفة عناصر الإنتاج إلى زيادة كمية الإنتاج إلى (800) وحدة فإن متوسط التكاليف تزداد إلى 25،1 (1000/ 800) مما يدل على وجود حالة عائد حجم متناقص وتبذيرات حجم.
أما إذا أدت مضاعفة عناصر الإنتاج إلى مضاعفة الكمية المنتجة بالنسبة نفسها فإن ذلك دليل وجود عائد حجم ثابت.

8.8 وفورات الحجم:

في الأجل الطويل وحيث أنه يمكن تغيير كل عناصر الإنتاج ويصبح حجم المنشأة وحجم العمليات أكبر فإنه يمكن تحقيق بعض الموفورات، والتي يطلق عليها وفورات الحجم. ويعود هذا التوفير إلى مجموعة من العوامل تقسم إلى:

- وفورات داخلية
- الوفورات الخارجية

1.8.8 وفورات داخلية: وهي مجموعة من الوفورات التي تؤدي إلى تخفيض التكلفة المتوسطة والناجمة عن الظروف الخاصة بكل منشأة على حدة، ولعل أهم هذه الوفورات :

1. الوفورات الفنية: تستطيع المنشأة تحقيق وفورات من خلال استخدام أساليب حديثة وآلات ضخمة ذات طاقة إنتاجية كبيرة. حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من السلع وبالتالي تنخفض التكاليف المتوسطة وذلك رغم ارتفاع تكلفة الآلات.
2. الوفورات التجارية: حيث تستفيد المنشآت الكبيرة عند شرائها كميات ضخمة من المواد الأولية مثلا على خصم بالإضافة إلى تسهيلات في الدفع وتوفير في تكاليف الشحن ونفقات الوسطاء ونفقات الدعاية.
3. الوفورات المالية:تستطيع المنشآت الكبيرة الحصول على قروض من مصادر مختلفة وبتسهيلات مميزة وبتكلفة أقل، بالإضافة إلى توفر مصادر تمويل أخرى غير الاقتراض كإصدار الأسهم والسندات.
4. الوفورات الإدارية:تستطيع المنشآت الكبيرة استقطاب الكوادر الإدارية والفنية المتميزة من خلال ما تقدمه لهم من مزايا مختلفة، مما ينعكس على أداء المنشأة إيجاباً.

2.8.8.الوفورات الخارجية:

وهي تلك الوفورات الغير متعلقة بالمنشأة بحد ذاتها بل تشترك في الحصول عليها جميع المنشآت التي تنتمي إلى نفس النوع من الصناعة، وتقسم إلى:

1. وفورات التركز:وتتحقق هذه الوفورات عند قيام مجموعة من المنشآت بالعمل في منطقة جغرافية واحدة فإنها تحقق وفورات في تكاليف البنية التحتية بالإضافة إلى التوفير في تكاليف النقل، والحصول على مزايا الخدمات العامة المالية والتجارية وخدمات الاسكان والترفيه.

2. وفورات التكامل الإنتاجي: تنشأ هذه الوفورات نتيجة وجود صناعات ثقيلة يكون لها علاقات أمامية وخلفية مع صناعات أخرى، أي تكون مكملة لبعضها البعض وتمد بعضها بمستلزمات الإنتاج.

9.8 نقائص الوفورات:

إن الإنتاج الكبير يؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج وبالتالي يخفض تكلفة الوحدة المنتجة، ولكن هل يستمر انخفاض هذه التكاليف إلى ما لانهاية مع التوسع في الإنتاج؟؟؟؟؟

الواقع يقول أن هناك حدوداً لذلك، فبعد وصول حجم الإنتاج إلى مستوى معين تتولد عوامل تعمل باتجاه مغاير لوفورات الحجم تجعل تكلفة الوحدة المنتجة تزداد.

ويعود السبب في ظهور نقائص الوفورات إلى انخفاض الكفاءة الإدارية وذلك لأنه عندما يتوسع حجم المنشأة إلى مستوى معين يصعب على الإدارة العليا الرقابة الدقيقة على كافة النشاطات.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. النصر، محمد، السروجي، فتحي، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
2. خضور، رسلان، فضليه عابد، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
3. بحبوح، خالد نجيب، اسماعيل، عصام، رضوان، عبد الرحمن، (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية، جامعة حلب، حلب، سورية.

مقترحات وتمارين للفصل العاشر

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة باللون الأحمر، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. يطلق تعبير المدى القصير على الفترة الزمنية التي يكون فيها: أ– جميع عناصر الإنتاج متغيرة. ب–جميع عناصر الإنتاج ثابتة. ت–عنصر إنتاجي واحد على الأقل ثابتاً. ث–لاشيء مما سبق.	أ– المدى القصير.	2
2. إن التكاليف التي لا ترتبط بحجم الإنتاج هي: أ– التكاليف المتغيرة. ب–التكاليف الثابتة. ت–التكاليف الكلية. ث–لاشيء مما سبق.	1.7 التكاليف الثابتة	2
3. تمثل الحالة التي يكون فيها متوسط التكاليف في المدى الطويل متزايداً مع زيادة حجم المصنع: أ– تبذيرات الحجم. ب–وفورات الحجم. ت–الحجم الأمثل للمشروع. ث–لا شيء مما سبق.	6.8 تبذيرات الحجم	2
4. عناصر الإنتاج المتغيرة هي: أ– هي عناصر الانتاج التي يمكن تغير كميتها في المدى القصير. ب–هي عناصر الانتاج التي لا يمكن تغيير كميتها في المدى القصير. ت–عناصر الإنتاج التي لا يمكن تغيير كميتها في المدى الطويل. ث–لا شيء مما سبق.	أ– عناصر الانتاج المتغيرة.	2

5. يطلق على التكاليف التي لا تتحملها المنشأة بشكل مباشر: أ- التكاليف المباشرة. ب- التكاليف الصريحة. ت- التكاليف المحاسبية. ث- لا شيء مما سبق.	3.6 التكاليف الضمنية.	2
6. تقوم المنشأة بشراء الأراضي والمباني من أجل زيادة الإنتاج في المدى: أ- الطويل. ب- القصير. ت- المتوسط. ث- لا شيء مما سبق.	8 التكاليف في الأجل الطويل.	2

يجب الحصول على الأقل على 8 علامات من اثنتا عشر.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات، تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. عرف الوفورات الداخلية، وتحدث عن أشكال هذه الوفورات.

(الحل في الفقرة: 8 – 8 – 1 – وفورات داخلية)

2. متى يصل المشروع إلى الحالات التالية:

أ– وفورات الحجم.

ب– تبذيرات الحجم.

ت–الحجم الأمثل للمشروع.

(الحل في الفقرة: 8– 5: وفورات الحجم، 8 – 6: تبذيرات الحجم، 8 – 7: الحجم الأمثل للمشروع).

3. ما هو الفرق بين التكاليف الضمنية والتكاليف الصريحة. مع ذكر مثال عن كل نوع من هذه التكاليف.

(الحل موجود في الفقرة: 6– 2:التكاليف الصريحة، 6– 3: التكاليف الضمنية).

4. ما المقصود بتكلفة الفرصة البديلة؟

(الحل موجود في الفقرة: 6 – 1: تكلفة الفرصة البديلة).

الفصل الحادي عشر:
سلوك المستهلك

عنوان الموضوع:

سلوك المستهلك.

الكلمات المفتاحية:

نظرية المنفعة، المنفعة الكلية، المنفعة الحدية، قانون تناقص المنفعة الحدية، منحنى سواء المستهلك، خريطة سواء المستهلك، المعدل الحدي للإحلال، خط ميزانية المستهلك.

ملخص:

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع سلوك المستهلك والدوافع التي تقف خلف عملية اختيار السلع للاستهلاك وكذلك الكميات التي يقوم المستهلك باستهلاكها وكيف يمكن تفسيرها أخذاً بعين الاعتبار أن الهدف الاقتصادي للمستهلك هو تعظيم المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاكه للسلع والخدمات. وسيتم في هذا الفصل استعراض محورين رئيسيين:

- طريقة المنفعة الحدية في دراسة سلوك المستهلك.
- طريقة منحنيات السواء في دراسة سلوك المستهلك.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- فهم مضمون نظرية المنفعة.
- القدرة على حساب المنفعة الحدية والمنفعة الكلية للمستهلك، وكيف يعظم منفعته.
- التعرف على مدلول منحنى سواء المستهلك وخصائصه ورسمه.
- التمكن من رسم خط ميزانية المستهلك.

المخطط:

- مقدمة
- مضمون نظرية المنفعة
- دراسة سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء

1. مقدمة

لتوضح مفهوم "سلوك المستهلك" نحاول اولا" الاجابة على التساؤلات الاتية:

- لماذا نلاحظ قيام المستهلكين باختيار تشكيلات مختلفة من السلع؟
- لماذا يقوم مستهلك معين باختيار وشراء نوع معين من السلعة (Pepsi) بينما يقوم المستهلك الآخر باختيار وشراء نوع مختلف من نفس السلعة (7 up)؟
- لماذا نقوم باختيار ألوان وأحجام وكميات ومواصفات معينة من السلعة في حين يقوم شخص آخر باختيار ألوان وأحجام وكميات ومواصفات مختلفة من نفس السلعة؟
- كيف يقوم المستهلك بتوزيع دخله على السلع والخدمات المتعددة التي يقوم بشرائها؟
- بافتراض وجود ميزانية معينة للمستهلك، كيف يقرر المستهلك أي السلع التي سيقوم بشرائها واستهلاكها؟ ولماذا يقوم المستهلك باختيار هذه السلع فقط دون غيرها؟
- لماذا يقوم المستهلك بشراء كميات أكبر من السلعة كلما انخفض سعر هذه السلعة؟
- لماذا يقوم المستهلك بالتوقف عن الاستهلاك بعد وحدات معينة من السلعة؟

إن الدوافع التي تقف خلف عملية اختيار السلع للاستهلاك وكذلك الكميات التي يقوم المستهلك باستهلاكها يمكن تفسيرها من خلال دراسة سلوك المستهلك.

إن الهدف الاقتصادي للمستهلك هو تعظيم المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاكه للسلع والخدمات .

وستقسم دراستنا في هذا الفصل إلى :

- طريقة المنفعة الحدية في دراسة سلوك المستهلك.
- طريقة منحنيات السواء في دراسة سلوك المستهلك.

2. مضمون نظرية المنفعة

تقوم نظرية المنفعة على أن لكل سلعة منفعة معينة تمثل الدافع الأساسي الذي يجعل المستهلك يطلبها دون غيرها في حدود دخله وإمكانياته، وأن المنفعة يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه لسلعة معينة يمكن قياسها بوحدات تسمى وحدات المنفعة.

كما وتقوم النظرية على أساس أن المستهلك يحاول توزيع دخله على شراء السلع بطريقة تحقق له أكبر قدر من الاشباع، أي أنه يسعى إلى تعظيم المنفعة. وتستند هذه النظرية إلى الافتراضات التالية:

1. المستهلك كائن رشيد، أي أنه يسعى لتعظيم المنفعة والحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة في حدود دخله.
2. ثبات أذواق وتفضيلات المستهلك.
3. دخل المستهلك ينفق على شراء السلع والخدمات المختلفة، أي أن المستهلك لا يدخر شيئاً.

1.2 المنفعة الكلية:

ويمكن تعريف المنفعة الكلية بأنه المجموع الكلي للإشباع (المنفعة) الذي يحصل عليه الفرد عند استهلاكه لوحدات معينة من السلعة خلال فترة زمنية معينة.

2.2 المنفعة الحدية:

تعرف المنفعة الحدية: بأنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة التغير في استهلاك السلعة بوحدة واحدة.
المنفعة الحدية = التغير في المنفعة الكلية للسلعة / التغير في الكمية المستهلكة من السلعة.

يوضح الجدول الاتي العلاقة بين المنفعة الكلية والحدية:

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية للسلعة	المنفعة الحدية للسلعة
1	10	–
2	22	12
3	47	25
4	55	8
5	55	0
6	52	−3

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المنفعة الكلية والحدية تأخذ الأشكال التالية:

1. عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متزايد، فإن المنفعة الحدية تكون متزايدة أيضاً.
2. عندما تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى تكون المنفعة الحدية = الصفر.
3. عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص تكون المنفعة الحدية سالبة.

3.2 قانون تناقص المنفعة الحدية:

ينص قانون المنفعة الحدية على أنه إذا قام شخص ما باستهلاك وحدات متماثلة من سلعة معينة فإن المنفعة الحدية تتزايد أولاً ثم تتناقص بعد حد معين.
في الجدول السابق لاحظنا أن المنفعة الحدية تزايدت إلى أن وصلت إلى اعلى قيمة لها عند استهلاك الوحدة الثالثة، ثم أخذت تتناقص إلى أن وصلت إلى الصفر عند استهلاك الوحدة الخامسة، وعند استهلاك الوحدة السادسة أخذت قيمة سالبة، غير أن سرعة تناقص المنفعة الحدية تختلف باختلاف طبيعة السلعة موضوع البحث وقانون تناقص المنفعة الحدية له أهمية في تفسير سلوك المستهلك وتحديد مستوى التوازن أي تعظيم المنفعة للمستهلك.

4.2 كيف يعظم المستهلك منفعته؟ (توازن المستهلك):

كما افترضنا سابقاً أن المستهلك رشيد يسعى إلى تعظيم منفعته ويقوم بالتالي بتوزيع دخله المحدود على نحو يحقق أكبر منفعة ممكنة في ضوء إمكاناته، ولتحقيق ذلك الوضع التوازني لابد من توافر الشرطين التاليين:

- أن تكون المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة (س) تساوي المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة (ص).

  وتقاس المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على سلعة ما:

  المنفعة الحدية للوحدة النقدية = المنفعة الحدية للسلعة / سعر السلعة.
- أن ينفق المستهلك كامل دخله على شراء السلع الاستهلاكية أي أن:

الدخل = (كمية السلعة س ×ثمن السلعة س)+ (كمية السلعة ص ×ثمن السلعة ص).

مثال:

فإذا كانت أسعار السلعتين (س) و(ص)، هما على التوالي (5) وحدة، (10) وحدة، وأن دخل المستهلك يبلغ (45) وحدة.

أوجد **كمية السلع** التي يمكن للمستهلك أن يشتريها في حدود دخله وتحقق أقصى إشباع ممكن، أي تحقق له وضع التوازن.

1. المنفعة الحدية للسلعة س= التغير في المنفعة الكلية للسلعة س / التغير في الكمية.
2. المنفعة الحدية للسلعة ص = التغير في المنفعة الحدية للسلعة ص / التغير في الكمية
3. المنفعة الحدية للوحدة النقدية المصروفة على السلعة س = المنفعة الحدية للسلعة س / سعرس
4. المنفعة الحدية للوحدة النقدية المصروفة على السلعة ص = المنفعة الحدية للسلعة ص / سعر ص.

الكمية	المنفعة الكلية (س)	المنفعة الكلية(ص)	المنفعة الحدية(س)	م.ح. للوحدة المصروفة على(س)	المنفعة الحدية(ص)	م.ح. للوحدة المصروفة على(ص)
1	40	50	40	8	50	5
2	75	90	35	7	40	4
3	105	120	30	6	30	3
4	130	140	25	5	20	2
5	150	135	20	4	15	5،1
6	165	145	15	3	10	1
7	175	150	10	2	5	5،0
8	180	150	5	1	0	0

المجموعات التي تحقق الشرط الأول:

المجموعة الأولى: أول مجموعة تتساوى فيها المنفعة الحدية للوحدة النقدية المصروفة على (س) مع المنفعة الحدية للوحدة النقدية للوحدة النقدية المصروفة على (ص) هي (5، 5) ويكون لدينا 4 وحدات من(س) مقابل وحدة واحدة من (ص).

المجموعة الثانية: (4، 4)، (5) وحدات من (س) مقابل (2) من (ص).

المجموعة الثالثة: (3، 3)، (6) وحدات من (س) مقابل (3) من (ص).

المجموعة الرابعة: (2، 2)، (7) وحدات من (س) مقابل (4) من (ص).

المجموعة الخامسة: (1، 1)، (8) وحدات من (س) مقابل (6) من (ص).

الشرط الثاني:

1. (10×1) +(5×4)= 30 وحدة.
2. (10×2)+ (5×5) =45 وحدة.
3. (10×3) +(5×6)= 60 وحدة.
4. (10×4) +(5×7) = 75 وحدة.
5. (10×6) + (5×8)= 100 وحدة.

إن المجموعة الثانية هي التي تحقق شرطي التوازن وذلك بتساوي المنفعة الحدية للوحدة النقدية المصروفة على السلعتين وإنفاق كامل الدخل.

5.2 التغير في توازن المستهلك:

يتغير توازن المستهلك إذا تغيرت العوامل التي تؤثر في سلوك المستهلك وأهم تلك العوامل:

- تغير السعر: فإذا ارتفعت أسعار السلعة (ص) على سبيل المثال مع ثبات العوامل الأخرى فإن هذا الارتفاع يؤدي إلى اختلال التوازن وبالتالي عدم تحقق شروط التوازن.أو تغير أسعار (س).
- تغير الدخل: فإذا زاد دخل المستهلك إلى (50) على سبيل المثال فإنه يؤدي إلى اختلال التوازن لأنه يمكن زيادة منفعته الكلية عن طريق قيامه بشراء كمية أكبر من السلعتين.

3. دراسة سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء

إن استخدام فكرة منحنيات السواء لتحليل سلوك المستهلك والتي نفترض من خلالها بأنه لا يمكن قياس المنفعة ولكن باستطاعة المستهلك أن يقارن أو يرتب المجموعات التي يستهلكها حسب مستوى المنفعة التي يحصل عليها من كل مجموعة من هذه المجموعات.

1.3 منحنى سواء المستهلك: هو عبارة عن ذلك المنحنى الذي يمثل المجموعات المختلفة من سلعتين والتي يحصل المستهلك عند استهلاكها على المستوى نفسه من المنفعة.

2.3 خصائص منحنيات السواء:

1. أن ميل منحنى السواء سالب وذلك لأن على المستهلك أن يقلل من استهلاكه من إحدى السلعتين مقابل زيادة استهلاكه من السلعة الأخرى ليحافظ على نفس المستوى من الإشباع.
2. تنجذب منحنيات السواء نحو نقطة الأصل وذلك بسبب تناقص الميل الحدي للإحلال.
3. منحنيات السواء لا تتقاطع.
4. إن منحنيات السواء تملأ خارطة السواء.

3.3 خريطة سواء المستهلك: يفضل المستهلك عادةً الحصول على كمية أكبر من إحدى السلع دون أن يقلل من استهلاك الأخرى وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة منفعته وسينقله إلى منحنى سواء أعلى من المنحنى الحالي، أما إذا حصل المستهلك على كمية أقل من إحدى السلعتين دون زيادة استهلاكه من الأخرى فذلك سينقله إلى منحنى سواء أدنى من الحالي وبالتالي فإن خريطة السواء هي مجموعة منحنيات السواء للمستهلك والتي تظهر تفضيله أو ذوقه تجاه السلع التي يستهلكها.

4.3 المعدل الحدي للإحلال: كما رأينا فإن منحنى السواء يظهر المستوى نفسه من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك عندما يستهلك مجموعات مختلفة من سلعتين (س، ص) وعليه إذا رغب مستهلك في استهلاك المزيد من السلعة (س) فعليه أن يضحي بكمية من السلعة (ص) حتى يبقى على منحنى السواء نفسه أي أن المستهلك هنا يبدل كمية من سلعة بدل كمية من سلعة أخرى وقد أطلق الاقتصاديون على الكمية التي يجب أن يضحي بها المستهلك من السلعة (ص) مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة (س) المعدل الحدي للإحلال بين (س) و(ص).

فالمعدل الحدي للإحلال هو الكمية التي يضحي بها المستهلك من سلعة ما، مقابل الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى، للحصول على المستوى نفسه من المنفعة.

حساب المعدل الحدي للإحلال: م. ح. أ = التغير في ك(ص)/ التغير في ك(س).

يوضح الجدول الاتي منحنيات السواء:

منحنى سواء 1			منحنى سواء 2			منحنى سواء 3		
كمية س	كمية ص	م.ح.أ	كمية س	كمية ص	م.ح.أ	كمية س	كمية ص	م.ح.أ
1	40		1	50		1	55	
2	15	25	2	20	3	2	3	25
3	5	10	3	15	5	3	18	12
4	3	2	4	11	4	4	15	3
5	2	1	5	9	2	5	13	2
6	1.5	0.5	6	8	1	6	12	1

بينما يوضح الشكل الاتي هذه المنحيات بشكل بياني:

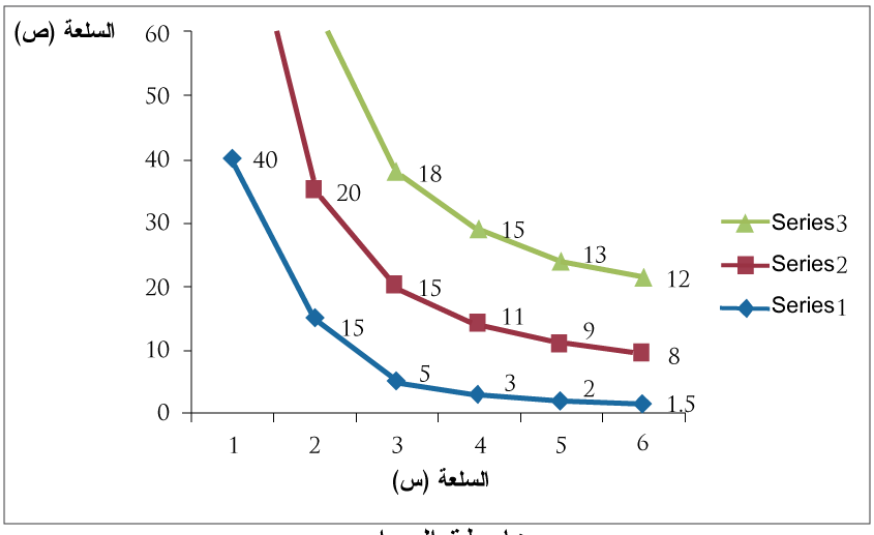

خارطة السواء

5.3 قدرة المستهلك على الاستهلاك:

تعتمد قدرة المستهلك على الاستهلاك على حجم دخله (د) وأسعار السلع التي يستهلكها. وأن المستهلك يجب أن ينفق كامل دخله على السلعتين للحصول على أعلى مستوى ممكن من المنفعة. ويمكن تلخيص هذا الكلام بالمعادلة التالية:

د= ك(س) ×س(س) + ك(ص) ×س(ص)

ك(س) = الكمية المشتراة من السلعة (س)

س(س) = سعر الوحدة من السلعة (س)

ك(ص) = الكمية المشتراة من السلعة (ص)

س(ص) = سعر الوحدة من السلعة (ص)

6.3 خط ميزانية المستهلك:

تظهر **المعادلة السابقة:** د= ك(س) ×س(س) + ك(ص) ×س(ص)

ك(س) = الكمية المشتراة من السلعة (س)

س(س) = سعر الوحدة من السلعة (س)

ك(ص) = الكمية المشتراة من السلعة (ص)

س(ص) = سعر الوحدة من السلعة (ص)

ميزانية المستهلك، (دخله ومصروفاته) عندما يستهلك سلعتين. فإذا علمنا أن دخل مستهلك ما (30) وحدة نقدية أسبوعياً، وأن سعر سلعة (الطعام) (6) وحدات نقدية، وسعر سلعة (الملابس) (3) وحدة نقدية، فإنه يمكننا أن نرسم خط ميزانية هذا المستهلك. كما هو مبين ادناه:

الخيارات الممكنة	الطعام		الملابس	
	الكمية	الإنفاق	الكمية	الإنفاق
أ	0	0	10	30
ب	1	6	8	24
ج	2	12	6	18
د	3	18	4	12
هـ	4	24	2	6
و	5	30	0	0

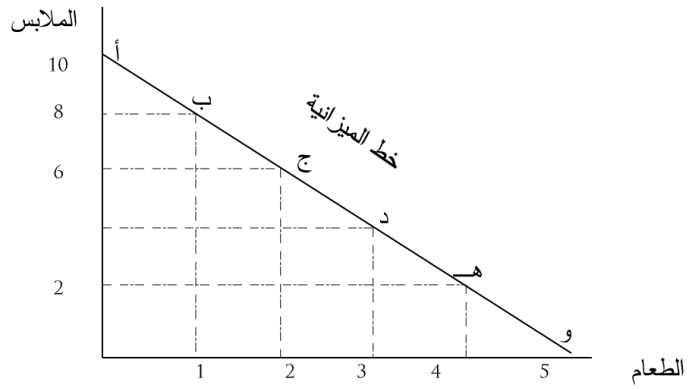

خط ميزانية المستهلك

فلو فرضنا أولاً أن المستهلك ينفق كامل دخله على سلعة (الطعام) وبذلك فإنه يستطيع شراء (5) وحدات من هذه السلعة حيث (6/30=5)، أما الكمية التي يستطيع شرائها من سلعة (الملابس) فهي صفر. أما إذا افترضنا أن هذا المستهلك ينفق كامل دخله على سلعة (الملابس)، وبذلك فإنه يستطيع شراء (10) وحدة من هذه السلعة حيث (3/30=10)، أما الكمية التي يمكنه شرائها من (الطعام) فهي صفر.

في التمثيل البياني، النقطة (أ) تمثل الحالة الأولى: عندما أنفق المستهلك كامل دخله على سلعة (الملابس)، وبذلك فهو يستهلك (30) وحدات من أجل (الملابس) و(0) من (الطعام).

أما النقطة (و) فتمثل الحالة الثانية: عندما ينفق المستهلك دخله كاملاً على السلعة (الطعام)، فيستهلك (30) وحدة من أجل (الطعام) و(0) من أجل (الملابس). إن الخط المستقيم الواصل بين (و، أ)، يسمى خط الميزانية، حيث ينفق المستهلك دخله على طول هذا الخط، ولكن على مجموعات مختلفة من السلعتين (الطعام) و(الملابس). وينتقل خط الميزانية بتأثير عوامل ثلاث:

- تغير دخل المستهلك.
- تغير سعر إحدى السلعتين أو كليهما.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. النصر، محمد، السروجي، فتحي، (2008)، مبادئ الاقتصاد، منشورات الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر.
2. مجيد، ضياء، (2007)، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
3. ساموبلسون، بول، نوردهاوس، ويليام، (1995)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، أسامة الدباغ، الطبعة الخامسة عشرة، منشورات الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

مقترحات وتمارين للفصل الحادي عشر

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة بلون مميز، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. عندما تزداد المنفعة الكلية تكون المنفعة الحدية: أ. متناقصة. ب. معدومة. ت. متزايدة. ث. لاشيء مما سبق.	2.2 المنفعةالحدية	2
2. لكي يعظم المستهلك منفعته ويصل إلى حالة التوازن لابد من تحقيق: أ. أن تكون المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة(س) تساوي المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة (ص) ب. أن ينفق المستهلك كامل دخله على شراء السلع الاستهلاكية ت. أ + ب ث. لاشيء مما سبق.	4.2 كيف يعظم المستهلك منفعته؟ (توازن المستهلك)	2
3. يتغير توازن المستهلك إذا: أ. تغير السعر فقط. ب. تغير الدخل فقط. ت. تغير السعر أو تغير الدخل. ث. لا شيء مما سبق.	5.2 التغير في توازن المستهلك.	2
4. واحدة من الإجابات التالية لاتعد من خصائص منحنيات السواء أ. إن ميل منحنى السواء موجب. ب. منحنيات السواء لا تتقاطع. ت. تتجذب منحنيات السواء نحو نقطة الأصل. ث. لا شيء مما سبق.	2.3 خصائص منحنيات السواء	2

5. خط الميزانية هو عبارة عن: أ. خط مستقيم يظهر ما يستطيع المستهلك استهلاكه من سلعة معينة بدخله المحدود. ب. خط مستقيم يظهر مجموعات مختلفة من سلعتين ينفق المستهلك عليها كامل دخله. ت. خط مستقيم يظهر مجموعة كبيرة من السلع يستطيع المستهلك استهلاكها بدخله. ث. لاشيء مماسبق.	6.3.خط ميزانية المستهلك	2

يجب الحصول على الأقل على6 علامات من عشرة.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات،تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. عرف منحنيات السواء، وعدد خصائصها.

(الحل في الفقرة: 3 – 1 – منحنى سوا المستهلك 3– 2 – خصائص منحنيات السواء).

2. تحدث عن قانون تناقص المنفعة الحدية.

(الحل في الفقرة:2–3 – قانون تناقص المنفعة الحدية).

3. ما هو شكل العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

(الحل موجود في الفقرة:2– 2 –المنفعة الحدية).

الفصل الثاني عشر:
السوق وأشكال تنظيمها

عنوان الموضوع:

السوق وأشكال تنظيمها.

الكلمات المفتاحية:

السوق، سوق المنافسة التامة، سوق الاحتكار المطلق، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة.

ملخص:

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع السوق وأنواعه، حيث سيتم شرح الشروط الخاصة والمحددة للأنواع المختلفة للسوق (سوق المنافسة التامة، سوق الاحتكار المطلق، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة)، كما سيتم التعقيب على جدوى دراسة كل نوع من أنواع السوق سابقة الذكر.

أهداف تعليمية:

بعد اطلاع الطالب على مضمون ومحتوى هذا الفصل، ستتوافر لديه القدرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تعريف مفهوم السوق.
- التعرف على الأنواع المختلفة للسوق (سوق المنافسة التامة، سوق الاحتكار المطلق، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق احتكار القلة) والشروط المحددة لتواجدها وتحقيقها.
- التمييز بين أنماط الأسواق المدروسة والمتواجدة عملياً على ارض الواقع والأخرى التي هي أقرب إلى الأسواق النظرية صعبة التحقيق.

المخطط:

- مفهوم وتعريف السوق
- أشكال السوق
- جدوى دراسة مختلف أشكال الأسواق

1. مفهوم وتعريف السوق:

السوق كمصطلح تجاري، هو مكان يجتمع فيه البائعون والمشترون لسلعة معينة. أما بلغة الاقتصاد فإن السوق عبارة عن إطار يشتمل على مجموعة من المشترين والبائعين بينهم اتصال وثيق ويمكن إجراء تبادل بينهم دون قيود.

والعامل الرئيس المحدد لنطاق السوق هو إمكانية الاتصال بين البائعين والمشترين، ولا يعتبر المكان العامل الرئيس المحدد لنطاق السوق بل ما يحدده مدى سهولة الاتصال بين أطراف التبادل ومدى قابلية السلعة للنقل من مكان لآخر، ومن خلال السوق تتحدد وتتغير الأسعار للسلع وكذلك الكميات التي يمكن إنتاجها وبيعها للمستهلكين وتختلف الأسواق من حيث مداها ونطاقها فبعض السلع لها سوق محلية، والبعض الآخر يأخذ الصبغة الدولية.

2. أشكال السوق

في إطار السوق تتم الصفقات بين البائعين والمشترين، حيث يتبادلون فيما بينهم السلع والخدمات على أساس أسعار تتحدد في السوق بطريقة أو بأخرى. أما كيف تتحدد هذه الأسعار، فهذا يتوقف على التنظيم القائم للسوق وموضوع البحث.

فالأسواق تتباين من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر، ومدى قدرة البائع أو المشتري في التأثير في السعر ارتفاعاً وانخفاضاً، ويعود هذا التباين إلى درجة المنافسة التي يواجهها كل من البائعين والمشترين، أو ما يتمتع به كل من الجانبين من قوة احتكارية. إذاً يمكن القول: إن الاختلاف بين سوق وأخرى، فيما يخص تحديد الأسعار يعود أساساً إلى سيادة أحد عنصرين بالنسبة للآخر، عنصر المنافسة أو عنصر الاحتكار. واستناداً إلى ذلك ميز الاقتصاديون بين أربعة أشكال للسوق هي:

- سوق المنافسة التامة
- سوق الاحتكار المطلق
- سوق المنافسة الاحتكارية
- سوق احتكار القلة

1.2 سوق المنافسة التامة

يطلق على سوق ما صفة المنافسة الكاملة (التامة) اذا توافرت فيها لشروط التالية:

1. التجانس والتماثل التام بين وحدات السلعة

أي أن إنتاج أي منتج من سلعة معينة لا يختلف في نظر المستهلك عن إنتاج منتج آخر من السلعة ذاتها، أي أن تكون كل الوحدات من السلعة والتي تنتج من قبل منتجين كثيرين متماثلة تماماً من حيث الشكل والمواصفات ومن دون أدنى اختلاف، بمعنى أن كل وحدة من وحدات السلعة تتساوى في نظر المستهلك مع أي وحدة أخرى في قدرتها على إشباع الحاجة نفسها، وفي درجة الإشباع. وتحقق هذا الشرط يتضمن أمرين :

- عدم تفضيل أي مستهلك لمنتج على آخر، الأمر الذي يعني أن المستهلك يستوي عنده أن يحصل على السلعة من المنتج البائع (أ) أو (ب) أو غيرهما من المنتجين البائعين.
- عدم تفضيل أي منتج (بائع) للتعاقد مع مستهلك (مشتري) بعينه إذ لا يوجد ما يبرر ذلك. أي أن كل منتج (بائع) يكون مستعداً لتقديم سلعته لمن يكون مستعداً لدفع السعر.

إن تحقق شرط التماثل والتجانس يسهم في سيادة سعر واحد للسلعة في سوق المنافسة الكاملة، لأن التماثل يعني أن المستهلكين لا يعدون وحدات السلعة التي ينتجها منتج معين أفضل من الوحدات التي ينتجها المنتجون الآخرون، مما يمنع ظهور أي اختلاف في السعر الذي تباع به هذه الوحدات جميعها في السوق.

2. وجود عدد كبير من البائعين والمشترين

والمقصود هنا أن يواجه عدد كبير من البائعين عدداً كبيراً من المشترين بحيث لا يستطيع أي مستهلك أن يؤثر على السعر من خلال تغييره لطلبه على السلعة كما لا يتسنى لأي منتج بمفرده أن يغير السعر عن طريق تغيير الكمية التي يعرضها من السلعة، بمعنى أن كل منتج لا يستطيع وإن رغب أن يؤثر في السعر الذي تباع به السلعة في السوق سواء عن طريق زيادة الإنتاج أم عن طريق تخفيضه حتى توقفه نهائياً عن الإنتاج. ذلك أن إنتاجه وحده لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع ما يعرض من السلعة في السوق، وبذلك فإن زيادة هذا الإنتاج أو تخفيضه لا يمكن أن تترك أثراً ملحوظاً على الإنتاج الكلي المعروض للسلعة وبالتالي لا يمكن أن تترك أثراً في سعر السوق.

إن كل مستهلك أيضاً حتى لو رغب لا يستطيع أن يؤثر في السعر الذي تشترى به السلعة في السوق سواء عن طريق زيادة ما يطلبه منها أو عن طريق تخفيضه. ذلك أن طلب المستهلك وحده لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من مجموع ما يطلب من السلعة في السوق، وبذلك فإن زيادة الطلب أو تخفيضه لا يمكن أن يترك أثراً يذكر على الطلب الكلي، وبالتالي لا يمكن أن تؤثر في سعر السوق.

ويترتب على هذا الشرط نتيجتان تتعلقان بالمنتج (البائع):

الأولى: هي أن المنتج في سوق المنافسة التامة يبيع كل إنتاجه من السلعة في السوق وفقاً للسعر السائد فيها، لأن نصيب المنتج من العرض الكلي للسلعة هو من الضآلة التي تجعله عاجزاً عن التأثير في السعر الذي تباع به هذه السلعة، سواء عن طريق زيادة الإنتاج أم تخفيضه.

الثانية: هي أن المنتج في هذه السوق يقبل السعر السائد في السوق للسلعة أياً كان مقداره باعتباره من المعطيات التي لا يملك اتجاهها فعل أي شيء، فمثلاً لو حدث أن رفع المنتج السعر الذي يبيع به عن مستوى السوق، فسيخسر المشترين منه الذين سيتحولون إلى بائع آخر يبيع وفقاً للسعر السائد في السوق، وبالعكس لا يوجد أي سبب لأن يخفض البائع من السعر الذي يبيع به عن مستوى سعر السوق طالما أنه يستطيع أن يبيع أية كمية ينتجها وفقاً للسعر السائد في السوق من ناحية ولأنه يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من ناحية أخرى. وعلى ضوء هاتين النتيجتين يمكن تفسير وجود سعر واحد للسلعة في سوق المنافسة التامة.

3. المعرفة الكاملة بظروف السوق

والمقصود هنا أن يتوافر لدى كل من البائعين والمشترين المعرفة الكاملة بالسعر السائد للسلعة وظروف طلبه أو عرضها ويترتب على تحقيق هذا الشرط أمران:

1. لا يستطيع البائعون النجاح في محاولة فرض سعر أعلى من السائد لأنه لا يوجد مشتري تنقصه المعلومات اللازمة عن هذا السعر.

2. لا يستطيع المشترون أيضاً النجاح في محاولة الحصول على سعر أخفض من السائد لأنه لا يوجد بائع تنقصه المعلومات اللازمة عن السعر السائد.

ويترتب على كون وحدات السلعة متجانسة تجانساً تاماً، وعلى توافر المعلومات لكل من البائعين والمشترين، أن يكون للسلعة في النهاية سعر واحد في السوق.

4. حرية الدخول والخروج من السوق

والمقصود هنا ألا يوجد أمام الأفراد أي نوع من العوائق (قانونية، فنية) تمنعهم من إنتاج السلعة التي يريدون إنتاجها متى يريدون أو التخلي عن إنتاجها. ويترتب على تحقق هذا الشرط أن تتحرك عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة (في المدى الطويل) بحرية تامة، حيث تتجه المشروعات إلى الفروع الإنتاجية التي تستطيع أن تحقق فيها أقصى ربح، وتتحول عن الفروع التي تحقق فيها الخسارة.

والخلاصة أن المنافسة التامة تتحقق بين البائعين (المنتجين) إذا كان البائع (المنتج) ليس له تأثير يذكر على سعر السوق، ولا على قرارات غيره من البائعين (المنتجين). وتتحقق المنافسة التامة بين المشترين (المستهلكين) إذا لم يكن لأحد منهم تأثير يذكر على سعر السوق، ولا على قرارات غيره من المشترين (المستهلكين) وبذلك ينتفي تماماً عنصر الاحتكار.

ويمكن تلخيص النتائج التي تترتب على تحقق شروط المنافسة التامة:

- ثبات السعر في هذه السوق، فلا يسود في السوق سوى سعر واحد مهما تغير حجم الطلب أو حجم العرض. وهذا السعر هو أقل سعر ممكن، ولذلك فإن المنافسة التامة تحقق مصلحة المستهلك حيث تمكنه من الحصول على السلعة التي يحتاجها بأقل الأسعار.
- السعر يساوي الايراد الحدي.

ملاحظة: إن انتفاء شرط واحد من الشروط السابقة كفيل بإلغاء سوق المنافسة التامة، وبأن يحل محلها سوق آخر يتوقف شكله على ذلك الشرط الذي لم يتحقق.

2.2 سوق الاحتكار المطلق

يمكن أن يكون الاحتكار مطلقاً في هذا السوق من جانب البائع أو المشتري:

1.2.2 الاحتكار المطلق من جانب البائع:

تتوافر هذه الحالة إذا قام منتج (بائع) واحد بإنتاج (بيع) سلعة لا يوجد لها في نظر المستهلك أي بديل، أي لا توجد في نظر المستهلك سلعة أخرى يمكن أن تقوم مقامها في إشباع الحاجة نفسها، ويعتبر هذا النوع من الأسواق نقيضاً لسوق المنافسة التامة، إذ يسود هنا عنصر الاحتكار، ويزول تماماً عنصر المنافسة.

لا تتوفر الشروط الأربعة اللازمة لوجود سوق المنافسة التامة هنا في سوق الاحتكار المطلق ويبدو ذلك جلياً من خلال استعراض هذه الشروط ونرى عدم توافرها:

- شرط التجانس
- شرط التعدد
- شرط حرية الدخول في السوق
- شرط المعرفة التامة بظروف السوق

1. شرط التجانس: فهو غير موجود، وذلك أن المحتكر هو المنتج (البائع) الوحيد للسلعة، ولا يوجد في السوق سلعة أخرى يمكن تحقق للمستهلك الإشباع نفسه الذي تحققه هذه السلعة.
2. شرط التعدد: فهو غير قائم بالنسبة لجانب البائعين، ذلك أن المحتكر هو المنتج (البائع) الوحيد ويترتب على ذلك أنه يستطيع أن يؤثر في السعر، سواء قام بزيادة الإنتاج أم خفضه. لأن ما ينتجه من السلعة يشكل مجموع ما يعرض منها في السوق.
3. شرط حرية الدخول في السوق: فهي تتنافى أيضاً مع طبيعة المحتكر، وذلك أن وجود الاحتكار المطلق يتضمن وجود عوائق مادية وقانونية أمام ممارسة فرع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المحتكر، تحول دون تحرك الموارد الاقتصادية نحو هذا الفرع من الإنتاج، وتضمن بذلك للمحتكر أن يظل السوق قاصراً عليه.
4. وأخيراً فإن شرط المعرفة التامة بظروف السوق، يصبح في هذه السوق غير ذات معنى لأن المقصود بذلك في حالة المنافسة التامة أن يكون كل مشتري على علم بالسعر الذي يطلبه البائعون، والبائع على معرفة بالسعر الذي يدفعه المشترون، وهذا الضمان لأن يسود سعر واحد للسلعة في سوق المنافسة التامة. أما في سوق الاحتكار المطلق فلا يوجد إلا المحتكر مصدر للمعروض من السلعة، كما لا يوجد سعر غير ما يطلبه المحتكر للسلعة.

2.2.2 الاحتكار من جانب المشتري:

تتوافر هذه الحالة إذا لم يكن للسلعة سوى مشتر واحد. ويترتب على ذلك أنه يستطيع أن يؤثر في السعر عن طريق زيادة الكمية التي يشتريها أو إنقاصها. لأن ما يطلبه يشكل مجموع ما يطلب منها في السوق وبذلك فإن زيادة ما يطلبه منها أو إنقاصه، لا بد أن تترك أثراً ملحوظاً على الطلب الكلي، وبالتالي لابد وأن يؤثر موقف المشتري (محتكر الشراء) في سعر السوق.

3.2 سوق المنافسة الاحتكارية:

تجمع هذه السوق بين بعض شروط المنافسة وبعض اخر من شروط الاحتكار، وتتصف بالخصائص الاتية:

1. تمايز السلعة المنتجة: حيث يعمد المنتج (الذين يتميزون بتعددهم) إلى تمييز سلعته عن باقي السلع البديلة المنافسة الأخرى، عن طريق الجودة أو التغليف أو بإضافة مواصفات موضوعية أخرى من شأنها إقناع المستهلك بتفرد أو تميز هذه السلعة عن بقية بدائلها في السوق. وهذا ما يسمح للمنتج (البائع) بالتحكم بالكمية المعروضة من هذه السلعة المتميزة، والتحكم بالتالي بدرجة ما وبشكل محدود بالسعر الذي تفرضه في السوق، لأن المبالغة برفع السعر، قد تدفع المستهلك إلى شراء السلع البديلة.
2. مظاهر الاحتكار: وتتجلى بالفترة القصيرة الأجل بالطلب الموجه تحديداً إلى هذه السلعة المتميزة، فيكون لها شريحة من المستهلكين الذين يفضلونها عن بدائلها كونها مميزة.
3. مظاهر المنافسة: وتتجلى بالفترة الطويلة الأجل، عبر دخول منتجين جدد إلى صناعة هذه السلعة المتميزة، أو بالتفوق على تميزها بإضافة مزايا جديدة، فترتفع درجة التماثل والإحلال بين السلعة المدروسة وهذه السلع الجديدة التي تصبح منافسة.

4.2 سوق احتكار القلة:

قد يحدث احتكار القلة من جانب البائعين أو من جانب المشترين:

1.4.2 احتكار القلة من جانب البائعين:

يتميز هذا النوع من السوق بوجود عدد قليل من البائعين لسلعة ما، لكل منهم دور بارز في تحديد الكمية والسعر في السوق. فالكمية التي يعرضها كل منهم من السلعة تمثل جزءاً لا يستهان به من العرض الكلي، ويترتب على ذلك أن كل بائع (منتج) لا يتصرف بمعزل عن قرارات غيره من البائعين، بل يأخذها في الحسبان وهو يتخذ قراراً بشأن السعر الذي يطلبه والكمية التي يعرضها كما يفترض أن غيره من البائعين سيتصرفون على الأساس نفسه، آخذين في الحسبان قراراته هو فإذا أراد مثلاً خفض سعر السلعة أملاً في الحصول على المزيد من الزبائن فإنه يعلم أن غيره من البائعين سيتخذون قراراتهم بشأن السعر الذي يطلبونه، والكمية التي يعرضونها على ضوء ما اتخذه من قرارات ولذلك فهم قد يعمدون إلى تخفيض السعر بدورهم، ويفسدون الهدف الذي سعى إليه، أي أن كل بائع يتصرف على أساس أن لتصرفاته أثراً على تصرفات غيره من البائعين. وعادة ما يقترن هذا النوع من السوق بوجود عدم التجانس في السلعة.

2.4.2 احتكار القلة من جانب المشتري:

يتميز هذا النوع من السوق بوجود عدد قليل من المشترين لسلعة ما، لكل منهم دور في تحديد الكميات والأسعار في السوق، ذلك أن الكمية التي يطلبها كل منهم من السلعة تمثل جزءاً مهماً من الطلب الكلي لهذه السلعة، ويترتب على ذلك أن كل مشتري لا يتخذ قراراته بمعزل عن قرارات غيره من المشترين، بل يأخذها بعين الاعتبار، كما ويفترض أن يتصرف غيره من المشترين على الأساس نفسه آخذين باعتبارهم ما يتخذه هو من قرارات.

3. جدوى دراسة مختلف أشكال الأسواق

يتضح لدينا بعد دراسة كل من المنافسة التامة والاحتكار المطلق أن لهما من الأهمية النظرية ما يفوق بكثير أهميتها العملية. ذلك أن الاحتكار المطلق لم يعد يتحقق وأقرب ما يمكن أن يصل إليه تنظيم السوق في هذا السياق هو الاحتكار "الثنائي" وهو أن يكون هناك بائعان (منتجان)، يتقاسمان احتكار سلعة ما، وفي هذه الحالة يدخل كل بائع (منتج) منهما في حسبانه تصرفات البائع (المنتج) الآخر.

كذلك فإن سوق المنافسة التامة يصعب أن يتحقق في الحياة العملية. ذلك أن بعض شروط المنافسة التامة صعبة التحقيق، مثل شرط (المعرفة) وشرط (التجانس). ونتيجة عدم تحقيق هذين الشرطين من شروط المنافسة التامة يتخلف شرط الكمال عن هذا السوق ويطلق عليه في هذه الحالة (المنافسة الاحتكارية).

أما الأهمية العملية لكل من المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة فهي ولاشك كبيرة. ذلك أن معظم الإنتاج في عصرنا الحالي تقوم به في معظم الدول وحدات تنطوي تحت واحد أو آخر من هذين التنظيمين للسوق. نجد تطبيقات لذلك في كثير من دول النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فالعدد الكبير من المشروعات ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة يكاد لا يكون له مكان في هذا العصر الذي أحرز فيه الفن الإنتاجي تقدماً هائلاً، جعل الإنتاج الكبير هو الطابع المميز في أغلب الحالات، بما يعنيه ذلك من كبر في حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع وبالتالي إمكانية تغطية السوق بما ينتجه عدد قليل جداً من المشروعات.

المراجع المستخدمة في إعداد هذا الفصل:

1. بحبوح،خالد نجيب؛ اسماعيل، عصام؛ رضوان، عبد الرحمن (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية المطبعة الرقمية، جامعة حلب، حلب، سورية.
2. قنوع، نزار؛ هرمز، نور الدين (2008)، مبادئ الاقتصاد (1)، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
3. خضور، رسلان؛ فضلية، عابد (2008)، التحليل الاقتصادي الجزئي، مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

مقترحات وتمارين للفصل الثاني عشر

أولاً– أسئلة متعددة الخيارات: (تم وضع الإجابات الصحيحة بلون مميز، وبجانب السؤال تم وضع اسم الفقرة المساعدة في الإجابة على السؤال)

السؤال	الفقرة المساعدة على الإجابة على السؤال	العلامة
1. إن السوق الذي يتساوى فيه السعر مع الإيراد الحدي هو: أ. المنافسة الاحتكارية. ب. المنافسة التامة. ت. الاحتكار المطلق. ث. احتكار القلة.	1.2 سوق المنافسة التامة	2
2. إن السوق الذي يتميز بتعدد البائعين وعدم تجانس الوحدات المنتجة هو: أ. المنافسة الاحتكارية. ب. المنافسة التامة. ت. الاحتكار المطلق. ث. احتكار القلة.	3.2 سوق المنافسة الاحتكارية	2
3. في سوق احتكار القلة: أ. يوجد تجانس في السلعة. ب. كل بائع يتصرف بمعزل عن بقية البائعين. ت. كل مشتري يتصرف بمعزل عن بقية المشترين. ث. لا شيء مما ذكر.	4.2 سوق احتكار القلة	2
4. عندما يكون لدينا مشتر واحد للمنتج نكون أمام: أ. سوق المنافسة التامة. ب. سوق احتكار القلة. ت. الاحتكار المطلق من جانب المشتري. ث. الاحتكار المطلق من جانب البائع.	2.2 سوق الاحتكار المطلق	2

يجب الحصول على الأقل على 6 علامات من ثمانية علامات.

ثانياً– أسئلة كتابية إضافية، لم يتم تغطيتها في الأسئلة المتعددة الخيارات،تساعد الطالب في تقييم نفسه:

1. عدد الشروط الواجب توافرها في سوق المنافسة التامة.

(الحل في الفقرة: 2 –1 – سوق المنافسة التامة).

2. حتى نطلق على سوق ما صفة المنافسة الاحتكارية لابد من توافر بعض الشروط، تحدث عنها.

(الحل في الفقرة:2 – 3 – سوق المنافسة الاحتكارية).

3. ما هي النتائج المترتبة على المعرفة الكاملة بظروف السوق في سوق المنافسة التامة.

(الحل في الفقرة: 2 –1 – سوق المنافسة التامة).